

بيت الحكمة
رؤية بيت الحكمة
في تحديث منهج كتابة التاريخ
أ.د. شمران العجلي
رئيس مجلس امناء بيت الحكمة
أ.د. عبد الجبار ناجي
حيدر قاسم التميمي
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٨م



رؤية بيت الحكمة

في تحديث منهج كتابة التاريخ

أ.د. شمران سركال العجلي
رئيس مجلس امناء بيت الحكمة

أ.د.عبد الجبار ناجي حيدر قاسم التميمي

بيت الحكمة

١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

عنوان الكتاب :رؤية بيت الحكمة في تحديث منهج كتابة التاريخ

تأليف: أ.د.شـمران سـركال العجلي – أ.د.عبـد الجبـار ناجي

حيدر قاسم التميمي

اشراف ومراجعة:د. رفعت كاظم السوداني

الناشر :بيت الحكمة

الطبعة: الاولى/٢٠٠٨م

تنضيد واخراج سهامه عبد ياسين

بيت الحكمة العراق –بغداد– باب المعظم– ص.ب(٥٣٦٤٠)مكتب بريد الاقص

هاتف٤١٤٠٠١٥ /٤١٤١٢٠١فاكس ٤١٦٤٩٥٠

E-Mail: Baytal_hikma@Yahoo.com
Info@ baytal hikma Iraq. Org
baytal_hikma@Yahoo.com

لماذا بيت الحكمة
يضطلعُ بهذا المشروع الإستراتيجي الكبير ؟

إن تحديد مفهوم أو معنى شكل المصطلحات وعناوين البحوث والموضوعات، يعدٌّ من الأمور الأساسية لتحقيق أنطباق الشكل على المضمون، وعليه فإن كلمة (تحديث) الواردة في عنوان هذا المشروع الإستراتيجي، قد تعني (التجديد) وهي بذلك خلاف (القديم أو تطويره)، بينما تعني كلمة (المنهج) الأسلوب أو الوسيلة. فالمنهج القديم لكتابة التاريخ، أو المناهج القديمة لكتابة التاريخ حسب السنين أو حسب الموضوعات أو الجمع بينهما، هو أسلوب أو أساليب أعتمدها المؤرخون في تلك العصور والأزمان، إجتهاداً منهم لخدمة الحاكم أو الأسرة الحاكمة أو الحقيقة التاريخية. والمطلوب الآن إيجاد أسلوب أو أساليب يُراد الوصول بوساطتها، الى قراءة التاريخ الماضي أو كتابة التاريخ الحالي أو الحقيقة التاريخية العلمية الصحيحة، وإنصافاً للشعوب أو الجماهير التي تقع على عاتقها فعلياً، عمليات صنع أحداث ذلك التاريخ وليس الحكّام أو الأشخاص كما كان سابقاً، مع عدم إغفال دور القادة والزعماء والمفكرين –الذين هم أصلاً من أبناء هذه الشعوب والجماهير– في ذلك .

ان ما وصل إلينا وما لم يصل، من وقائع التاريخ الذي هو الماضي وحوادثه، وهو الموجود أمامنا، مكتوب وغير مكتوب، لا يجوز تجاوزه لأنه واقع قائم ولأنه شئ جامد بمعنى الثبات الشكلي، فلا

يجوز لنا الزيادة عليه أو إنقاصه حسب أهوائنا، إنما الواجب أن ننظر إليه كما هو ونقرأ ما بين سطوره، بهدف تقرير الرأي الصحيح عند الحكم على ذلك الحدث أو تلك الواقعة، بمعنى آخر أن على المؤرخ اليوم أن يُقيّم أو يحكم على خطأ ذلك الحدث أو صوابه فحسب، لأن المؤرخ مثل القاضي إزاء الخصوم المتنازعين أو مثل الطبيب إزاء المريض، فالقاضي يتعامل مع أدلة كلا الخصمين وبراهينهما بدون النظر الى أشكالهم وأسمائهم ومواقعهم وعلاقاتهم معه أو ضده، وكذلك الطبيب الذي ينظر الى المريض كجسم يتعرض لعدوان جرثومة المرض بدون النظر الى شكله أو جنسه أو علاقته به أو بغيره، وهكذا حال المؤرخ إزاء أحداث التاريخ ووقائعه.

وعلى هذا فالمؤرخون قسمان: الأول هو المؤرخ الذي كتب في التاريخ المعروض أمامنا، وهذا المؤرخ أنتهى الأمر بالنسبة له لأنه كتب في ضمن زمانه ومكانه وفي ضمن ظروفه الخاصة وظروف عصره، وليس لنا القدرة على تغيير ما كتب لأن ذلك صار جامداً أو ميتاً شكلاً ولأنه أصبح ماضياً. أما الاخر فهو المؤرخ المعاصر يعني (نحن) وعليه أن يقرأ هذا الماضي الجامد أو الميت ويستنتج منه ما يراه صواباً، كما عليه أن يكتب للحاضر والمستقبل، وفي الحالتين على المؤرخ أن يكون علمياً وموضوعياً وحيادياً نزيهاً .

ومن أجل الوصول الى حقيقة تأريخنا الماضي أو الإقتراب منها في الأقل أو كتابة تأريخ الحاضر والمستقبل التي تقع علينا، لا بدّ من

الإحاطة بأطراف ذلك التأريخ و عناصره مكوناته التي هي:

١-الإنسان الحـــاكم أو القـــائد أو الزعيم أو الجماعة أو الحــزب أو العصابة

٢-الظروف أو الأسبـــاب التي تمخض عنها الحـــدث أو الواقـــعة التاريخية وأهدافها

٣-الشعب أو الجماهير وأحوالهم الإجتماعية والإقتصادية و السياسية وقت وقوع الحدث.

٤-المؤرخ أو الكاتب الذي ســجّل ذلك الحـــدث وظروفه و إتجاهاته ودوافعه .

على أن هذه الأمور بمجموعها تقـــع متلازمة في دائرة الصراع الأزلي بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة منذ بدء الخليقة حتى النهاية .

إن المنهج المطلوب كتابة التاريخ على أساســه اليوم، يجب أن لا يُقصد به إعادة كتابة أحـــداث الماضي أو تأريخ الماضي كما نريد، لأننا بذلك سنقع في الخطأ نفســه الذي وقـــع فيه كثير من المؤرخين القدامى أو الجدد عندما سجلوا أخبار تأريخهم، بمعنى آخر كأننا نريد أن نكتب الماضي من التاريخ على وفق منهجنا ورؤيتنا الحالية، إنما الواجب علينا اليوم أن نضع منهجاً لرؤية جديدة لأحـــداث ما مضى من التاريخ ونضع قـــواعد لهذا المنهج، أما إذا أردنا أن نضع منهجاً لكتابة التاريخ الذي نعيشه اليوم فذلك يتطلب وضع قواعد وشـــروط أيضاً لهذا المنهج .

إن أساس البلاء فيما وقع من خللٍ في حوادث التاريخ الماضي أو الحاضر، هو المؤرخ أو الكاتب، لأنه هو الذي سجّل أو كتب أو يكتب اليوم تلك الحوادث قديمها وجديدها، وقد يكون هناك من يقول أن الشعوب هي التي تصنع التاريخ أو تكتبه ويقول آخرون إن القادة والزعماء هم الذين يصنعون التاريخ أو يكتبونه، لكن الواقع يقول إن الشعوب والجماهير لا يتعدى كونها وسيلة أو أداة يستخدمها القادة والحكّام لتحقيق أهدافهم الخاصة أو تبرير تصرفاتهم في خلق الحادثة التاريخية سياسية كانت أم عسكرية أم إجتماعية أو صنعها، وذلك بسبب غياب الوعي لدى تلك الجماهير.

إن تحديث منهج كتابة التاريخ، يتطلب تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه من هذا التحديث، هل هو معرفة الصحيح من الخطأ في هذا التاريخ الماضي المكتوب وكشف حقيقته أم التفاخر به أو الإنتقاص منه ومن القائمين على الحكم في تلك العصور ؟ أم أخذ العبرة من الحسن للإقتداء بها ومن السيىء للإبتعاد عن الوقوع بمثله وتلافيه ؟ أم أن يكون لصالح الشعوب والجماهير المقهورة والمغلوبة على أمرها في العصوركلّها أي أن يكون تاريخاً للشعوب وليس للحكّام ؟ أم أن يكون تاريخاً للحياة الإجتماعية والإقتصادية والعلمية والفنية والسلام والإنسانية ؟ أم أن يكون تاريخاً للسياسة والحروب وما يرافقها من نصرٍ وهزيمة ؟ وفي ذلك كله ومن أجل ذلك على المؤرخ أن يعتمد في منهجيته العلمية والموضوعية الأمانة التاريخية للوصول الى الغاية المنشودة. التي هي الصواب.

فهدف المشروع الإستراتيجي التاريخي – الذي يضطلعُ بيت الحكمة بانجازه وتحقيقه هو الأهتمام بصياغة منهج بحثي جديد أو تحديثه، وإنه من الموضوعية بمكان ونحنُ نشهد تطوراتٍ وتغيراتٍ ملحوظة في مجال حرية الفكر وإبداء الرأي والحوار مع الآخر سواء كان ذلك الآخر ديناً أم مذهباً أم جنساً أم عِرقاً أم فرقة دينية أم طائفة أم عنصراً إجتماعياً فإنه من الموضوعية أن نُعيد بناء أهم تكوين ثقافي وحضاري يرثه الفرد (أي فرد) بدءاً من عائلته الى عشيرته ومذهبه وجنسه وأصله ودينه على وفق منهجية وطريقة بحث لا تتنكر للماضي أو تحده بزاويا ضيقة وبموروثٍ إعتادت عقولنا على قراءته والبحث فيه .

إنها منهجية نطمح الى أن يتفق عليها الأكاديمي المختص بالتاريخ والحضارة والباحث المهتم ورجل الدين من هذا المذهب أو ذاك أو من هذا الفكر الفلسفي والمعرفي أو ذاك. حيث تكون منهجية لا تُكرر الخطأ التاريخي للرواية الأُموية والرواية العباسية. ونتطلع الى أن تعتمد الموضوعية فلسفةً في السرد التاريخي بدون إعادة أو تكرار نظرية التاريخ (هو تاريخ حروب أو تاريخ خلفاء وملوك) إنما هو تاريخ أمّة فاعلة لإبراز دورها السياسي، إنه تاريخ الأمة الإجتماعي والإقتصادي والحضاري يمثل ما قدمه هذا المجتمع من فكرٍ وحضارة وعلوم، المجتمع الذي

والصناعات والمهن وفي تطور كيفية الإستثمار الأمثل لمنابع المعادن وتعدينها من ذهب وفضة ونحاس وحديد وجواهر وأحجار كريمة، إنها منهجية تركز في دور العلماء والمفكرين والمحدثين والفقهاء والأئمة والقُرّاء والمعلمين والحرفيين والعمّال والمزارعين، إنها منهجية تركز في فعالية – نصف المجتمع – المرأة والحياة الأُسرية والعائلة ودورها العلمي، فهي منهجية تلقي الضوء على المرأة العالمة والمرأة المحدّثة والمرأة الفقيهة. اذ انه بوساطة تحديث هذا المنهج المعرفي وغيره من مفاصل مكوناته التاريخية نستطيع التوصل الى فهم أمثل للتأريخ وكيفية كتابته والبحث فيه. ويهدف بيت الحكمة من وراء هذا المشروع الواسع الى التوصل في نهاية المطاف وبعد مرحلة الأتفاق النسبي حول أسس هذه المنهجية وأدواتها كوسيلة سليمة وموضوعية من الأطراف كافة الى العملية الكبرى ألا وهي صياغة كتاب يتضمن الفهم التأريخي الأنموذجي لتاريخ أمتنا القديم والإسلامي والحديث والمعاصر يكون – كما نأمل – مقبولاً للأكاديمي والباحث والفيلسوف والعلماني ورجل الدين. إنه كتاب جامع شامل ليس بالضرورة كتاباً منهجياً بقدر ما يكون كتاباً يهدف الى عدم إنكار أو عدم إغفال أي مكوّن من مكونات مجتمعنا بغية تحقيق مجتمع متآلف في تكوينه التاريخي .

رؤية بيت الحكمة
في المعايير الأساسية لمنهجه المُقترح في الكتابة التاريخية

عندما نتحدث عن منهج لكتابة التأريخ الإسـلامي فإن علينا أن نضع في الحسبان نمطين من المنهجية: عامة وخاصة.

فأما أولاهما فتتعلق بمنهج كتابة البحـث التأريخي، سـواء أفي الدائرة الإسلامية كان أم خارجها، إننا هنا بإزاء تقـنيات ذات طابـع عالمي، أعانت على تكوينها وتنميتها خبـــرات الأمم والجماعات والشعوب، وكان لحضـارتنا دور بارز في تشكيلها وإغنائها، وبمرور الوقت أصبحت أشبـه بـعُرف عالمي متفق عليه في سـائر الدوائر الأكاديمية، أذ إن أي بحـث في التاريخ، أو أيّة رسـالة جامعية، لن تستكمل شروطها المقبولة إن لم تلتزم بمطالب هذا المنهج الذي يعرفه جيدا التدريسيون والطلبـة الجامعيون على السـواء، والذي يتضمن عدداً من الحلقات المتماسكة التي يأخذ بعضها برقاب بعضها الاخر، والتي لا يمكن تجاوز إحداها، بأية حال، لأن ذلك سـيعني خللاً ما في طريقة جمع المادة التاريخية وتركيبها حول هذا الموضوع أو ذاك.

إن اختيار الموضوع بعد تنفيذ قـراءات ودراسـات شـاملة في دوائره المباشرة وغير المباشرة، وترتيب قـائمة المصادر والمراجع التي تغذيه بمادتها التأريخية، واعداد خطة بحث مقـنعة يقـوم عليها المعمار التركيبي للبحث، ثم البدء بـجمع المادة على وفق الشـروط

المعروفة، وفرزها على وفق سياقاتها النمطية، والتحول لتركيب المادة التاريخية وصولاً الى استكمال الجوانب التكميلية الأخرى من مقدمة وخاتمة وقائمة مصادر ومراجع .. إلى غير ذلك.

هذه جميعاً خطوات منهجية عامة تلزم كل محاولة للبحث في التأريخ، إسلامياً كان أم أوربياً أم صينياً حيث لا يكون للخصوصيات التاريخية تأثير ما في تقنيات المنهج الذي يبدو، كما لو كان أداة عمل محايدة، يمكن توظيفها للبحث في أي حقل من حقول المعرفة التاريخية.

في هذا السياق قُدّمت الكثير من المحاولات بدءاً من محاولة الدكتور أحمد شلبي المعروفة "كيف تكتب بحثاً أو رسالة" وانتهاءً بما تقوم به أقسام التاريخ في الجامعات المختلفة، من إعداد مؤلفات خاصة بالمنهج، لكي تدرّس على طلبتها، في هذه المرحلة أو تلك من مراحل الدراسة.

لكننا إذا انتقلنا الى النمط الخاص لكتابة التاريخ الإسلامي، أي إلى الضوابط والمعايير والشروط التي يتحتم توافرها في الباحث في هذا التاريخ، فضلاً عن أوليات المنهج وتقنياته العامة المتفق عليها، فإننا يجب أن نتريث قليلاً لاسباب نوردها على النحو الأتي:-

يتجاوز حدوده التنظيرية صوب التطبيق، والمطلب الأكثر إلحاحاً هو تنفيذ هذه الشروط في الساحة التاريخية الإسلامية، لكي تتحقق المقاربة الأكثر خبرة ونضجاً واكتمالاً للواقعة التاريخية.

ثم إن علينا ألا نغفل عن ملاحظة لا تقل أهمية، هي أن منهج البحث في التأريخ الإسلامي نفسه قد يأخذ سياقين أساسيين، يتطلب كل منهما شروطه وضوابطه الخاصة، فضلاً عمّا يمكن وصفه قاسماً مشتركاً أعظم لكل مجالات البحث في التأريخ الإسلامي.

فأما السياق الأول فيتمثل في دراسة واقعة إسلامية ما .. ظاهرة من الظواهر .. حدث من الأحداث .. دولة أو تشكيل سياسي .. مُعطى ثقافي أو حضاري .. شخصية من الشخصيات .. معركة أو معاهدة .. أو متابعة للعلاقات الخارجية بين هذا الكيان أو ذاك .. وغير ذلك. بعبارةٍ أخرى إن معظم الأبحاث التي تكتب عن تأريخ الإسلام، بما فيها سيول رسائل الدبلوم والماجستير والدكتوراه، تنحو هذا المنحى، وتجد نفسها، بحكم مطالب المنهج، تتحدد بمسائل معينة ذات حدود زمنية، أو مكانية، أو موضوعية، وإلا انساح الجهد المنهجي على مساحة واسعة فعانى من الفضفاضية والتسطح، وفقد قدرته على التمركز والإيغال العمقي لمتابعة الواقعة والوصول الى جوهرها .. الى مكوناتها ومقوماتها وخصائصها الأساسية، أي التحقق بمقاربتها بشكل أفضل.

إلا أن السياق الثاني هو الذي يهمنا في هذه الصفحات .. السياق

الذي ينطوي على كتابـــة تأريخ الأمة الإســـلامية على مداه في الزمان، والمكان، والمعطيات، والذي يتطلب منهجاً في العمل، يقدر على ضبط محاولة معقدة، شاملة، ممتدة كهذه، قد لا يكون بمســـتطاع فرد، أو مجموعة مؤرخين، بل قد لا يكون بمقدور مؤسســـة علمية أو أكاديمية واحدة، أن تنفذها بالشكل الصحيح.

ويقيناً فإن بـــعض مواصفات المنهج الذي تقـــتضيه الأبحـــاث المحددة في التأريخ الإسلامي، فضلاً عن التقـــنيات المنهجية العامة المتفق عليها عالمياً، ستغذي هذا المنهج الذي يستهدف كتابة، أو إعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية، لكن يبقى بعد هذا كله، أو قبـــل هذا كله، مجموعة من الشروط والمعايير والضوابـــط التي يتحـــتم بـــلورتها والاقتناع بها، لكي يكون منهج العمل صالحاً تماماً للبدء بخطوة كهذه، تستهدف عرض المادة التاريخية الإسلامية وتركيبها كما تشكلت ــ بالفعل ــ في الزمان والمكان، لا كما يُراد لها أن تكون.

والكمال لله وحده ... ومحاولة اســـتعادة معطياتنا التاريخية كما تشكلت بالفعل، بدقائقها وتفاصيلها، أمر ليس بمُســـتطاع الإنســـان، لاسيما وأنه يتعامل مع مادة تنضوي تحت دائرة العلوم الإنســـانية لا العلوم المنضبـــطة Exact Sciences من نحـــو العلوم الصرف والتطبيقية.

ويتعامل أيضاً مع وقائع يفصل بينها وبين الباحـــث حـــاجز الزمان والمكان، فضلاً عن أن الرواية التاريخية القـــادمة إلينا من مظانها الأولى ليست ــ في الأحيان كلها ــ أمراً يقينياً لكي نقـــيم عليه

بنيان المعمار التاريخي، بل إننا قد نجد ما هو نقيض هذا أحياناً سيولاً من الروايات التي تتطلب قدراً من الصرامة النقدية لرفضها أو قبولها، فيما سبق وان نبه عليه ابن خلدون في " المقدمة " والقاضي أبو بكر بن العربي في " العواصم من القواصم " وغيرهما ممن انتبهوا على ما تضمنته هذه الروايات من " احتمالية " قد تصل ـ بتعبير الطبري في مقدمة تأريخه المعروف ـ حدّ الاستشناع الذي يصدم القارئ أو السامع، ويدفعه الى عدم الاستسلام لتلك الرواية التاريخية.

ها نحن إذن بإزاء ثلاث طبقات منهجية يجب اجتيازها وصولاً إلى " الحالة " الملائمة للتعامل مع التاريخ الإسلامي، وإذا كانت الطبقة الأولى بتقنياتها المنهجية العالمية المتفق عليها، معروفة تماماً، وإذا كانت الطبقة الثانية قد تلقت بعض المحاولات على مستويي التنظير والتطبيق، فإن المعضلة تبرز في الطبقة الثالثة، والأكثر أهمية، تلك التي تُعنى بتصميم الشروط والضوابط والمعايير التي لابد من الأخذ بها، إذا أردنا فعلاً أن نستعيد تاريخنا الإسلامي .. أن نكتب، أو نعيد كتابة تأريخ أمة إسلامية لا أمريكية أو روسية أو صينية أو أنجلوسكسونية أو لاتينية.

ستكون الصفحات التالية " مقترحات " وليست صيغاً نهائية على هذا المستوى المنهجي الثالث، والأكثر أهمية، بسبب ارتباطه بالمنظور الشامل لحركة التاريخ، وستتضمن عدداً من الضوابط والمعايير التي يمكن أن يزاد عليها الكثير فيما بعد، كما يمكن أن يُنخل ويُصفى منها ما يخرج عن دائرة الضرورة.

إنها أشبه ما تكون بموجهات عمل منهجية، تستهدف حـماية أية محاولة جادة لكتابة التاريخ الإسلامي، أو إعادة كتابته، من الجنوح أو الانحـراف، أو التزوير والتزييف، فيما يخرج وقـائع هذا التاريخ، وطرائق تشكله وصيرورته، عن بيئتها الحـقّة، ويعيد تركيبـها في بيئات وأنساق غربية هجينة، من شأنها أن تصد المقاربة عن المضي إلى هدفها بالصيغة العلمية المطلوبة، فيما هو نقيض المنهج ابتداء.

أولاً: هنالك ــ قبل أي أمر آخر ــ ضرورتان أساسيتان لا يمكن ــ بدون الأخذ بهما ــ البدء من النقطة الصحيحة .أولاهما: أن يكون الباحثون على إلمام مناسب بملامح التفسير الإسلامي للتأريخ البشري، والتي تضع تحت أيديهم مجموعة قـيّمة من الضوابط التصورية التي لا يمكن فهم التأريخ الإسلامي بـدون فهمها وتمثلها.

إن التفسير الإسلامي وهو يسعى على وفق منهجه الخاص الى الكشف عن قوانين الحركة التأريخية وسُننها على مستوى العالم يضع في الوقت نفسه منظومة صالحة من القيم التي تفسر تأريخ الإسلام نفسه، بما أن الإنسان في كلتا الحالتين هو رحى التأريخ وقطبه، وبما أن السُنن التي تعمل عملها في نسيج الحـركة التأريخية هي نفسـها سواء عملت على مستوى التاريخ البشري أم الإسلامي.

أما الضرورة الثانية: كون الباحثين على وعيٍ مشترك بخصائص

التأريخ نفسه، ليست الخصائص الجزئية التفصيلية، وإنما تلك التي تمثل امتداداً أكبـــــــــــــــــر في الزمان والمكان، وتمنح هذا التأريخ خصوصياته المؤكدة التي تميزه من تواريـــخ الأمـــم والجماعـــات والشعوب، ولن يناقش أحد في أن تاريخ الإسلام يحمل ميزات خاصة كهذه بما أنه ـــ من بين عوامل عديدة أخرى ـــ نتاج لقاء حميمي بـــين الوحي والوجود.

إن الأخذ بهاتين الضرورتين يمكن أن يحمل معه الإفادة القصوى من الحدين الإيجابي والسلبي للمسألة في إطارها المنهجي، فأما الحد الإيجابي فهو إعانة الباحـــثين على إدراك أعمق لوقـــائع هذا التاريخ وسبل تكوينه، وأما الحد السلبي فهو منع هؤلاء الباحثين من شـــتات الأمر، والتبعثر في كل اتجاه، بل من التصادم والتضارب أحياناً، في التصورات والتحليلات، وبـــالتالي في النتائج التي ســـيتمخض عنها العمل، الذي سيغدو ـــ على الرغم مما ينطوي عليه من بذل وعناء ـــ ضرباً على غير هدى، ولن يأتي بالنتيجة المتوخاة من تقـــديم نســـيج متوحد لوقائع التأريخ الإسلامي مقارباً قـــدر الإمكان لصيرورة هذا التاريخ وقوانين تشكله.

ثانياً: تحقيق قدر من التوازن بـــين دراســـة الجوانب السياســـية ـــ العسكرية، وبين فحص الجوانب الحضارية وتحـــليلها، مع الأخذ بـــنظر الاعتبـــار ضرورة أن ينظر الى المعطيات الحـــضارية بـــوصفها أجزاء متفرقـــة تنتمي الى كل أوســـع، يتضمنها جميعاً

ويمنحها معنىً وهدفاً .وليس من الضروري، بصدد هذه النقطة، أن يقف الباحثون عند سائر التفاصيل والجزئيات التي تعج بها مصادرنا القديمة، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تأريخنا، ليس من الضروري أن يقع الباحث أسير هذا الحشد الزاخر من النصوص، ولابد له ـ إذن ـ من أن يتجاوز الجزئيات الى الكليات، والوقائع الصغيرة الى الدلالات الخطيرة، ولا يقف عند حدود النص أو الواقعة، بل يتعداها الى معناها العميق ودلالاتها الموحية، وحينذاك سيتمكن من تحقيق عملية الاختزال والتركيز، إذ إن كل مجموعة من التفاصيل والجزئيات تندرج تحت هذا المعنى أو ذاك، وتمنحنا هذه الدلالة أو تلك، في سياق الحركة التأريخية الأكبر حجماً، ومن ثم تغدو هذه الجزئيات عبارة عن مواد كمية، أو نماذج متشابهة، يمكن اعتماد عدد محدود من عيناتها للتوصل إلى الصيغة البنائية الأكبر للواقعة التأريخية، وبالتالي التخلص من ركام التفاصيل الذي يثير الإرباك في ذهن القارئ أكثر مما يحقق من سيطرة على الحركة التاريخية وتفهم لصيرورتها.

ثالثاً: تحقيق قدر من التوازن بين العرض الأكاديمي الصرف للوقائع التاريخية، سياسية وحضارية، وبين اتخاذ مواقف فلسفية، أو تصورية، لتفسير هذه الوقائع، وتبين عوامل تكوينها ومؤشرات مساراتها وحصيلة مصائرها؛ شرط أن تتدرج هذه

المواقف جميعاً في رؤية نوعية متجانسة، وتلتزم الحد الأدنى المشار إليه من الأســس والمواضعات المسـتمدة من خامة التاريخ الإسـلامي نفسـه، من صميم نسـيجه، غير المقتحـمة اياه من الخارج .. فلا تتخذ إحداها التفسير المادي منطلقاً لها، بينما تنحو الأخرى منحى في سبيل المثالية أو الحضارية أو الروحية، وإنما تسعى هذه المواقـف قـدر الإمكان الى إعتماد أكثر التصورات انسجاماً، وتناغماً مع حركة التاريخ الإسلامي وإيقاعه، وأشـدها قدرة على استبطانه وتفسيره.

رابعاً: تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بـين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التأريخ الإسلامي، وما كان العالم المحـيط يشهده في المرحلة نفسها من أحداث، من أجل تكوين نظرة شمولية لدى الدارس أو القارئ، تمكنه من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجي، من خلال تحقيق قدر من السـيطرة على ما كان يحدث في المرحلة التأريخية ـ الزمنية الواحدة.

خامساً: هل يتحتم إعادة تقسيم الحقب الزمنية على مراحـل التأريخ الإسـلامي، في ضوء المعطيات الجديدة لهذا المنهج، وتجاوز، أو تعديل، الصيغ التقـليدية لهذا التقسـيم، والتي غدت لطول أمدها ولشدة تكرارها والأخذ بها، مسلمات لا تقبل نقضاً ولا جدلاً ؟

نعم .. في أغلب الظن .. لاسيما إذا تذكرنا وحدة الحـركة التأريخية، وصيرورتها المتواصلة، وامتدادها المسـتمر إلى نسـيج الأمم

والشعوب الإسلامية بعيداً عن التبدل الفوقـــي في الأســـرات والنظم والحكام .. هنالك حيث تتحقق التبدلات التأريخية على وفق معادلات زمنية تختلف في الأســـاس عن معادلات التبـــدل في الدول والنظم والسياسات.

وهكذا يبدو ضرورياً اعتماد مقاييس التغيير النوعي في الحـــركة التأريخية بـــين مرحـــلة ومرحـــلة، وعصر وعصر، وعلى ســـائر المستويات السياسية والعقائدية والحضارية، أي أن التقســـيم الزمني للمراحل التاريخية يجب ألا ينصب في المتغيرات الفوقية بل يمتد إلى قلب المجتمع في تمخضه وتحوله الدائميين.

أما على المســـتوى المكاني فمن الأفضل اعتماد الوحـــــدات الحضارية المتنوعة في ضمن إطار وحدة الحضارة الإسلامية، هذه الوحدات المتميزة التي قد تشهد أكثر من كيان سياسي، وقد تمتد إلى أكثر من بيئة جغرافية أو إقليم.

سادساً: الأخذ بأسلوب نقـــدي رصين في التعامل مع الروايات التي قدمتها مصادرنا القديمة، وعدم التسليم المطلق بـــكل ما يطرحـــه مؤرخنا القديم، وإحالة الرواية التاريخية، قبل التسليم النهائي بها، على المجرى العام للمرحـــــــلة التاريخية، لمعرفة هل يمكن أن تتجانس في سداها ولحمتها مع نسيج تلك المرحلة ؟ هذا فضلاً عن ضرورة اعتماد مقاييس ومعايير النقـــدين الخارجي والبـــاطني، وصولاً إلى قناعة كافية بصحة الرواية.

ويمكن الإفادة في مجال النقد الخارجي ـــ إلى حدٍّ ما ـــ من علمي

(مصطلح الحديث) و (الجرح والتعديل)، اللذين مورسا على نطاقٍ واسع في عمليات تمحيص الأحاديث النبوية، ومن كتب التراجم الغنية الخصبة، فما من أمة في الأرض عنيت بتمحيص مصادر أخبارها وتأريخها كالأمة الإسلامية، فهنالك تراجم لعشرات الآلاف من الرجال الذين أسهموا جميعاً في تقديم الأحاديث والأخبار والروايات التأريخية، التي لا يمكن توثيقها والأخذ بها إلا بعد فحص أولئك الرجال الذين تناقلوها، ومن ثم فإن دراسة التاريخ الإسلامي دراسة جادة تستلزم ــ بالضرورة ــ دراسة هذا الموضوع الخطير لكي تقوم الأعمال التاريخية معتمدة على أوثق المصادر وأدق الأخبار، ومنقحة من حشود الدسائس والأباطيل، وسيل الروايات التي نفثتها القوى المضادة في جسد تأريخنا المتشابك الطويل.

ولابد من الإشارة هنا إلى الملاحظة القيمة التي أبداها محب الدين الخطيب حول هذه النقطة، فهو يشير إلى أن تاريخ الطبري " لا يمكن الانتفاع بما فيه من آلاف الأخبار إلا بالرجوع إلى تراجم رواته في كتب الجرح والتعديل، وأن كتب مصطلح الحديث تبين الصفات اللازمة للراوي، ومتى يجوز الأخذ برواية المخالف .. وأن العلم بذلك من لوازم الاشتغال بالتأريخ الإسلامي، أما الذين يحتطبون الأخبار بأهوائهم، ولا يتعرفون إلى رواتها، ويكتفون بأن يشيروا في ذيل الخبر إلى الطبري، رواه في صفحة كذا من جزئه الفلاني، ويظنون أن مهمتهم انتهت بذلك، فهؤلاء من أبعد الناس عن الانتفاع بما حفلت به كتب التاريخ الإسلامي من ألوف الأخبار.."

والطبري نفسه يقول في مقدمة كتابه عبارته المعروفة: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً صحيحاً، ولا معنى في الحقيقة، فليفهم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتي من بعض ناقليه إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا."

سابعاً: يقابل هذا ضرورة الاعتماد في بناء البحث التأريخي على الواقعة نفسها، بدون الوقوع في مظنة اعتماد هياكل مرسومة ووجهات نظر مصنوعة سلفاً، ومحاولة تطويع الوقائع وإرغامها على الانسجام مع هذه الهياكل والوجهات، حتى ولو أدى هذا إلى تشويه ملامح الواقعة التأريخية، أو إعادة تركيبها، لكي تنسجم والأطروحات السابقة، مما نجده واضحاً ـــ في سبيل المثال ـــ في الدراسات التي تنطلق من المفهوم المادي على تفسير التاريخ، الأمر الذي، أوقعها في حشد من الأخطاء والتناقضات.

ونحن نجد هذا ـــ مثلاً ـــ في موقفهم من حركة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فبعضهم يرى أن المجتمع العربي [في مكة والمدينة] شهد بداية تكوين مجتمع يمتلك الرقيق، بينما يرى (بيجو لفسكايا) أن القرآن [الكريم] يشعر بتركز مرحلة ملكية الرقيق ويذهب مع (بلاييف) إلى أن المرحلة الإقطاعية هي من آثار اتصال العرب بالشعوب الأخرى، هذا ويرى آخرون أن المجتمع الإقطاعي بدأ

بالتكون فعلاً ومنهم من يرى أن الإسلام يلائم مصالح الطبقات المستغلة الجديدة من ملاك وأرستقراطية الإقطاع مثل (كليموفيج) ومنهم من يراه في مصلحة أرستقراطية الرقيق فقط، في حين أن البعض مثل (بلاييف) يرى أن الإسلام المتمثل بالقرآن، لا يلائم المصالح السياسية والاجتماعية للطبقات الحاكمة، فلجأ أصحابه إلى الوضع في الحديث لتبرير الاستغلال الطبقي الجديد، وفي حين أن بعضهم يقول: إن الأرستقراطية وحدت القبائل العربية لتحقيق أغراضها، ويقول غيرهم: إن القبائل كانت تتوثب للوحدة، فجاء الإسلام موحداً يعبر عن ذلك التوثب، ويضطرب الموقف من نشأة الإسلام نفسه.

ثامناً: يجب ألا يقع الباحثون تحت وطأة الموضوعات المعاصرة، في سائر مناحي الحياة البشرية: السياسية والاقتصادية والأخلاقية والروحية والاجتماعية، لأن هذا من شأنه أن يصبغ رؤيتهم للتأريخ الإسلامي بألوان تستمد تركيبها من واقع عصرنا الراهن، الأمر الذي قد يفسد موضوعية الرؤية، وبالتالي يصد المؤرخ عن الوصول إلى كنه الوقائع التاريخية التي قد لا تمت بصلة إلى معطيات العصر الحديث .

صحيح أن على المؤرخ أن يستفيد من ما يقدمه هذا العصر من علوم وأدوات موصلة أو مساعدة كلهاعلى كشف الحقيقة التاريخية،الا انه ما كان بميسور مؤرخنا القديم أن يحظى بعشر

معشـــارها، لكن الاعتماد على هذه العلوم ــ وأكثرها ميداني أو تجريبي ــ للإعانة على كشف الواقعة التاريخية أمر، والتأثر بفلسفة العلم الظنية التخمينية، وما أحدثته من نتائج سـيئة في عالمي النفس والمجتمع، في ميداني الضمير والسلوك، أمر آخر، قد يجعل المؤرخ أسير موضوعات زمنية نسبـــية متغيرة تفرض عليه نمطا من التفكير في تعامله مع حشود الوقائع التاريخية، فلا يراها كما يوجب البحـــث الموضوعي أن يراها، وإنما يقوم ــ إذا صح التعبير ــ بعملية تمرير لهذه الوقائع من خلال تلك الموضوعات، فما تلبث حـــينذاك أن تفقـــد لونها الأصيل وملامحها الخاصة وشخصيتها المستقلة، لكي تقتبـــس ألوان هذه الموضوعات وملامحها وخطوطها وتضيع.

تاسعاً: حيثما اكتشف تناقض حاد بين التجربة التأريخية الواقعة وبين النص أو الرواية التأريخية، تحتم اعتماد التجربة الأكثر ثقلاً وتحققاً وإقناعاً، والأشد تلاؤماً مع الصيرورة التاريخية نفسها.

وفي سبيل المثال: فقد جابهت الدولة الإســـلامية في صدر الخلافة الراشـــدة أخطر التجارب في تاريخها: الحـــركة المضادة المعروفة بالردة، مجابهة عســـكرية ومصيرية حاســـمة مع نظم العالم القـــديم القائمة يوم ذاك .. تحديات حضارية دائمة تتطلب استجابات ناجحـــة باستمرار .. لقد كانت الأمة الإسلامية أمام امتحانها العســـير، وكان عليها أن تنجح أو أن تنتكس، ولقـــد نجحـــت في نهاية المطاف على المستويات الثلاثة.

وحركة التاريخ الثقيلة هذه ما كان لها أن تتحقق هذا التحقــق لو كانت الأمة الإسلامية، والدولة الجديدة، تعاني في قــيادتها العليا انشقاقــاً خطيراً، كما حاولت بعض الأخبــار أن تصور أذ إن التجربــة أكثر إقناعاً ــ ولا ريب ــ من مجرد النصوص الإخبــارية التي لا مردود لها على مستوى الفعل التاريخي إزاء التحديات الكبرى.

إننا نرى أيضاً ــ وفي سبــــيل المثال ــ كيف أن الفتوحــــات الإسلامية قطعت أشواطاً واسعة في عهد الخليفتين الأوليين والسنين الأولى من عهد الخليفة الثالث (رضي الله عنهم)، ثم ما لبــــــثت أن توقفت مدة من الزمن لكي تعود فتستأنف قدرتها على الإنجاز في عهد معاوية، وأننا لنرى ــ أيضاً ــ كيف لم يتقدم الأمويون في خلافة عبد الملك أو سليمان ــ فيما عدا مجازفة القسطنطينية ــ بـينما فتحــوا المشارق والمغارب في خلافة الوليد.

إن الوقــائع التأريخية المنظورة هنا تشــير إلى أن هناك قــانوناً يفسر: لماذا عبر هذا المدى الزمني القصير نسبياً تحققت ظاهرة الفتح مرتين ؟ وتوقــــــفت مرتين والجواب- إزاء الإنجازات التاريخية الكبرى- يكمن ــ غالباً ــ في وحدة الأمة ووحدة قــيادتها في تجمع طاقاتها، في مرحــلة ما من مراحــل التاريخ، وقــدرتها على صنع الإنجاز الكبير .

أما ما ذكرته حشود الروايات والأخبار التي تنوقلت ودوّنت بــعد عشرات العقــود من هذا التحقــق التأريخي المنظور، والتي تقــدم

معطياتها بـــاتجاه مضاد: التفتت والتطاحـــن والتمزق وصراع المصالح والفتن والأهواء، فإنها لا يمكن أن تصمد أمام ثقل الواقـــعة التاريخية نفسها.

عاشراً: سيكون من فضول القـــول تأكيد ضرورة التنويع في اعتماد المصادر القديمة ما بين كتب التاريخ العام، والحوليات، وتواريخ الدويلات والأقاليم والمدن، وكتب الخطط، والجغرافيا والرحلات، والتراجم والسير والطبقات، والفقه ... وغيرها، لأن إغناء الجانب الحضاري ـــ لاسيما ـــ في التأريخ الإسلامي لا يتحقـــق إلا بـــهذا التنويع، ولأن مقابلة الروايات والنصوص ومناقشتها وصولاً إلى الحقيقة التأريخية، لا يتأتى إلا بالانفتاح على هذا الحشد الزاخر من أنماط المصادر التي ترفد العمل التأريخي من مناحٍ شتى.

أحد عشر: وســيكون من فضول القـــول ـــ كذلك ـــ تأكيد ضرورة اعتماد منهج أو أسلوب البحث العلمي الحديث وطرائقه ومعطياته المتعارف عليها عالمياً ـــ والتي ألمحنا إليها في القســم الأول من هذا المقال ـــ والتي غدت أشبه بالبداهات التي لا تقبل نقـــضاً ولا تحويراً، وهي في حقيقتها إرث إنساني مفتوح أســـهمت في صنعه وإغنائه، شـــتى الأمم ومختلف الحـــضارات، وكان لحـــضارتنا الإسلامية دور بارز فيه.

إن هذه الطرائق والمعطيات التي تبدأ بوضع خطة البحث، وتنتهي بتنظيم فهارسه مروراً بتحـــليل المصادر والمراجع، وتجميع المادة،

وتصنيفها ونقدها، وتركيب المادة التاريخية، ..الى غير ذلك من الخطوات .. فيما يمكن تسميته بتقنية البحث، إنما تمثل الحد الأدنى الملزم والمتفق عليه بين سائر الباحثين، هذا إلى جانب أنها لا تعدو أن تكون أداة حيادية، بوصفها وسيلة تقنية صرف لخدمة البحث التاريخي في آفاقه وميادينه كافة.

اثنا عشر: ولابد من الإشارة ــ كذلك ــ إلى أن الدعوة لإعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية وعرضه وتحليله لا تعني ــ بالضرورة ــ البدء من نقطة الصفر، أو الرفض المطلق للصيغ التي قدمه بها مؤرخونا القدماء، ومحاولة قلب معطياتهم رأساً على عقب، ومن يخطر على باله أمراً كهذا فهو ليس من العلم في شيء.

والمقصود شيء آخر يختلف تماماً: منهج عدل يتعامل مع معطيات الأجداد بروح علمية مخلصة، فيتقبل ما يمكن تقبله، ويرفض ما لا يُعقل قبوله، ويقدر عطاء الرواد حق قدره، بدون أن يصده ذلك عن متابعة آخر المعطيات المنهجية والموضوعية التي يطلع علينا بها العصر الحديث، وأشدها صرامة .. موقف وسط يرفض الاستسلام للرواية القديمة ويأبى إلغاءها المجاني من الحساب، ورؤية موضوعية تستحضر البيئة التي تخلقت في أحضانها وقائع التاريخ الإسلامي، وتعتمد في الوقت نفسه معطيات العلوم المساعدة كافة: إنسانية وصرف وتطبيقية، من أجل كشف أشد إضاءة لهذه البيئة، وفهم أعمق لوقائعها وأحداثها.

ثلاثة عشر: من المستحسن، إزاء ذلك كله، أن توضع مؤشرات عمل في الاتجاهات النقدية الثلاثة الاتية:-

آ ــ نقد الرواية الأساسية لدى المؤرخ القديم، وتصنيف الروايات حسب قوتها وضعفها.

ب ــ نقد مواقف المؤرخين المحدثين وفلاسفة التاريخ، الذين تعاملوا مع تاريخنا ودرسوا جوانب منه، وتحديد مدى قرب معطياتهم، أو بعدها،عن الحقيقة التاريخية.

جـ ــ نقد معطيات الحركة الاستشراقية بأجنحتها كافة، وتحديد المساحات التي يمكن الإفادة الفاعلة منها، وتلك التي يجب تجنبها، مع بيان أبعادها اللاموضوعية[١].

وقد خطّط لهذا البناء المعرفي في تشخيص معايب الكتابة التاريخية العراقية والعربيةوقُصورها، وكذلك وضع هيكلية جديدة – حسب رؤية بيت الحكمة – الأستاذ الفاضل الدكتور شمران العجلي رئيس مجلس أُمناء بيت الحكمة، وشحذ الهمم في قسم الدراسات التاريخية لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. فنهد أعضاء القسم من الأستاذ الدكتور عبد الجبار ناجي الياسري والسيد حيدر قاسم التميمي لتنفيذ المشروع الإستراتيجي الذي أقترحه الأستاذ الدكتور شمران العجلي. وفقنا الله تعالى الى وضع بنود هذا الكتاب لتنفيذ الخطوة اللاحقة في مؤتمر (الألف عالم وباحث) .

الفصل الأول

المنهج البحثي المُقترح من المؤرخين العراقيين في بيت الحكمة لكتابة تأريخ العراق القديم وحضارته

ما منهج البحث التاريخي القديم عند المؤرخين ؟

إن أهم ما يبرر تأكيد القـائلين بـأن التأريخ علم من العلوم هو أن التأريخ يشارك العلوم الأخرى بوجهٍ عام بـأهم ما يميزها وهو أن له منهجاً أو طريقة خاصة به للبحـث تمكنه من جمع مادته وحقائقـه. وسيكون شرح هذا المنهج الخاص بالتأريخ Historical Method موضوع هذه الدراسة التي سنفصلها في الفصول الآتية، ولكنه يكون من المفيد التنويه بايجاز بطبيعة هذا المنهج التاريخي في هذه المقدمة. ولاسيما صنف العلوم التي ينتمي إليها علم التاريخ، الى غير ذلك من الخصائص العامة. وأول ما نذكره أختلاف التاريخ عن بعض العلوم وبوجهٍ خاص العلوظم الطبيعية والعلوم المضبـوطة من حـيث أنه يتعذر عليه إجراء التجربـة لأنها مستحـيلة في التاريخ، إذ أنه من البديهي أن المؤرخ لا يستطيع أن يعيد أو يستعيد الحـوادث الماضية التي زالت وأنمحت ولم تترك لها إلا الأصداء في البقايا التأريخية من آثارٍ ووثائق مدونة. كما أنه لا يستفيد من الملاحظة المباشرة ولا من الإستدلال العقلي المجرد كما في العلوم الرياضية. بـل إنه كما قـلنا يبحث فيما خلفه الإنسان لمعرفة أحـداث الماضي. ولعل أحسـن ما

يوصف بـــه التاريخ بـــــصفته علماً أنه من العلوم الوثائقــــية Documentary Sciencesأي العلوم التي تعتمد على الوثائق التي خلّفها الماضي سواء كانت بقــايا مادية أم مدونات تاريخية وهذه هي مصادره ومادته الأولى، ويهدف من وراء ذلك الى فهم تطور الإنسان والقوانين التي تتحكم في هذا التطور، وبعبارةٍ أخرى معرفة الإنسان، ولكن ليس الفرد الإنساني الذي هو موضوع دراسة علومٍ أخرى كعلم النفس وعلم الإنســـان بـل الطبـيعة البشــرية وحـــدود إمكاناتها وخصائصها والقوانين الإقتصادية والإجتماعية التي تُسيّر الإنســان وهو في المجتمع ولكن هذه القوانين لم تبلغ دقة القوانين التي تتوصل إليها العلوم المضبوطة من حيث إطرادها والتنبؤ بـــها، وفي مقــدمة أسباب ذلك أن قانون العليّة أو السببـــية Law of Causatdy في الأحـــداث الإجتماعية والتأريخية متناهٍ في التعقـــيد، فإن الحــــادثة التأريخية مهما بلغت من البساطة إنما تقع بفعل سلسلة متشابـــكة من الأسباب والعلل بخلاف الحوادث الطبـــيعية التي بحـــث فيها علماء الطبيعة حيث تكون أسبابها والعلاقات ما بينها سهلة الإكتشاف إذا ما قيســـت بالحـــوادث التي يبحـــث فيها المؤرخ فإنها أفعال تصدر من فاعلين يتصفون بالفكر والقصد والحوافز المعقدة. ولكن مع ذلك فإن معظم حوادث التأريخ والمجتمع ليست فوضى أو حـــوادث فردية لا ضابط لها، وإنما تقع من حقيقـــة كون الإنســـان يعيش في مجتمعات تتحكم فيها الأنظمة الإجتماعية، وتســـيطر على أفعالها ونشـــاطاتها

القوانين الإجتماعية العامة، وإلا لما أمكن أن ينشأ ما نسميه بـعلم الإجتماع والعمران Socilogy الذي يدرس المؤسسات والنظم دراسة مقارنة ويستخرج منها القواعد الكليّة التي يستفيد منها المؤرخ حيث يتداخل موضوع، في كثير من موضوعات علم الإجتماع والإقتصاد. وإننا لواثقون من أن الإنسان الحديث الذي أطلق عليه علماء الإنسان (الأنثربولوجيون) الإنسان العاقل Homo Sapiens الذي ظهر منذ النصف الثاني من العصر الحجري القديم قبل نحو ٤٠٠٠٠ عام سيبرهن على أهليته لهذا اللقب فيجدّ في البحث عن معرفة نفسه، وهي المعرفة التي جعلها الفيلسوف اليوناني "سقراط" وغيره من الحكماء على رأس الفضائل الإنسانية بحيث يصح عَدّ أهم هدف من أهداف التاريخ "أعرف نفسك فضلاً عن الجنس البشري"، فيستمر في البحث والكشف عن أسرار التطور الإجتماعي وإستخراج القوانين التي تتحكم في سير تطوره عن طريق البحث المقارن ما بين المجتمعات والحضارات المختلفة، وعندئذٍ فستتوطد قوانين العمران البشري. وسنرى في تتبعنا لتطور الدراسات التاريخية في العصور المختلفة مدى إسهام المؤرخين العرب وفي مقدمتهم ابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦م) في محاولتهم إستخراج النواميس العامة التي تسيّر المجتمعات البشرية ويجدر أن ننوه في هذا الصدد بأن علم الآثار منذ أن ظهر في الحضارة الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر قد وضع في متناول أيدي المؤرخين

البشـــري مادة غزيرة تمكنهم من الدرس المقـــــارن ما بـــــين الحضارات Comparative Study الكثيرة التي كشف عن مخلفاتها وبقاياها المادية والنصوص المدونة، كما فعل الباحث الشهير آرنولد توينبي Arnold Toynbee في موسوعته التاريخية الشهيرة بعنوان "دراسات في التاريخ . A study of History "

وسنعاود التنويه بهذا الموضوع في مواضع أخرى من هذا البحث وفضلاً عن مشـــاركة التأريخ لكثير من العلوم في الســـــعي وراء إستخراج القوانين والقواعد العامة المســـيرة للتاريخ فإن المنهج الذي يتبعه المؤرخ في جمع مادته ودرسها ونقدها وتحليلها وتفسيرها، أي منهج البحث التأريخي الذي سنخصص لشرحه الفصول الآتية من بعد هذه المقــدمة هو الذي يؤهل التاريخ أن يكون علماً وليس أدبـــاً كما يذهب الى ذلك المعترضون على عدّ التاريخ علماً. ولعل مـــن أهـــم الأسباب التي يتذرع بـــها هؤلاء المعترضون هي أن هذا المنهج الذي يتبعه المؤرخون لم يبلغ تطوره الكامل وتوضع قواعده العامة إلا منذ نهاية القرن الثامن عشر وعلى وجه التحديد في منتصف القرن التاسع عشر، على الرغم من أن بـــداياته وجذوره قـــد ظهرت في بـــعض الحضارات القـــديمة وبـــوجهٌ خاص عند بـــعض المؤرخين اليونان وبعض المؤرخين في الحضارة العربية الإســـلامية. وهناك أسبـــاب أخرى في عدِّ التاريخ من صنف الأدب وليس من صنف العلوم هي أن

المرحلة الأخيرة من منهج البحث التأريخي وهي التأليف أي عرض المادة التي جمعها المؤرخ بالطرائق العلمية إنما تقوم بوجهٍ أساس على الأدب والفن أي أتباع العرض الفني الأدبي. ولكن الواقع أن الأسلوب الأدبي الذي أستعمل في المرحلة الأخيرة التي يدخل فيها الأدب والفن يستعين المؤلف التاريخي بالقواعد المنطقية التي تحكم التفكير الإنساني. ولعل أحسن ما يقال عن هذا الموضوع أن أحسن تاريخ يُكتب للناس التاريخ الذي أعتمد على الطرائق العلمية من البحث التأريخي في جمع مادته وعلى الأدب والفن في عرضه تلك المادة .

أساليب التدوين التأريخي القديم وتطورها

نماذج من المدونات التاريخية في حضارة وادي الرافدين[٢]

ونُنهي هذه الملاحظات عن التدوين التأريخي بتعداد أشهر أنواع المدونات التأريخية التي خلّفها لنا الكتبة والمؤرخون في حضارة وادي الرافدين التي يمكن حصرها بالأصناف الاتية :

١-جداول الملوك والسلالات الحاكمة. King Lists

٢-التاريخ التعاصري Synchronistic Hisoryt

٣-التواريخ أو الأخبار. Chronicles

٤-الحوليات Annals

٥-المدونات الرسمية الملكية Royal Inscriptions

مصادرنا الأساسيّة في كتابة التاريخ القديم

المصادر الأصلية التي تكون مادة البحث التأريخي متعددة ومختلفة في أنواعها وأزمانها وتختلف بحسب الموضوع الذي يعالجه الباحث التاريخي، ولكنها كلها تنتظم تحت صنفين عامين تدخل فيهما الأنواع والأشكال المختلفة لهذه المصادر، هما:

١-المصادر أو الوثائق المدونة

٢-المصادر المادية أي المخلفات الأثرية .

وندرج فيما يلي أشهر أنواع المصادر الداخلة تحت كل صنف من هذين الصنفين .

أولاً – المصادر التاريخية أو المصادر المدونة :

بدأ ظهور الوثائق المدونة في تاريخ الإنسان منذ أختراع وسيلة للتدوين أي الكتابة في أقدم حضارتين ظهرتا في تاريخ الإنسان، ونعني بهما حضارة وادي الرافدين وحضارة وادي النيل قبل أكثر من خمسة آلاف عام أي في مطلع الألف الثالث ق.م فكانت الكتابة المسمارية في العراق القديم والكتابة الهيروغليفية في مصر اللتين دوّن بهما أهل تينك الحضارتين مختلف شؤون الحياة وكشفت التنقيبات الأثرية التي أُجريت في كل من العراق ومصر عن مجاميع كبيرة من النصوص والوثائق المدونة التي تعد أقدم مصادر في التاريخ أما ما قبل ذلك التاريخ أي قبل ظهور التدوين في مطلع الألف الثالث في تينك الحضارتين فتقتصر مصادرنا في تاريخ

المجتمعات البشـرية على المصادر المادية أي البقـايا الآثارية المختلفة .

وكما ذكرنا تتضمن الوثائق المدونة التي جاءت إلينا من حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل أنواعاً كثيرة من النصوص المسـمارية والهيروغليفية فطائفة كبيرة منها عبـارة عن سـجلات المعاملات التجارية والإقتصادية تتناول شؤون الحياة المختلفة كالبيع والشـراء والقروض والإجارات والعقود المختلفة بالأحوال الشخصية كعقـود الزواج والطلاق والتبني وسجلات المحـاكم، وطائفة أخرى كبـيرة أيضاً تشتمل على السـجلات الرسـمية المهمة عن أعمال الحـكام والملوك والرسائل الرسمية والشرائع المدونة، وما كانوا يقومون بـه من أعمال عمرانية وحملات حربية ورسائل رسمية والمعاهدات مع الممالك الأخرى، وهناك أيضاً مجموعات مهمة تتضمن أقـدم نصوص أدبية في الشـعر والنثر كالملاحـم البـطولية والقـصص والأساطير والتراتيل الدينية والشـعائر الدينية الأخرى. ومن الجدير بالذكر تلك الوثائق المهمة التي دوّنت بـماوصلت إليه الحـضارتان المذكورتان في حقـل العلوم والمعارف كالرياضيات والفلك والنصوص الطبـية، وهناك أيضاً ما يصح أن نعده أقـدم مدونات تاريخية .

ولعله من المفيد أن نتوسـع قـليلاً في وصف تلك المصادر في حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل بعدّهما نماذج للوثائق المدونة

التي يجدها الباحث التأريخي في الحــضارات القــديمة في أثناء مرحــلة جمع المصادر، وهي المرحـــلة الأولى من منهج البحـــث التأريخي كما ذكرناونبــدأ بــتعداد أشـــهر النصوص المســـمارية Cuneiform Texts :

١- النصوص اللغوية : Linguistic Texts

وتتضمن جداول لغوية في شرح العلامات المسمارية والمفردات السومرية ومرادفاتها في اللغة البابلية كما يتضمن بعضها شـــرح قواعد اللغتين السومرية والبابــلية ونصوصاً مزدوجة من اللغة السومرية وترجماتها الى اللغة البابلية .

٢- النصوص القانونية: Legal Documents

وتتضمن نوعين من الوثائق أولاهما شرائع وقــوانين مدونة مثل إصلاحات أوركاجينا (آخر ملوك سلالة لكش السومرية) وقانون أور -نمو (أواخر الألف الثالثة) مؤســس ســلالة أور الثالثة (٢١١٢ - ٢٠٠٤ق.م) وقانون أشنونا (الخاص بمملكة أشــنونا ما بــين ديالى ودجلة المكتشف في تل حرمل) وقانون لبــت عشــتار خامس ملوك سلالة إيس (مطلع الألف الثاني ق.م) وتعَدُّ هذه النصوص القــانونية مصادر ثمينة للباحث الذي يهتم بتطور المجتمعات القــديمة وتنظيم علاقاتها الإجتماعية بقواعد مدونة مســندة وملزمة من الســلطة. وهناك نوع ثانٍ من النصوص القـــــانونية يعدّ متمماً للنوع الأول ونقصد بذلك ما نوهنا به من الوثائق القانونية المختلفة منهاعقود البيع

الشخصية المختلفة منها عقود الزواج والطلاق والتبني وتقسيم الإرث والوثائق الرسمية والمتعلقة بقرارات المحاكم، والوثائق المتعلقة بالمعاملات التجارية والإقتصادية والإدارية .

٣- النصوص التاريخية : Historical Texts

وقد مر بنا في تتبعنا تطور التدوين التاريخي في حضارة وادي الرافدين أن الكتبة في حضارة وادي الرافدين قد خلّفوا لنا نصوصاً تاريخية متنوعة مثل حوليات الملوك Annals وأخبار حملاتهم الحربية وأعمالهم العمرانية وجداول بالسلالات والأُسر الحاكمة، الى غير ذلك من المدونات التأريخية التي أوجزناها في مقدمة البحث. وتكون لدى الباحث التأريخي مصادر أساسية ليس في موضوع تاريخ تطور التدوين التأريخي فحسب بل في موضوع التأريخ السياسي لتلك الحضارات القديمة .

٤- النصوص الدينية : Religoius Texts

وهي النصوص المسمارية المهمة التي دوّنت لنا مختلف أنواع الممارسات والشعائر الدينية والتراتيل والترانيم والصلوات الخاصة بالآلهة والطقوس الخاصة بالمعابد والأعياد الدينية والنصوص المتضمنة الممارسات السحرية لطرد الشياطين والتعاويذ والرُقي وتعد مثل هذه المصادر منجماً زاخراً بالمعلومات للباحث التأريخي لتساعده في اكتشاف احوال

المجتمعات الدينية، وقد كان للدين تأثيرات كبرى في حياة الناس في, تلك المجتمعات .

٥- النصوص الرياضية : Mathematical Texts

وإذا كان الباحث التاريخي ممن يعنون بتأريخ العلوم والمعارف وتطورها ومنها الرياضيات والفلك فإنه يجد مادة غزيرة في ألواح الطين المتضمنة نصوصاً رياضية وفلكية على هيئة قضايا في الجبر والهندسة وجداول مطولة بالإعداد والأزياج والأرصاد الفلكية، وتتراوح أزمان هذه النصوص –مما يسمى بالعصر البابلي القديم –(٣٠٠٠ – ١٥٠٠ق.م) والعصر السلوقي في العراق من بعد فتح الإسكندر الكبير للشرق (٣٣٢ – ٢٣١) وقد نشرت مثل هذه النصوص بخطها المسماري وترجماتها وتحليلها والتعليق عليها .

٦- الرسائل : Letters

ومن المصادر المسمارية المهمة التي تكون مصادر مهمة للباحثين في التاريخ القديم ،الرسائل التي جاءتنا من العراق القديم والمناطق المجاورة، وبعضها رسائل شخصية بين الأفراد الإعتيادية ولكن هناك طائفة كبيرة منها هي رسائل رسمية تعود للملوك والحُكّام، وهناك الرسائل الرسمية الآشورية وتؤلف مصادر مهمة عن أحوال الدولتين الآشورية والبابلية وأكتشفت حديثاً في أثناء تنقيبات البعثة الأثرية الفرنسية في تل الحريري

(وهي ماري القديمة في الحدود العراقية السورية) بالقرب من البوكمال (وننوه أيضاً بالرسائل الرسمية الشهيرة المعروفة بإسم رسائل العمرانية، القرن الرابع عشر ق.م) من زمن الفرعون بإسم إخناتون، وهي الرسائل التي كان يرسلها ملوك الأسرة المصرية الثامنة عشرة الى حكامهم وولاتهم في بلاد الشام والرسائل التي كانوا يتبادلونها أيضاً مع معاصريهم من ملوك بابل وآشور والحثيين .

٧- النصوص الأدبية : Literary Texts

ونعني بها النصوص المسمارية المدونة بالأنواع المختلفة من النتاج الأدبي في حضارة وادي الرافدين سواء أكان ذلك باللغة السومرية أم اللغة البابلية، وقد وصل إلينا حتى الآن معظم الأنواع المألوفة في الآداب العالمية القديمة كالقصص وملاحم البطولة والأبطال مثل ملحمة جلجامش الشهيرة وأنواع مختلفة من الأساطير مثل أسطورة الخليقة البابلية وغيرها وقصص عن الطوفان ومجاميع من الأمثال والحِكم والوصايا والمناظرات وقصائد في الغزل، وقد ألّف بعضها بالشعر الموزون غير المقفى وبعضها بالنثر الأدبي وقد نُشرت مثل هذه النصوص بخطوطها المسمارية الأصلية ووضعت لها ترجمات موثوقة، فيمكّن الباحث الذي يُعنى بتاريخ الأدب من الرجوع إليها ويستقي منها المعلومات المهمة عن تطور الفكر الإنساني في حقل الإنتاج

الأدبي فضلاً عن التعرف على أوجه ومقومات أساسية من عقائد القوم في الحياة وسلوكهم الإجتماعي والقضايا التي شغلتهم والحلول التي قدموها على وفق الإطار العام لحضارتهم وهناك كتابات كثيرة مهمة تتعلق بالنصوص السحرية والعرّافة والكهانة والأعمال السحرية وتعد أيضاً من بين المراجع المهمة للباحث التأريخي الذي يُعنى بهذه الجوانب من تأريخ الحضارات القديمة أي الحياة الفكرية في حضارة وادي الرافدين .

وهناك النصوص الطبية Medical Texts المختلفة الأنواع كتشخيص الأمراض والتنبؤ بالشفاء أو عدمه، وأنواع العقاقير والأعشاب التي أستعملوها ونشر كثير منها في مجلدات خاصة تكون المراجع الأصلية للباحث الذي يهتم بتطور المعارف الطبية في الحضارات البشرية .

٨ – النصوص الهيروغليفية :

إن الملاحظات التي أوردناها عن الوثائق المدونة التي جاءت إلينا من حضارة وادي الرافدين أي النصوص المسمارية، تنطبق على الوثائق المهمة التي خلّفتها حضارة وادي النيل بالخط الهيروغليفي واللغة المصرية القديمة ودوّنت مختلف شؤون الحياة الإعتيادية ومن بينها السجلات الرسمية الخاصة بالملوك والحُكّام – المعابد عن الشعائر الدينية المختلفة. ولعله من المفيد أن نذكر أنواع الخطوط الهيروغليفية التي دوّنت بها مآثر حضارة وادي النيل. فقد طرأ على

الخط الهيروغليفي منذ نشـــــوئه في مطلع الألف الثالث ق.م تطورات وتغييراتٍ أساسية نتج عنها نشوء ثلاثة أنواع رئيسة منه هي:-

أ.لخط القديم المقدس . Hieroglyphic

ب.الخط الهيراطيقيHieraticويعني أســمه (وهو مشـــتق من اليونانية) خط الكهنة.

ت.الخط الديمقوطيقـــي . Demotic ويعني (في الإغريقـــية) خط العوام .

إنّ ما ذكرناه عن تنوع النصوص المسمارية في حــضارة وادي الرافدين ينطبق على النصوص المختلفة التي جاءت إلينا من حضارة وادي النيل من حيث أنها شملت مختلف شؤون الحياة الإعتيادية ومن بـينها النصوص الدينية المتنوعة والنصوص الأدبـــية والقـــصص والأســـاطير وأنواع العلوم والمعارف التي توصلت إليها حـــضارة وادي النيل كالطب والرياضيات والمدونات الفلكية والسحـــــــرية وأعمال الملوك الرسمية، وكلها تؤلف – فضلاً عن المصادر المادية التي خلّفتها تلك الحضارة –مصادرنا الرئيسة لتأريخ مصر القديم منذ أقدم عصور التاريخ الى عهد ما بعد العهد الميلادي بقـــليل مما جعل أهمية النصوص البردية لا تقتصر على تاريخ مصر القديم بـــل أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة الى التاريخ العربي الإســـلامي في الصدر الأول منه، حيث دوّنت على أوراق البردي باللغة العربية ســـجلات

الولاة والشـؤون الإدارية والمعاملات المختلفة كوثائق البـيع والشراء. وكان أقدم تاريخ عُثر فيه على أوراق بردي مدونة بالعربية في سنة ١٨٢٤م من جانب أحـد الفلاحـين وجدت في جرّة فخار فيه ورقتا بردي بالعربية ثم توالت إكتشافات أخرى عن مدونات البردي العربية في النصف الثاني من القرن التاسـع عشـر. وتوجد من هذه المدونات مجموعات مهمة في المتحف البريطاني وفي متحف المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو بأمريكا. أما تاريخ هذه االمدونات فأقـدمها يرجع الى زمن الخليفة الثاني عمر بـن الخطاب(رضى الله عنه) من سنة ٢١ هجرية / ٦٤٢ ميلادية .

ثانياً -المصادر المادية (الآثار، النقـود، الآلات والأدوات، الأختام الأسطوانية...)وأهميتها في السياحة في العراق :

سبـق أن صنفنا المصادر التاريخية، التي يعتمد عليها الباحـث التأريخي ويكون جمعها أولى المراحـل في منهج البحـث التأريخي (جمع الاصول)، على صنفين عامين هما المصادر أو الوثائق المدونة وتكلمنا عليها في الصفحات السابقة والصنف الاخر المصادر المادية التي هي موضوع هذا القسم من البحث .

فالمصادر المادية، كما يشير الى ذلك أسـمها، تشـمل المخلفات المادية جميعها والتي جاءت إلينا من الماضي، سـواء أكان هذا الماضي قريباً أم بعيداً منذ عصور ما قبل التاريخ الموغلة في القـدم، ومنذ ظهور الإنسان قبل ما يزيد على المليون عام ولاسـيما بـعد أن

تعلم صنع أولى الأدوات والآلات الحجرية، ثم تكاثرت وتنوعت الأدوات والآلات منذ العصور التاريخية فضلاً عما ذكرناه أنواع الفنون كفن العمارة الممثل في المباني المختلفة وفنون الزخرفة والصناعات الفخارية والمنحوتات الى غير ذلك مما سنفصله أكثر بعد قليل. فيتضح من ذلك أن هذا الصنف من المصادر التاريخية من المخلفات المادية متنوع ومتعدد سواء أكان ذلك من حيث المواد المصنوعة منها أم من ناحية الطراز والأهمية أم الحقب التأريخية التي تعود إليها بحيث لا يمكن حصر تلك المخلفات المادية كلها من حيث أنواعها وأهميتها كما أن بعضها ظاهر للعيان مثل المباني التذكارية الكبيرة كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق والنُصب والمقابر الضخمة، وبعضها لا يزال مطموراً تحت التراب وسبيلنا الوحيد الى التعرف عليها من التنقيبات الأثرية ولذلك فإن ما وصل إلينا من بقايا مادية والتي سنعدد أهمها لا يمثل مخلفات الماضي الأثرية كلها، لأن التنقيبات في المواقع لم تتناول إلا أعداداً من الأطلال والتلول التي تمثل المدن والمستوطنات القديمة ..

وقبل أن نذكر أشهر المصادر المادية نمهد لذلك ببعض الملاحظات عن طبيعة هذه المصادر في ضوء المصادر التاريخية منذ عصور ما قبل التاريخ البعيدة فنكرر ما سبق أن ذكرناه عن تلك العصور وأقدمها العصور الحجرية من أن مخلفاتها المادية كانت محدودة كماً ونوعاً، فقد أقتصرت كما قلنا على الأدوات الحجرية

كالفؤوس اليدوية والمقاشط والنصال والسكاكين الحجرية، وقد صنع بعض الأدوات البسيطة أيضاً من عظام الحيوانات التي كان يصطادها. ويجدر أن نذكر أن من بين المخلفات المادية المهمة من عصور ما قبل التاريخ ولاسيما العصور الحجرية البعيدة، البقايا العظيمة سواء أكانت عظام الحيوانات التي يعثرون عليها مع بقايا الأدوات الحجرية وبقايا بعض المتحجرات النباتية- ويستنتجون منها أموراً مهمة عن أحوال المناخ والبيئة التي عاشت فيها الأنواع القديمة البائدة للإنسان والإستعانة بها في تحديد أزمان الطبقات الأثرية الجيولوجية التي يعثر عليها فيها- أم بقايا الهياكل العظمية لأنواع الإنسان القديم والتي عاشت في تلك الأزمان السحيقة ودراستها تشريحياً للوقوف على تطور الإنسان البيولوجي حتى ظهور نوع الإنسان الحديث قبل نحو ٥٠٠٠٠ عام الذي يطلقون عليه مصطلح الإنسان العاقل Homo Sapiens وكثرت وتنوعت البقايا المادية في عصور ما قبل التاريخ التي أعقبت العصر الحجري القديم أبتداءً من العصر الحجري الحديث الذي حدث فيه أعظم أنقلاب في حياة الإنسان بدّل حياته تبديلاً جوهرياً حيث تعلم أنتاج قوته بيده بالزراعة وتدجين الحيوان ونشوء أولى القرى الفلاحية البسيطة وبيوت السكن الطينية والحجرية ورؤوس السهام والأدوات الصوانية والأواني الفخارية الساذجة، التي تطورت في الأدوار التالية الى صناعة فخارية جميلة تتميز بتلوين الفخار وزخرفته .

وبعد ظهور الحضارة الناجحة في أواخر الألف الرابع ومطلع

الألف الثالث ق.م في ربوع الوطن العربي وأقدمها كما نوهنا مراراً حضارتا وادي الرافدين ووادي النيل ثم الحضارات الأخرى اللاحقة التي أعقبتها كثرت وتنوعت المصادر المادية حيث ظهرت الفنون الجميلة بمختلف أنواعها كالنحت والزخارف والنقوش والفنون المعدنية وفن العمارة الراقي، ومنها بيوت السكن والبنايات والمآثر الضخمة كالمعابد والأهرام والزقورات (الأبراج المدرجة)، والمعابد الفنية الضخمة في الحضارتين اليونانية والرومانية والأسواق والحمامات الرومانية الشهيرة والقباب المعقودة والأبنية المعمّدة التي ظهرت في الحضارات القديمة وتطورت في الحضارتين اليونانية والرومانية والجسور والقناطر وقنوات المياه المشهورة الى غير ذلك من البقايا المادية الكثيرة التي كشفت التنقيبات الأثرية عن الكثير منها وبعضها كان قائماً وظاهراً للعيان كالأهرامات والزقورات وأبنية المعابد اليونانية والرومانية الى غيرها مما يكون مصادر أساسية وثمينة مع المصادر المدونة التي يستطيع الباحث التاريخي في درسها أن يكون صورة شاملة ممثلة للحقبة أو العصر الذي يدون تأريخه .

ولعله من المفيد أن نذكر أشهر البقايا المادية أبتداءً من ظهور صناعة الفخار عند الإنسان في النصف الثاني من العصر الحجري الحديث وبوجهٍ خاص في منطقة الشرق الأدنى في حدود ٦٠٠٠ق.م :-

١-الفخاريات (الأواني الفخارية).
٢-فن النحت.
٣-فن العمارة.
٤-الفنون المعدنية والصياغة والحُلي.
٥-الفنون الزخرفية.
٦-الأختام الأسطوانية.
٧-الأسلحة.
٨-الأدوات والآلات المنزلية.
امافي التاريخ الحديث والمعاصر:-
أ-الفرمانات.
ب-سندات الطابو والتملك ووثائق البيع والشراء.
ج-الوثائق الرسمية منها التقسيمات الإدارية وسجلات الجباية والواردات الرسمية.
د - الصحف والمجلات.
ع - وفي بعض الموضوعات روايات المعمرين ممن واكب الأحداث المبحوث فيها مثل الثورة العراقية (١٩٢١م) وثورة آيار (١٩٤١م) وأخبار تأسيس المدن الحديثة مثل الناصرية والديوانية في العراق، وفي حالات إقامة مشاريع الري الحديثة مثل سدّة الهندية .

أهمية منهج كتابةً تاريخ الآثاروالسياحة الآثاروالسياحة العراق إنموذجاً

لا بدّ من التعريف أولاً بأن الآثار علم له أسسه ومقوماته التي تعتمد ثلاث ركائز، هي: المسح الآثاري الذي نعني بـه الدراسـة الأولية لسطوح المواقع الأثرية وما يبرز من مواد حـضارية ممثلة باللُقـى الأثرية على أختلاف أنواعها ومادتها، والى جانبها المباني وأية آثار شاخصة للعيان اما الركيزة الثانية لعلم الآثار فهي أعمال التنقيب التي تعد الأسـاس المعرفي الذي يمكن أن تنطلق من نتائجها الدراسـات الميدانية والبحـثية كلها لعلماء الآثار الباحـثين في تاريخ الأرض وعلاقتها بالإنسان،بذلك ترتبط مختلف الدراسات والعلوم الإنسـانية والعلوم الصرف. أماالركيزة الثالثة فهي أعمال الترميم والصيانة كلها للآثار المنقولة كلها المباني الشاخصة كلها وكذلك التي تستظهر جراء أعمال التنقيب. إن تضافر ما أوردناه سيشكل جدوى إقتصادية وعامل جذب رئيس للمواطن العراقي صاحـب الحـق الأول للتعرف على الحضارات والنتاجات الفكرية للأسـلاف العِظام، وهي كذلك عامل جذب للسائح الأجنبي ليطل من خلال هذا الشبـاك المضئ الى داخل بلدنا العريق .

السياحة

تعدّ السياحة باباً رحباً لتعريف المواطن بحضارة البلاد وإشـاعة هذه الحـضارة، ضمن مفرداتها المتنوعة على كثيرٍ من المهتمين الوافدين من خارج البلاد للإطلاع والتمتع ورسم الصورة اللائقة لها من خلال مشاهداتهم وعبر أقلامهم أو ريشة الفنانين منهم.

أهمية السياحة :

لا بدّ من الوقوف على الأهمية التي تحتلها السياحة في كل البلدان التي تنعم بوجود الأماكن السياحية، ومنها العراق الذي يمتلك ثروة هائلة من هذه الأماكن، وأبرزها (القديمة والإسلامية) التي تمتاز على سواها في العالم من حيث الغزارة والبُعد الحضاري وكونها تمثّل الجذور الحضارية للبشرية .

الأثر الجغرافي :

إن التنوع البيئي والمناخي للعراق يجعل من السياحة هنا سبباً كافياً لإستقطاب الزوّار ورؤوس الأموال الى البلاد لتشكل مجتمعةً مصادر ضخمة للثروة وبالتالي النمو لعموم البلاد .

الناحية الحضارية :

إن العراق وهو بإجماع العلماء والباحثين الأجانب "مهد الحضارات الإنسانية" لم يعد خافياً على الكثير من الزوّار الخارجيين إلا أن هذه الصورة المشرقة ليست كافية ما لم تعززها المشاهدة العينية والمعلومة الموثقة التي نقدمها للسائح، فضلاً عن أية إجابات معرفية تشبع فضوله قدر الإمكان .

المجالات التي تتضمنها السياحة

السياحة الدينية :

تزخر أرض العراق المباركة بالأماكن الدينية الإسلامية المقدسة من دون سواها من بلدان العالم الإسلامي، والمواطن هنا يعرف جيداً مراقد الأئمة من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومراقد أئمة الإسلام وعلمائه الأبرار (رضوان الله عليهم)، فضلاً عما تضمه هذه الأرض المباركة من مبانٍ نُسبت لأنبياء كرمهم الله برسالاته السماوية السمحاء، وقبور الأولياء والصحابة الأجلاء. ينضاف الى ذلك الأماكن الدينية المقدسة لغير المسلمين، ونخص بالذكر منها تلك التي يقدسها أهل الديانات التوحيدية الأخرى، ونعني بها الديانات اليهودية والمسيحية والصابئية المندائية. وهذا العدد الكبير من المباني تضم بين ظهرانيها عناصر معمارية متنوعة وروائع الزخارف (هندسية ونباتية وحيوانية) تشكل في الواقع مدارس لفن العمارة وتظهر مدى الترابط الجمالي والوظيفي بينها مثلما هي تشترك جميعاً في ابراز إبداع العقل العراقي .

السياحة في المدن والمواقع الأثرية :

ترك لنا صنّاع حضارات بلاد الرافدين عواصم ومدناً كبيرة وأخرى صغيرة يندر أن نجد لها مثيلاً في بقاع الأرض كلها من حيث العدد والتنوع المعماري والصناعي والفني يضعها العلماء والمتخصصون في الآثار في موقع الصدارة في دائرة المعارف الإنسانية. ويتطلع جميع المعنيين بالعلوم الإنسانية والعلوم الصرف

وبإعجاب كبير لما تفتقت عنه عقول العراقيين القــدماء والعلماء المســلمين على الســواء. وترجع هذه البقــايا الإنســانية الى أقــدم الحضارات التي نشــأت ونمت في بــلاد الرافدين، مثل الحــضارة السومرية والحضارة الأكدية وفروعها البابلية والآشــورية وغيرها، وصولاً الى إبداعات المسلمين علماً ولغةً وفناً الى. أبعد من ذلك فقــد نشأت في بلاد الرافدين حضارات ترجع الى ما يعرف بعصر المدينة – أي عصر نشــوء المدن الأولى في غضون الألف الســادس قبــل الميلاد. فقد عرف العراقــيون القــدماء الزراعة التي كانت السبــب الرئيس في نشوء الإستيطان، وسبقوا العالم أجمع في أختراع الكتابة وتدوينها على الطين، ويكفي أن يكون بُناة الحــضارة الإنســانية في العراق هم الروّاد في حمل مشعل الحضارة الإنسانية بكل ما تعنيه من معانٍ سامية .

المباني التأريخية :

هنالك مبانٍ لازالت قائمة في الوقت الحــاضر، أُجريت لها أعمال الصيانة والترميم من حقــب الهيئة العامة للآثار والتراث، ترجع في تاريخها الى فترات مختلفة، منها إســلامية وأخرى سبقــت العصر الإســلامي. والكثير من هذه المبــاني لم يخضع حــتى الآن لأعمال الترميم والصيانة، لكنها تبدو للزائر معافاة وشامخة تُقارع فعل الزمن وتأثير المناخ لتؤكد متانتها وحسن عمارتها وفنونها .

أساليب التنقيبات والتحريات الأثرية

وإيجاز تطورها والطرائق المتبعة في ضبط أدوار التاريخ

التنقيبات والتحريات الأثرية تدخل في ضمن أختصاص علم الآثار Archaeology تأتي في مقدمة الوسائل التي يجمع بوساطتها الباحث التاريخي مصادره عن التاريخ القديم والوسيط سواء أكانت تلك المصادر بقايا مادية كبقايا الأبنية والفنون والآلات والأدوات والأسلحة المختلفة والنقود أم المصادر المدونة بالخطوط القديمة كالخط المسماري والهيروغليفي والخطوط اليونانية والرومانية والخطوط العربية وغيرها. وتزودنا التنقيبات الأثرية بمعلوماتٍ مهمة عن عصور ما قبل التاريخ قبل أن يهتدي الإنسان الى إيجاد وسيلة للتدوين بالكتابة وذلك عن طريق دراسة بقاياها المادية كالأدوات والآلات الحجرية والعظمية والأواني الفخارية والحُلي والزخارف وبقايا الهياكل العظمية البشرية والحيوانية للإستدلال على الأنواع والأجناس البشرية المختلفة.

وفي حالة العظام الحيوانية وبقايا النباتات يستطيع الباحث أن يستنتج أموراً مهمة عن حالة المناخ التي أثرت تأثيرات مهمة في حياة الجماعات البشرية القديمة وفي سير تطورها الحضاري .

لم تبدأ التحريات والتنقيبات الأثرية في مواطن الحضارات القديمة التي أزدهرت في الوطن العربي إلا في منتصف القرن التاسع عشر وأعقبتها بزمنٍ قصير البحوث في محاولة حل رموز الخطوط القديمة وفي مقدمتها الخط الهيروغليفي (في حضارة وادي النيل)

والخط المسماري (في حضارة وادي الرافدين)، كما أن التنقيبات تطورت منذ بداياتها البسيطة حتّى أصبحت منذ أواخر القرن التاسع عشر من العلوم المضبوطة. أما ما قبل بداية البحث عن تاريخ الحضارات القديمة بالتنقيبات فلم يكن ليُعرف عن تلك الحضارات سوى أخبار ونتف متفرقة بعضها ورد في التوراة وروايات المؤرخين الكلاسيكيين (اليونان والرومان) وأقدمهم هيرودوتس وزينفون (القرن الخامس) وغيرهم من المؤرخين والجغرافيين اليونان والرومان .

وقبل أن تبدأ التنقيبات الفعلية في مواطن الحضارات القديمة بدأ الغرب يتعرف على أحوال العراق وبلدان الشرق العربي والشرق الأدنى عن طريق السيّاح والرحّالة الذين شرعوا يأمون البلاد الشرقية ومنها أقطار الوطن العربي منذ القرن الثاني عشر الميلادي، ولعل أقدم الرحالة السائح اليهودي بنيامين التطيلي (١١٦٠م)، الى أن بدأت التحريات الأثرية الفعلية على أيدي الهواة وقناصل الدول الأجنبية منذ منتصف القرن التاسع عشر (١٨٤٣م)، وبغض النظر عن الأغراض التي جاء السياح من أجلها كالتجارة والأطماع السياسية فإنهم كانوا ذوي أثر بعيد في جعل العالم المتمدن يطلع على أحوال الشرق وبقايا حضاراته وآثارها، لاسيما وأن كثيراً من مدنه ذات صلة وثيقة بأخبار التوراة وتاريخ الديانتين العبرانية والمسيحية، وقد نقل بعض أولئك السيّاح الى أوربا نماذج من آثار العراق ومصر وغيرهما من مراكز

الحضارات القديمة من بينها نماذج من تلك الكتابات الغريبة التي سميت بعدئذٍ الخط المسماري (في وادي الرافدين) والهيروغليفي (في حضارة وادي النيل) الأمر الذي حفّز الباحثين الأوربيين على أن يقصدوا مواطن الحضارات القديمة والشروع بالتنقيبات الفعلية منذ منتصف القرن التاسع عشر .ولما أوشك القرن التاسع عشر على الأنتهاء بدأ ما يصح أن نسميه بطور التنقيبات الأثرية العلمية، كما يصح أن نجعل فاتحة هذا الطور في التنقيبات الألمانية في بابل (١٨٩٩ – ١٩١٧م) وفي آشور (قلعة الشرقاط) (١٩٠٤ – ١٩١٤م) ومما ساعد في ظهور هذا الطور العلمي تمكن الباحثين من حلّ رموز الخط المسماري (١٨٤٤ – ١٨٥٥م) حيث تمكن المختصون الملحقون ببعثات التنقيب الأثرية من قراءة ما يجدونه من نصوصٍ مدونة بهذا الخط والإستعانة بها في تحديد أدوار الطبقات الأثرية. ويحسن أن نخصص بحثاً خاصاً لهذا الطور المهم في تطور أساليب التنقيبات .

طور التنقيبات العلمية

يمكن إيجاز الميزات التي يتميز بها هذا الطور من التنقيبات الأثرية العلمية التي قلنا أنه يصح وضع بدايتها في التنقيبات الألمانية المنتظمة في بابل (١٨٩٩ – ١٩١٧م) أنها ،في هذا الطور، لم تقتصر كما في المراحل السابقة من التنقيبات على مجرد أستخراج الآثار المتحفية بل شمل تسجيل الآثار في سجلات دقيقة موسمية يُرسم فيها

الأثر مع رقمه وتاريخ أكتشافه ونوعه ومادته وقياسه والطبقة الأثرية التي عُثر عليها منها وألحق ببعثة التنقيب المختص بقراءة الخطوط المسمارية أو الهيروغليفية (في حالة التنقيب في مصر) أو أي خطوط تعود الى حضارة القُطر التي يُبحث عن آثاره. وإن كان يعود الى عصور ما قبل التاريخ يمكن الأستغناء عن قارئ الخطوط Epigraphistوأزداد تنوع أختصاص أفراد البعثة الأثرية في السنوات القليلة الماضية. فصار يشمل الجيولوجي والإنثروبولوجي (لدرس الهياكل العظمية) والمختص بدرس عظام الحيوانات القديمة .

وصرنا بفضل أتباع الأساليب العلمية في التنقيبات نعرف ما يمتاز به كل دور من أدوار حضارة وادي الرافدين والحضارات القديمة الأخرى، ومن ذلك معلومات ثمينة عن تطور فن العمارة وخطط المعابد والقصور ودور السكن وخطط المدن الى غير ذلك من الأمور التي أغفلها المنقبون القدماء .

وخلاصة القول أن طور التنقيبات العلمية الذي قلنا أنه بدأ منذ التنقيبات الألمانية في بابل (١٨٩٩ – ١٩١٧م) أستمر في تطور وتقدم مطردين، بحيث يمكن تقسيمه على أدوار متميزة في تقدم أساليب التنقيب ونوع الدور الحضاري الذي وجّه إليه الباحثون أهتمامهم، كالدور الأول الذي يمكن تحديد نهايته في آخر الحرب العالمية الأولى إذ أقتصرت فيه تحريات المنقبين على الحفر في المدن الكبيرة المشهورة وعلى الأدوار التاريخية البارزة التي أعقبت

عصور ما قبل التاريخ. أما الدور الثاني من أدوار تطور التنقيبات العلمية الذي يقع ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية فإنه يتميز كذلك بإتساع أعمال التنقيبات وتقدم أساليبها وأتجاه أهتمام الباحثين والمعاهد العلمية فضلاً عن المدن المشهورة الى مواضع مهمة ترجع في أزمانها الى عصور أقدم من عصر نُضج الحضارة في مطلع الألف الثالث ق.م فتناولت أدوار ما قبل التاريخ التي سبقت ظهور الحضارة الناضجة ويمكن جعل الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية دور ثالث في طور التنقيبات العلمية حيث أزداد فيه الإهتمام بتتبع عصور ما قبل التاريخ وأقدمها العصور الحجرية. كما أتسعت دراسة الباحثين في تفسير أصول الحضارات وتحديد أزمان أدوارها وعهودها وأستعان الباحثون في السنوات الحديثة بمعطيات العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء والبحوث الذرية في تحديد أزمان الأدوار الحضارية مما سنتطرق إليه بعد قليل ونظمت العلاقات ما بين بعثات التنقيب الأجنبية وبين مصالح الآثار الوطنية، وقد وضعت القوانين التي تنظم هذه العلاقات مثل قانون الآثار العراقي (١٩٣٦م وعُدّل حديثاً في السبعينيات) وأخذ الإتجاه في قوانين الآثار في أقطار الشرق الأدنى والبلاد العربية بجعل ما تجده بعثات التنقيب الأجنبية من آثار تلك البلد الذي نقبّت فيه وأقتصر حق هذه البعثات على النشر العلمي الذي أكدته تلك القوانين فضلاً عن إلزامها بتنوع أختصاصات أفراد البعثة والإلتزام بالأساليب العلمية في الحفر وبضمن ذلك التسجيل ومعالجة الآثار

وصيانة المواقـــع الأثرية. كذلك تميز هذا الدور بـــتخرج عدد من الوطنيين من المعاهد الأثرية وتولي مصالح الآثار الوطنية. التنقـــيب بنفسها والإهتمام المتزايد في الحـــفاظ على البقـــايا الأثرية وإقـــامة المتاحف الوطنية اللائقة .

الطرائق المتبعة في ضبط أدوار التاريخ والعصور الحضارية

وضعت التنقيبـــات التي أوجزنا تطورها في أيدي الباحـــــثين والمؤرخين المادة الأولية أو المصادر الأصلية عن تاريخ الحضارات ومنها حضارة وادي الرافدين بأوجهها جميعها ومقوماتها منذ أبـــعد عصور ما قبل التاريخ الى آخر عهودها التاريخية ومثل ذلك يُقال عن الحضارات الأخرى ومنها الحضارة العربية الإسلامية حيث أسفرت التحريات في المدن والمواقع العربية القديمة عن الكشف عن المباني المهمة وما حوته من آثارٍ وبقايا مادية مهمة[٢]

ومن الأمور البـــارزة ،التي كثيراً ما تســـاءل عنها الناس، كيفية أهتداء الباحثين الى ضبط أدوار التاريخ وتعيينها وتحديدها بالنسبـــة الى عصر ثابـــــت مثل العصر الميلادي والعصر الهجري. إن هذه التساؤلات وغيرها تكوّن ما يعرف في منهج البحـــث التاريخي وعلم الآثار "التقويم" أي ضبـــط تسلســـل الأدوار التاريخية والحـــضارية وتحديد أزمانها Cronology ونوجز شرح ذلك في النقاط الاتية :

١ـكيف تنشأ الأطلال الأثرية : التسلسل النســبي للطبقـــات

الأثرية

١- المواقع الأثرية أو الأطلال الأثرية كانت في أصلها قرى أو مدناً قديمة تراكمت أنقاضها بعضها فوق بعضها الاخر. فالمعروف أن الناس كانوا وما زالوا يعيشون في البقعة الواحدة عدّة أجيال متعاقبة .

وسواء كانت دور سكناهم مبنية من الطين أم من اللبن (الآجر المجفف بالشمس) أم من الآجر فإنها لا بدّ من أن تتداعى بمرور الزمن وبعد ترميمها عدّة مرات وإستنفاد هذه الترميمات المتكررة يقومون بتشييد بيوت جديدة فوق بقايا البيوت القديمة، فوق أسافلها أو أسسها من بعد دفنها وتسويتها للإفادة منها كأسس لجدران البيوت الجديدة وهكذا ترتفع أماكن السكن بمرور الأزمان وتبدو وكأنها بتشديد فوق تلول ومرتفعات، وإذا ما هُجر موضع السكن فإنه يتكون من طبقات أنقاض البيوت تل أصطناعي يمثل في واقع الأمر أدوار تاريخية وحضارية كثيرة من السكن المتعاقبة. وفضلاً عن الألوف الكثيرة من التلول الأثرية الموزعة في أرجاء العراق كلها وغيره من الأقطار والدول، فإن أحسن ما يمثل للشاهد هذه التلول الأثرية التي لا زالت تقوم فوقها أدوار السكن في العصر الحديث ما يعرف بقلعة كركوك القديمة التي هي في الواقع تل أصطناعي نشأ من تراكم طبقات السكن المتعاقبة بعضها فوق بعضها الاخر لعله منذ منتصف الألف الثالث ق.م الى الزمن الحاضر حيث دور السكن الحديثة فوق

قمة القلعة وتحتها أسس جدران وبقايا بـيوت من العهد العثماني وتحت هذه البقايا بيوت من أدوار أقدم وهكذا الى قـاع التل أو قـعره حيث توجد بقايا أول أستيطان للموضع وهي تقوم فوق ما يسـمى في علم الآثار بالأرض البكر Virgin Soil والمثال الثاني على نشـوء التلول الأثرية رابية قلعة أربـيل التي نشـأت كذلك من تراكم أدوار متعاقبة من بيوت السكن إن مثل هذه التلول بمثابة سفر متكامل تبـدأ فصوله الأولى منذ تشييد أولى بيوت لسكن الإنسان الى الفصل الأخير الذي يشغل سطح التل بعد أن يهجر الناس موضع السـكن لأسبـابٍ متعددة .

٢ـمعنى الطبقة الأثرية والأدوار الحضارية

يتكرر في علم الآثار والتنقيبـات الأثرية التي قـلنا أنها تمد المؤرخين بـمصادرهم الأولية عن تاريخ الحـضارات، مصطلح "الطبقـة الأثرية" والأدوار الحـضارية ويتوقـف على معاني هذه المصطلحات ضبط تسلسـل الأدوار التاريخية. أما الطبقـة الأثرية Stratumأو Level في عُرف المنقبين فتعني دور بـنائها أو دور سكن Building Level سواء كان البـناء من جدران وتبـاليط Pavementتابعة لها أم أنه مجرد أرضيات ترابية أو طينية مدكولة كما في بقايا المسـتوطنات المكونة من الخيام والأكواخ أو الملاجئ الجبلية والكهوف كما في عصور ما قبـل التأريخ البـعيدة. ويطلق المنقبون أيضاً مصطلح الطبقة الأثرية الثانوية التي هي دور بـنائي

الطبقة الأثرية الرئيســـة مثل إزالة بـــعض الجدران وتجديدها أو تجديد التباليط أو إضافة بعض المرافق .

أما الدور الحضاري Cuiltural Level فإنه حقبة زمنية قد تدوم بضعة قرون وتتألف في المواضع الأثرية من عدّة طبقات بنائية -أي طبقـــات أثرية-ويتميز الدور الحـــضاري بـــآثاره الخاصة المميزة وطرازه المعماري الخاص مثل الأواني الفخارية وطراز المنحوتات والنقوش وغيرها وبأشكال الخطوط وحتى التعبـــيرات اللغوية التي يجدها المختص في وثائقـــه المدونة، أي أن الدور الحـــضاري يمثل جملة خصائص حضارية في البلد المبحوث في حـــضارته وتاريخه كما أنها تتضمن تبدلات ثقافية مثل الإختراعات الجديدة، وقـــد يكون الدور الحضاري مصحوباً بتغيرات سياسية وإجتماعية وإقـــتصادية وعلى هذه الأسس يُقســـم المؤرخون التاريخ على أدوار متميزة. وفي التنقيبات يمثل الدور الحضاري في الموضع الأثري عدّه المنقبـــون في مدينة الوركاء الشهيرة ثمانية عشر دوراً بنائياً تتوزع على أربعة أدوار أو عصور حضارية رئيسة منذ أقدم زمن أستوطن فيه الإنسان هذا الموضع وهو دور العبيد أو عصر العبيد ثم دور الوركاء وجمدّة نصر .

التركيب التأريخي والتأليف والعرض

التركيب أو التأليف التأريخي Synthesis ثم عرض المادة التاريخية هي الحـــصيلة النهائية لجهود الباحـــث التأريخي والتي بـــــذلها في المراحل والخطوات الأولى من بحثه وهي جمع الأصول والمصادر

ثم نقدها بمختلف أنواع النقد. ويصح القول أن مرحلتي جمع الأصول والنقد اللتين هما عماد منهج البحث التأريخي لا تقدمان للباحث التاريخي تاريخاً بالمعنى المألوف لهذا المصطلح أي أنها لا تُفضي الى تاريخ مدوّن متناسق ومنظم بل إن جلّ ما تقدمانه أنهما تزودناه بحقائق ووقائع تاريخية منفردة منعزلة وليست تاريخاً مفهوماً بل إنها تهيىء المواد الخام المواد الأولية التي يحولها الباحث الى بناء تاريخي مفهوم في عملية التركيب والتأليف والعرض .

وقد يحسب الباحث المبتدئ أن هذه المرحلة النهائية أي مرحلة التأليف التأريخي أمر سهل لا يتطلب جهداً سوى جمع تلك الحقائق والأخبار التأريخية وعرضها على هيئة تأريخ مدوّن. ولكن هذا أبعد ما يكون عن التأريخي ولاسيما حسب المفاهيم والأساليب الحديثة في التدوين التأريخي. فقد أهملت أساليب قدماء المؤرخين تدوين التاريخ وعرضه التي كانت تقتصر بالدرجة الأولى على مجرد عرض الروايات التأريخية المختلفة بدون تسليط النقد عليها واغفال التنسيق والتعليل والتنسيب بل مجرد سرد أخبار ووقائع منعزلة ولاسيما الإقتصار على الأخبار المتعلقة بالملوك والخلفاء والحُكّام مرتبة حسب السنين، وقلما نجد فيها أثراً لشخصية المؤرخ الذي جمعها من حيث بيان رأيه فيها وأقتراح أسبابها ومسبباتها.

أما المؤرخ الحقيقي بالمفهوم الحديث فيقع عليه واجب ثقيل في أستخلاص تأريخ مفهوم ومسبب وإظهار آرائه وشخصيته من حيث

بيان ما يرتأيه من تفسيرها وتقديم ما يرتأيه من أسباب وتفسيرات يتوصل إليها في تحليل الأحداث والوقائع التي جمعها ونقدها. وينبغي عليه أن يعرض مادته بأسلوب متناسق واضح يستند الى التسلسل المنطقي في هذا العرض وترتيب مادة بحثه ترتيباً فنياً وبأسلوبٍ لغويٍ واضح سلس بعيد عن التعقيد في التعبير. وهنا تظهر في هذه المرحلة من البحث التاريخي مهارة الباحث المؤلف في التمكن من ناحية التعبير اللغوي والعرض المنطقي الفني، سواء كان تأليفه الى جمهور القُرّاء من غير المختصين أم المؤرخين والباحثين المختصين. ويمكن توضيح الموقف الصحيح في هذا الأمر بالقول (خير تأريخ يدوّن هو الذي يعتمد في جمع مادته على العلم والمنهج العلمي وعلى الأدب والفن في عرض تلك المادة[٤].

ملاحظات عامة على التركيب والعرض التاريخي :

نورد فيما يلي بعض الإرشادات والملاحظات العامة فيما يتعلق بالتأليف والعرض التأريخي، ممهدين لذلك بالقول بوجهٍ عام أنه لا توجد في واقع الأمر للتأليف والعرض التأريخي قواعد صارمة دقيقة متفق عليها من جانب الباحثين من أصحاب منهج البحث التأريخي .

على أن خبرات الباحث الشخصية من خلال أشتغاله وتمرسه في حقل البحوث التأريخية والتدوين التأريخي هي المعوّل عليها، إذ لا يخفى أن هناك الباحثين المبتدئين والباحثين المتمرسين المدربين على خطوط هؤلاء المتمرسين أنفسهم تتفاوت من حيث المقدرة

والقابلية على التعبير والعرض الفني السلس فما يجده القارئ في كتب التاريخ المختلفة من حـيث أسـاليب الغرض الواضح منها وما تتضمنه من تسبيب وتحليل للأحداث التاريخية وترابطها وتسلسـلها. ومهما كان الأمر فإن الإرشادات والملاحظات التي نوردها في الآتي –بأختصار – قد تفيد المبتدئين في هذا الميدان :

١-أنواع المؤلفات والبحوث التاريخية

وأول ملاحـــــظة عامة نذكرها عن موضوع التأليف والعرض التاريخي هي أن هناك أنواعاً وأصنافاً مختلفة من التأليف التأريخـي يختلف كل منها عن الآخر في أسلوبه نذكر من أشهرها التاريخ العام مثل المؤلفات التأريخية التي تخص حضارات أقطار معينة أو تاريخ دور تأريخي بـارز من تاريخ قُطرٍ ما، أو تاريخ موضوع خاص عن الحضارات المختلفة أو بحث عن حـياة شـخصية تأريخية مهمة أو تاريخ علم من العلوم وتطوره الى غير ذلك من البحـــوث التاريخية الخاصة والى جانب هذه التقسيمات هناك مؤلفات تأريخية توضع الى جمهور القُرّاء من غير ذوي الإختصاص، والتواريخ والبحــــوث الخاصة التي تعرض لهؤلاء الإختصاصيين. ومن البديهي أن كلاً من هذين النوعين من التدوين التأريخي يختلف أحـــدهما عن الآخر من حيث أسلوب العرض والتعابـير والصياغة اللغوية ومن حـيث ذكر الأسانيد والوثائق أي المصادر والمراجع التي أعتمدها المؤلف. ففي بحوث الأختصاصي يسير المؤلف في عرض وجهات النظر المختلفة

المختلفة عن الموضوع وإجلاء الغوامض والإكثار من التفسيرات والتعليلات. أما الكتب التي تؤلف لجمهور القُرّاء فالهدف المتوخى منها بث الثقافة التأريخية العامة بين الجمهور فليس من الضروري أن يحتمل بالنصوص وجهات النظر المختلفة المتعارضة، كما لا يلزم الإكثار من الهوامش وتحاشي التعابير والمصطلحات الفنية المعقدة، بل توخي السلاسة وسهولة التعبير والبساطة في العرض كلما أمكن ذلك.

٢-تقسيم مادة البحث التاريخي في العرض

وسواء كتبت البحوث التاريخي لجمهور القرّاء أم لذوي الإختصاص فهي تشترك في بعض الأمور ومنها أسلوب العرض العام بأتباع طرائق متفق عليها تقريباً بين الباحثين وفي مقدمتها مراعاة وحدة الموضوع التأريخي وتجنب الخلط ما بين حقائق وموضوعات متنافرة. وتقسيم البحث أو الكتاب على وحداتٍ متناسقة ومتجانسة كالفصول المختلفة وأقسام الفصول، وينبغي أن يُخصص كل فصل الى عرض موضوع متجانس في مادته كأن يتناول ناحية خاصة من البحث، ثم مراعاة تسلسل وحدات الفصل وحتى فقرات هذه الوحدات ثم تسلسل الفصول بحيث تكون الموضوعات التي تخصص لها متتالية ومترابطة من الوجهة المنطقية، حيث يتلو الفصل السابق الفصل الذي يعقبه من حيث أرتباط مادته أرتباطاً منطقياً

بحيث يكون الفصل السابــق ممهداً للفصل التالي الذي يعتمد في فهم مادته عليه.

٣-تحليل أحداث التاريخ وتعليلها

إن على المؤرخ الباحــث ألا يقــتصر على مجرد ســرد الروايات والأحداث التاريخية خالية من التعليل والتحــليل أي ذكر الأسبــاب والعلل التي عملت على وقـــــوعها. وأن عليه أن يجهد في إظهار شخصيته أي آرائة الشخصية فيما يكتشفه ويرتأيه من علل وأسبــاب ويقدم ذلك الى القارئ ليحكم بنفسه في مسألة قبولها أو رفضها .

ولا يخفى أن المؤرخين والباحثين في التأريخ يختلفون عن بعض في العلل والأسباب المسيّرة للتاريخ أي الحــضارة والمجتمع، بــل يذهب بعضهم الى إنكار العليّة في التاريخ أو أنه لا يمكن الكشف عن قانون العليّة Law of Causality ومن ناحية أختلاف المؤرخين في تعليل حوادث التاريخ يجدر أن نشــير الى أن مدارس فكرية مختلفة ظهرت في تفســـير التأريخ وتعليله مما يكون موضوعاً خاصاً من الدراســـات الفلســـفية التاريخية أطلق عليها فلســـــفة التاريخ Philosophy of History مما لا يمكن شرحها في هذا البحــث الموجز عن منهج البحــث التاريخي بــل إنها تكون موضوع بحــث خاص لا يمكن طرقه الآن .

وهناك وهم شائع لن يســلم منه الكثير من المؤرخين ولاســيما أجيال العصور الحديثة وهو ناشــئ عن الإفراط في عدّ العصر الذي

يعيش فيه الفرد- أي المؤرخ- هو المقياس الأمثل للتطور والتقدم الإجتماعي، فيميل مثل هؤلاء المؤرخين المعجبين بعصرهم وبمنجزاته الى نقل قيمه وأتجاهاته السياسية والإجتماعية الى الماضي، ويصورون الماضي ومجرياته وأبطاله وشخوصه ونظمه بمقياس قيم مجتمعهم وتفسير أحداث العصور الماضية على وفق مفاهيم وأتجاهات عصرهم. ومع أنه صحيح أن نظم أي عصر ومنه نظم العصر الحاضر تمتد في جذورها وأسسها الى الماضي الذي خلّف تراثاً محسوساً في العصور اللاحقة ولكن مع ذلك ليس الحاضر صورة مطابقة للماضي، وما من عصر تاريخي -بأستثناء حالاتٍ - لا يطور ما يرثه من الماضي على وفق مقتضيات عصره .

٤-تقسيم التاريخ على أدوار أو حقب زمنية

درج المؤرخون القدماء والمحدثون منهم على تقسيم تاريخ الأمم والأقطار التي درج تاريخها الى حقب زمنية أو ما يصطلح عليه "الأدوار التاريخية . Historical Periods".

ومن الملاحظات العامة التي يجدر التنويه بها مسألة تقسيم التاريخ على أدوار، إن هذا من الأمور المتواضع عليها بين المؤرخين لتسهيل درس التاريخ، إذ من الصعب أن نقسم أحداث التاريخ على أدوار أو حقب يبدأ إحداهما في سنة معينة وينتهي الآخر في سنة أخرى تعقبها، إذ أن التاريخ بوجهٍ عام يتميز بالإستمرارية والوحدة Unity of History ـContinuity كما أن الظاهرة الحضارية

العامة في التأريخ البشـــري هي أن تراث ومؤثرات العصور السابقة تتداخل في العصور اللاحقـة وتدخل في بـنائها ونســيجها. ويصدق ذلك بوجهٍ خاص على إستمرارية النظم الإجتماعية والعقائد والممارســات الدينية والإتجاهات الفكرية التي تتميز بتشبـــثها في الإستمرار على الرغم من التبدلات التكنولوجية، بحيث يصح وضع قــاعدة حـضارية هي أن التغييرات الفكرية والإجتماعية لا تواكب سرعة التبدلات التقنية (التكنولوجية) بل أن التغييرات التي تحدث في الأولى بطيئة وتستمر من العصور السابقـة الى العصور اللاحقـة ويكفي الأســتدلال على ذلك أن الكثير من الخرافات والأســـاطير والأوهام الموغلة في القدم في أصولها لا تزال منتشــرة بـين أبنـاء حــضارتنا الراهنة على الرغم مما أنجزته من ثوراتٍ جســيمة في النواحي المادية والتقنية

.ولكن مع هذه الملاحظات كلها فإنه يمكن تسهيلاً لتتبع حوادث التاريخ تقسيم أحداثه على أدوار وعصور على وفق بعض الأحداث الحاسمة البارزة .

العلوم المساعدة التي يستعين بها الباحث التاريخي

مؤهلات الباحث التأريخي

المؤهلات الشــخصية لمؤرخ التاريخ القـديم حســب فهم بــيت الحكمة :

التخصص في البحـــث التاريخي وكتابــــة التاريخ مثل أنواع

سواء أكان ذلك في حقل الدراسات التأريخية بوجه عام ومنها التمرس بقواعد البحث التاريخي وأساليبه التي أوجزنا مراحلها، أم أكتساب ثقافة عامة في حقول المعرفة البشرية ولاسيما في الموضوعات القريبة من التأريخ، كعلوم الإجتماع والجغرافية والأنثروبولوجي والآثار والإقتصاد والنظريات السياسية والفلسفية المختلفة في تفسير الحضارة والتطور الى غير ذلك مما سنفصله تحت موضوع العلوم المساعدة .

وفضلاً عن مثل هذه الموضوعات التي يكتسبها الباحث التاريخي بالدرس، فأن هناك مؤهلات شخصية ينبغي أن تتوافر في من يريد التخصص في البحث التاريخي والتأليف به وهي مما تمت الى الصفات والسجايا الشخصية التي تجعل من الباحث مؤلفاً قديراً في البحث عن الحقيقة، وهي سجايا قد تكون بديهية، ولعل من الصفات والمؤهلات الآتية أشهرها وأوضحها :

١-يشترك المؤرخ مع الباحثين الآخرين في الموضوعات المختلفة من المعرفة البشرية بتلك الصفات العامة التي ينبغي أن يتحلوا بها ألا وهو حب الدرس والصبر والأناة وتحمل مشاق العمل، وألا يفت من عضده ما يعترض طريقه في مراحل البحث كعدم توافر المصادر أو تشتتها في الأماكن والأقطار المختلفة وكثيراً ما يتطلب منه تتبع المصادر السفر الى البلدان الأخرى، وتجنب التسرع من إنهاء البحث والتحري .

٢-ومن الصفات البديهية التي يجب توافرها في الباحث التاريخي

التحـلي بـالأمانة العلمية والروح العلمية سـواء كان ذلك في جمع مصادر بحـثه أم في تأليفها وتفسـيرها والسـاعي وراء الجاه والأنتفاع المادي في إرضاء السـلطة أو الناس والخوف من الكشف عن مبادئ الماضي والجوانب السلبـية في تراث تاريخه القـومي، لا يمكن أن يعدّ في أعداد المؤرخين الأمناء بـل إنه مضلل. لأن الهدف الأساسـي من درس الماضي هي معرفة الحاضر بمساوئه وحسناته .

٣-ومثل غيره من الباحثين الساعين وراء الحقيقة والعلم الصحـيح فينبغي على المؤرخ أن يكون محـايداً في أحـكامه فلا يميل الى مذهبٍ سياسـي أو ديني أو فلسـفي، وفوق ذلك يجب عليه أن يتحرر من العواطف التي قد يشعر بـها كالميول والعواطف وأن يتجنب ذلك النوع من التحـيز الذي يصح أن نطلق عليه تحـيز الإختصاص فإنه ليس من النادر أن نجد بـعض المختصين بالحضارات القديمة أو بتاريخ قـومٍ أو شـعبٍ ما أن يتحمسـوا لموضوعات أختصاصاتهم فيحملوا الحقائق والنصوص فوق ما تتحمل ويخرجوا باستنتاجاتٍ بعيدة عن الحقيقة. وقد يكون أنحياز الباحث التأريخي منبعثاً من اللاشعور كتعلقـه بمذهبـه وانتمائه السياسي والفكري .

٤-وسبـق أن ذكرنا في كلامنا على النقـد كيف أن نقـد المصادر والوثائق التأريخية هي التي تميز التاريخ العلمي كما نوهنا مراراً

وهنا تأتي قابلية النقد ومبدأ الشك في رأس الصفات والمواهب التي تجعل من الباحث التأريخي في مصاف الباحثين العلماء أما إذا أقتصر على مجرد نقل الروايات من المصادر والوثائق وأهمل غربلتها ونقدها فإنه ليس بالمؤرخ الحقيقي بل مجرد ناسخ أو جامع للأخبار .

٥-وهناك صفات أخرى كثيرة معظمها تتوارد الى الذهن على أنها بديهيات فننهي تعداد هذه الصفات بذكر صفة أخرى بارزة هي أن يكون الباحث محباً عمله شغوفاً ببحثه، وغير ساعٍ وراء الشهرة المؤقتة والجاه، وأن يكون ذا مقدرةٍ على التنظيم والترتيب، أي يكون ذا عقلية منظمة في تصنيف الحوادث وربطها بعضها ببعضهاالاخر واستيعاب مغزاها ودلالاتها .

الفصل الثاني

منهج بيت الحكمة البحثي في التاريخ الإسلامي والحضارة

ما منهج البحث التاريخي الإسلامي عند المؤرخين العراقيين وعند بيت الحكمة ؟

هذه المقدمة في منهج البحث التأريخي – في التأريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية – أو ميثودلوجية البحث، تجمع بين النظرية والتطبيق لقواعد المهنة لدى المؤرخ، وهي في الأصل مجموعة محاضرات ألقاها الأستاذ الدكتور مرتضى حسن النقيب – رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب في جامعة بغداد – على طلبة البكالوريوس والدراسات العليا في كلية الآداب، تستهدف تعريف المؤرخين بعملية البحث و الكتابة وكيفية الشروع بها وإنجازها، طبقاً للأصول العلمية الثابتة بمنهج البحث .

إن كتب التأريخ والحضارة التي يسهم في كتابتها المؤرخون كثيرة، لكن أقلها هو ما يتوافر حول منهجية البحث التاريخي، فما يوجد منها ينحصر في نوعين من مؤلفات المنهج: لون يعالج المسائل التي تخص أصول المهنة وقواعدها بقدر ما يتعلق عادةً بمادة المؤرخ، ووسائل التحقق من مصداقيتها، وحالات الإعتمادية عليها،

وصفات المؤرخ. والرائد في هذا المجال يظل الأستاذ أسد رستم(*) في مصطلح التاريخ، ولون يعالج المسائل الفنية من عملية البحث، وهو العمل الذي كان قد بدأ به أحمد شلبي في كيف تكتب بحثاً أو رسالة. فهذه الكتب بقدر ما هي رائدة ومفيدة لا تغطي إطار المنهجية في عمل أكاديمي واحد يجمع بين شخصية المؤرخ ومنهجيته، ويظل منهج البحث التاريخي من أعسر المواد التي يتدارسها طلبة الدراسات التاريخية العرب .

يُتهم طلبة الدراسات التاريخية مؤلفي المنهج في أن المادة المنهجية التي يتلقفونها على أيديهم في قاعات الدرس والمذاكرة هي مادة جافة المحتوى، ولا تُحقق إلا فائدة جزئية بين الطلبة، لأنها ليست قريبة الى ذهنية المبتدئين وعقليتهم، ولا ترتقي الى مستوى نضجهم الفكري والتاريخي وهذا الى حدٍّ ما صحيح، في المقابل، يمكن القول أن المؤرخين المبتدئين العرب، من الذين يرومون التخصص في التأريخ هم طلبة لا يفتقرون الى معرفة بالتأريخ كموضوع، لأن لديهم إمكانات التوسع فيه، وكسب المعلومات اللازمة طبقاً لذلك ولكن ما

(*)الدكتور اسد رستم أحد أكبر مؤرخي الشرق الاوسط في منتصف القرن العشرين ومن اغزرهم انتاجاً،توفى في العام ١٩٦٥،تاركاً وراءه شهره علمية واسعة قل نظيرها.

يجهلونه ويعانون منه هو منهجية البحث وقواعد العمل الكتابي، بعكس حال نظرائهم من المبتدئين الغربيين، الذي يضطلعون عادةً بخلفية جيدة بمنهجية البحث، غير أنهم يجهلون حقائق التأريخ العربي– الإسلامي، ويعانون من عدم معرفة بلغة، أو لغات –هذا الحقل الذي يتخصصون فيه. ولذلك، فإن جلّ ما يحتاجه المؤرخون – المبتدئون لدينا في الشرق –هو المنهج أولاً بأول بما لا يقبل الشك، وذلك بأن يتم توجيه الكلام إليهم بالمستوى الذي تستوعبه ذهنيتهم لمفرداته، بمساعدة هذا النفر المتخصص، الذين هم أساساً خريجو الجامعات الغربية، والى صفوفهم ينتمي مؤلفو المنهجية جميعهم (فليس كل من يحترف التاريخ هو مؤهل لإدلاء دلوه في هذا الحقل من الكتابة التاريخية)، حتى يتمكنوا من تعلم كيفية التفكير بشكلٍ تاريخيٍ سليم، ومن الإلمام بأصول العمل الكتابي، على أن يتم عرض ذلك عليهم بلغة علمية سليمة، بعيداً عن التعقيد والمنهجية – النظرية الجافة. وفي هذا المحتوى، فإن أفضل من وفر هذا اللون من التأليف، وأفضل من نحا هذا المنحى وعمل على تضييق الفجوة بين اللونين من مؤلفات منهج البحث هو الأستاذ طريف الخالدي في بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه. وهذا العمل الحالي للمؤلف هو خطوة في هذا الإتجاه .

إن أهم ما يميز واقع المؤرخ في وقتنا الحاضر هو التردي الواضح في المستوى العلمي للمتخصصين من المؤرخين العرب: فنظرة

واحدة الى ما يُكتب عن التأريخ في هذه الأيام يوحي بأن هناك أعداداً غير قليلة من المؤرخين العرب يكاد يجهل القواعد الأساسية الخاصة بالعمل التأريخي، ويتعثر في كتابة أي عمل كرونولوجي متزن في التصميم والمضمون، ويفتقر، فوق كل شئ، الى نظرة فلسفية شاملة يدوّن من خلالها هذا التأريخ ووقائعه. وبدون شك، أن كثرة المنتحلين هذا العلم من هواة ومتطفلين اسهمت في شيوع هذه الظاهرة، وفي ظهور مدلولاتها العكسية على شكل تيارات معاصرة في مجال الفكر وشؤون الحياة العامة. لكن جانباً من هذه الظاهرة مرده يعود الى إسهامات المحترفين الشخصية لهذه المسألة، والى الإساءة التي تحصل منهم للمهنة تعمداً أو بغير تعمد .

التأريخ أحد العلوم الإجتماعية التي ظل الجدل يدور حول ماهيته ومنهجه لكثير من الوقت. فإلى حدٍّ قريب كان أهتمام الباحثين منصباً حول معرفة ما إذا كان التأريخ هو في حقيقته يشكل أحد العلوم الإجتماعية وجزءاً متداخلاً منها أم أنه لا يتعدى كونه فرعاً من الآداب الإنسانية القائمة على السرد الإنشائي – الأدبي في الكتابة، وبدون شك أن جزءاً كبيراً من هذا الغموض يكمن في التأريخ نفسه. فسؤال أساسي ومهم مثل ما هو أساساً مخصصاً لهذا الغرض كتبه أدورد كار بعنوان ما التاريخ. وهناك أدبيات كثيرة ومتنوعة تدور حول السؤال المحير نفسه تتوافر بكثرة في المكتبة، تجعل تحديد التاريخ ليس هيناً. لكن شيئاً واحداً يساعد في توضيح بعض من جوانب هذا الغموض يكمن في تقرير حدود وأبعاد كلمتي تاريخ وتأريخ .

فالتاريخ هو الماضي، ويدور حول الوقائع التي ترتبط به، وهو في هذا المعنى يقابـل موضوع التأريخ، كما تقـول موضوع الجغرافيا، والطب والفلسفة وغيرها. إلا أن الكلمة في الوقـت نفسـه – تنطوي على معنى العلم الذي يدرس التاريخ ويحدد خصائصه، وهو ما يقابلها بالعربية وحدها تعبـير تأريخ[٥]. فالأول تعبـير عن الموضوع الذي يدور حول وقائع الماضي، والثانية بمعنى العلم الذي يبحث في دراسة القواعد والأصول الخاصة بدراسـة هذا الماضي وتدوينه. فهي وإن كانت لفظة غامضة، بالمقارنة مع المفاهيم الأخرى المتداولة للعلوم – إلا أنها تدل على مادة التأريخ والعلم الذي تقترن بها. ومثل هذه القرينة اللازمة نجدها واضحة في التعاريف التي أسهم بـها مؤرخون عرب كبار عن هذه المسألة. فحسن عثمان، هو من أوائل من كتب عن منهج البحث التأريخي، يقول بأن التاريخ هو بحث وأستقـصاء لحـوادث الماضي كما تدل على ذلك كلمةHistoria و[٦]زميله أسد رستم نظر إليه على أنه "عملية نقد وتحليل لهذه الحـوادث[٧]" ، فيما يجمع مؤرخ بارز كعبد العزيز الدوري في تعريف له عن التاريخ بأنه "البحث عن الحقائق وتدوينها من جهة، وعملية تفسير الحقائق وربـطها من جهة أخرى" [٨]. وهذه التعاريف لا تبتعد في الحقائق عن رأي ابـن خلدون الذي يقول بأن التأريخ في أحد خصائصه لا يزيد عن أحوال الماضي وأخباره، وفي خصائصه الأخرى "نظرٌ وتحقيق وتعليل" لهذه الأخبار والوقـائع [٩]. وهو تعريف في غاية التطور بالنسبـة لمفهوم التأريخ

وطبيعته حتى بالمقارنة مع ما تقدم بـــه الســخاوي(ت ٩٠٢هــ / ١٤٩٧م)، أحد المصنفين المصريين المتأخرين، وأشـــهر المدافعين عنه من خلال رسالته، الإعلان بالتوبـــيخ لمن ذم التاريخ، الذي يرى بأنه بحث عن "وقائع الزمان" في ضمن موضوع يدور حول "الإنسان والزمان"[١٠]. وهكذا فإن كلمة تاريخ تعني الماضي ووقائعه محـــدودة بزمانٍ ومكانٍ معينين، وأن تأريخ تشير الى العلم الذي يخص دراسة ذلك الماضي ووقائعه المحدودة بزمان ومكان معينين. ولكن يلاحـــظ أن كلمة تأريخ عند العرب المسلمين كانت قد أرتبطت بعدّة معان قبل أرتباطها بعلم التاريخ. ففي البداية كانت تعني التعريف حسب القمر، ثم أخذت معنى الحقبة وشبه الحقبة، وفيما بعد أكتسبـــت معنى الكتب التاريخية[١١]، الى أن أستقـــرت على معنى العلم. ومثل هذه المعاني، بدون شـــك تعكس خصائص الكلمة الفيلولوجية والتاريخية، والتطور الذي أصابها الى أن أستقرت على هذا المعنى الشائع .

ولكن إذا كان التأريخ هو موضوع وعلم في آنٍ واحد، فإلى أي علم من العلوم ينتسب ؟ هل يكون أحـــد أفراد مجموعة العلوم الإجتماعية كعلم الإجتماع (السوسيولوجي)، أو علم الإنسان (الإنثروبـــولوجي) وغيرها. وفيما إذا كان فرعاً في الآداب الإنســـانية، كاللغة والأدب والعلوم الإنسانية الأخرى، أم أنه يكون وحدة علمية ومنهجية قـــائمة نفسه ؟

إن التاريخ له خصوصياته بدون أدنى شك، فهو أولاً يدور حـــول

سلسلة من الوقائع المتعاقبة ذات صفات معقدة، وأنه محدد بزمان ومكان معينين، فبدون هذين العنصرين لا يكون الموضوع تاريخاً. وكذلك يشترط في تلك الوقائع والحوادث أن تتوافر أخبار مدونة عنها وإن تنوعت أنماطها وألوانها. وعادةً فإن المؤرخين هم أسرى نصوصهم التاريخية المدونة، وليس بأستطاعتهم تصور الماضي وكتابته بدونها. وأهمية هذه النصوص للتاريخ واضحة جداً من خلال ما تحمله عناوين المصنفات التاريخية الأصلية حيث تدور كلها حول الأخبار الخاصة بالأمم ورجالها، منها في التاريخ العربي "أخبار الزمان" للمسعودي (ت ٣٤٥هـ / ٩٥٧م) أي تاريخ الزمان، و "المنتظم في أخبار الملوك والأمم" لأبن الجوزي (ت ٥٩٧هـ/ ١٤٠٥م)، وهكذا كما أن مما يميز التاريخ وخصوصياته هو أن له طريقة ومنهجاً خاصاً في تدوينه وكتابته، بعضها مأخوذ من العلوم الأخرى ومتأثر بها، وبعضها الاخر نابع من صميم إسهاماته كعلم .

إن التاريخ هو علم لا ريب فيه[١٢]، وابن خلدون فيلسوف التاريخ يتكلم بمنتهى الصراحة على هذه الصفة[١٣]، ولا أعتراف بقيمة الأقوال التي تقول أن التاريخ هو من صنوف الفنون ليس إلا. كما لم تعد هناك حاجة أصلاً للحديث بهذا المحتوى في كتب تتناول منهج البحث التاريخي، أي فيما إذا كان التاريخ هو علم قائم بنفسه أم أحد فنون المعرفة الإنسانية. والأكثر وضوحاً وأهمية أن التاريخ يحتفظ بعلاقة وثيقة بالعلوم الإجتماعية لاسيما علم الإجتماع السوسيولوجي، أو علم

العمران بتعبير ابن خلدون. وهو في وقــتنا الحــاضر، يعد أحــد عناصر هذه المجموعة من العلوم حقاً وحقيقــة. لكن الماضي حــتى بداية الخمسينيات، كان قد شهد سلسلة من الجدال حول هذه المســألة من جانب العلماء الإجتماعيين (والطبــيعيين كذلك)، حــول أحقــيّة التاريخ لصفة العلم. أو كونه يستحق أن يكون أحــد العلوم المستقــلة أساساً، لأنه في نظرهم يعجز عن إخضاع الحــوادث التاريخية، الى المشاهدة والفحص والإختبار بالتجربة، كما هو حال طبــيعة العلوم الطبيعية والإجتماعية. وكذلك ظل المختصون الإجتماعيون ينكرون على التاريخ أنتسابه أيضاً للعلوم الإجتماعية، على اســاس أن قــيم الأفراد وسلوكهم داخل المجتمعات البشــرية تقــوم على أنماط ونظم إجتماعية تتحكم فيها قوانين سوسيولوجية لا يمكن أن تقترن بالتاريخ، الذي يعدّ من وجهة نظرهم ليس أكثر من حكاية الحــوادث الماضية، وبأن الكثير من جوانبه غير حقيقي، ولا يخضع لقوانين ثابــتة شــأن العلوم الطبــيعية والإجتماعية، والأهم أن ما يســمى بالبــرهان في التأريخ ما هو إلا ترجيح لجانبٍ من الحوادث التأريخية التي تشــكل مادة المؤرخ .

إن علاقة التأريخ بالعلوم الإجتماعية، وعلى رأسها علم الإجتماع، علاقة خاصة تنبع من زاوية أرتباط التاريخ بــالمجتمع الإنســاني. فالماضي هو تأريخ هذه المجتمعات البشرية، ونشــاط أفرادها فكرياً وإجتماعياً من خلال الدائرة السوســيولوجية ومفاهيمها الإجتماعية.

التاريخ وتفسيره، وما يتعلق بـالعامل المؤثر وغيره، مأخوذة من طرائق البحـث الإجتماعي. ومع ذلك، فإن المدافعين عن علمية التأريخ يرون بأن هذا العلم يستقر حقاً على أصول وقـواعد ثابـتة، لاسيما بالنسبـة للتحقـق من المعلومات التأريخية، لطرائق البحـث المستعملة في أعمالهم التأريخية، فهو يعتمد النقد والتحليل في البحث التاريخي، وبتبـنى اللغة العلمية السـليمة التي تفرضها عليه منهجية البحث، بعيداً عن أسلوب سرد الحوادث الإنشـائي، الذي كان شـائع الأستعمال عند مؤرخي الجيل الماضي. من جهةٍ أخرى، إن اسهامات المؤرخين في تطوير حقـول معينة من ميادين العلوم الإجتماعية لم تكن محـدودة كذلك، ينوء بواحـدة منها لويس جو تشـالك، أحـد المشـتركين الكبـار في تطوير علم التاريخ، تتلخص في تقـرير التناقـضات والمسـتثنيات التي يضع المؤرخون ايديهم عليها في تعميمات العلوم الإجتماعية، والتي عقّدت من عملهم كمؤرخين، ومن مسـؤلياتهم الثقـافية والإجتماعية والحـضارية. ولكن لماذا ينظر المؤرخ الى الماضي، وتقترن به هويته وشخصيته عدا ما يتزود منه بجانبه الثقافي ؟

بالنسبـة لغير المؤرخ، فإن الإهتمام بـالماضي، أو التاريخ شـئ مفهوم، فهو حقـل غني ومتميز في المجهود الفكري، لأن الموضوع في طبيعته يشكل قـيمة كبـيرة، وان المؤرخين يذكرون جملة من الملاحظات بهذا الصدد تتركز حـول أهمية التاريخ بـكونه وسـيلة

رئيسة لمعرفة النفس، وأداة كبيرة لكشف قابليات الأمة وطاقــاتها الإبـــداعية[١٤] . وهذا الأهتمام ينعكس بشـــكل خاص في لون التاريخ السياسي، من منطلق الرغبة في التعرف على حــكاية التاريخ. ولكن هناك من يهتم بتأريخ الفكر، ويتمعن بشكلٍ خاص في ســـير الرجال والمفكرين، ومواقفهم ومحاسنهم، وآثارهم القــلمية، وهناك من يهتم بالتأريخ الإقتصادي،أو تاريخ الأديان وهكذا. بالنسبة لبعضهم الآخر ومنهم السياســـيون والصحـــفيون، فالتأريخ يذكر الأجيال المعاصرة بـــالإنجازات التي تحققـــت على يد الأمة خلال العصور في مجالات الفكر والتراث والحضارة من جهة، وبالمحن والويلات التي مرت بها أمتهم، من جهةٍ أخرى، بحيث يصبح مدعاة فخر وإعتزاز للأفراد، لما يوحي به التاريخ من ثقة بمستقبل الأمة وقـــدرتها، في ضوء الدروس والعبر المستنبطة منه، مما يســـاعد في تحـــديد كثير من مشـــكلاته الحاضرة وفهمها.

وفيما يخص المؤرخ فكل شــــــئ ينظر الى الماضي من زاوية الإحـــتراف للمهنة على عدّة مســـتويات:- أولها أنها تؤدي رســـالته كمؤرخ وتُشبع أهتماماته الفكرية والمهنية، واما الاخرى فإن الماضي هو مصدر معلومات المؤرخ ومنبع خياله وفكره التاريخي، والأساس الذي تبـــنى عليه دراســـــاته وأعماله الأكاديمية مما يجعل أهتمامه بالتاريخ شيئاً خاصاً متميزاً. وأن التاريخ، طبـــعاً، هو أفعال أفراد من بني البشر في زمان ومكان معينين، في صيغة الفرد أو الجمع، وأيضاً

ما تؤدي به الظروف الطبيعية والإجتماعية الخارجة عن سيطرة الأفراد (١٥). لكن مثل هذه الخصوصيات للمؤرخ عن غيره في هذا المحتوى تفرض عليه عدّة تحديدات تتعلق بعمله التأريخي وموقعه فيه، وتضع مسؤولية التاريخ على عاتق المؤرخ المحترف أكثر من أي شخص آخر، أهمها أن مهمته في العمل الكتابي، وأدائها على أكمل وجه، هو من أجل القيمة العلمية للأمر وليس لأي إعتبارات أخرى، على أساس من التحفظ وعدم الإنغماس في العواطف الشخصية أو تبني المعايير المزدوجة في عملية الكتابة. فماذا توفره منهجية البحث للمؤرخ، بل ما المنهجية أولاً ؟

لسنا بحاجة الى كثيرٍ من القول بأن المؤرخ، أياً كان تخصصه، لا يستطيع أن يتابع مهمة الكتابة بدون توافر منهجية بحث مرافقة لمفرداتها، لأن الإخفاق في مثل هذا سوف لا يجعل مما يكتبه تاريخاً أصلاً. لكن إذا كان واجب المؤرخ هو أن يكتب شيئاً ذا معنى وتاريخي، فإن من المنظور نفسه أيضاً يمكن القول بأن الطريقة التي يتبناها، إذا لم تكن مناسبة لموضوع العمل ولا تستند الى ذهنية مؤرخ متطورة، فإن ما يخرج به سوف لا يكون تاريخاً أيضاً. فطريقة البحث الخاصة، وذهنية المؤرخ، يوفران للعمل التاريخي مستلزمات لا يمكن أن تتحقق بدونهما، لما يوفره العنصر الأول من مسائل تخص المتانة في تركيب البحث والتنظيم الجيد للمحتوى والتوجيه للعمل الجدّي، والاخر ما يخص الفكر الناضج المبدع .

إن منهجية البحث للمؤرخ ضرورية في الأحوال كلها، فأبسط الأمور في الحياة بحاجة الى بعض الضوابط لتفسيرها، فكيف الحال مع المؤرخ وهو يعالج مسائل تتنوع بين التأريخ السياسي وقضايا الفكر والحضارة والنظم مثلاً أن المؤرخ يستعمل تعابير أكثرها غير مفهومة منه شخصياً، تعرّف عليها خلال مراحل الدراسة والتخصص، لكنه يجهل دلالاتها، وليس توظيفها، ناهيك عن أستخدامها كمعايير في أعماله التاريخية: تعابير كالموضوعية، والعامل المؤثر، والبرهان في مفهومه الفلسفي والتحليل التأريخي وغيرها، ومن ذلك أيضاً عندما ينتقل المؤرخ من معالجة المواضيع السهلة الى المواضيع التأريخية المعقدة التي يحتاج تفسيرها الى فلسفة التاريخ .

وتقوم منهجية البحث التاريخي في وقتنا الحاضر على أسس الفكر التاريخي الأوربي وقواعده، كما تطورت في ضمن طرائق العلوم الإجتماعية السائدة خلال القرن التاسع عشر، بشكلٍ خاص الى إسهامات المؤرخين الألمان ومفكريهم عن علم الإجتماع، وفلسفة التاريخ، تبعاً لأصول البحث العلمي. وهي المنهجية العلمية التي يتبعها المؤرخون المحترفون في الغرب والشرق على حدٍّ سواء، بغض النظر عن نوع الطريقة التأريخية التي تتبع من قبلهم. ومؤرخو الإستشراق هم فرع مهم من ذلك التراث الغربي الأوربي، لكنهم في الوقت نفسه أعتمدوا أصول ذلك الخط وقواعده في دراسة تأريخ

الإسلام والحضارة العربية الإسلامية، من خلال الطريقة الفيلولوجية التي كان يستخدمها المؤرخون الأوربيون في دراسة تأريخ الرومان واليونان[١٦] . ومع أن مؤرخي العرب المسلمين كانوا قد طوروا أسس البحث التأريخي في ضوء الضوابط والأصول التي أرتبطت برواية الحديث وتدوينه، كما يتمسك بذلك أسد رستم منذ زمن[١٧] . إلا أن أسس الكتابة التاريخيةومناهجها بين الأكاديميين والمؤرخين المحترفين العرب ظلت ولا تزال أوربية الأصول وغير متحررة من المنهجية الفيلولوجية عليها. ومن هنا تأتي الحاجة الى ضرورة تدريب المؤرخين المبتدئين العرب على أصول العمل التاريخي السليم وقواعده، وعلى ضرورة تحقيق نقلة نوعية بارزة في ذهنيته ووسائله ليتناسب والتقدم الذي حققه علم التأريخ على مستوى الفكر والثقافة الإنسانية .

إن أهم ما يميز عمل المؤرخ في وقتنا الحاضر هو المنهج الذي يتبعه في كتابة الأعمال التاريخية التي يعمل على تطويرها شخصياً. فالتاريخ هو ليس مجرد حكاية الحوادث الماضية كما كان يكتب حوادثه مصنفو العصور الوسطى وما بعدها، وهو ليس مجرد سرد للحوادث وتنسيقها ترتيباً كرونولوجياً ومنطقياً بالأسلوب الإنشائي التقليدي، كما كان يتميز بها كثير من كتّاب التاريخ. وبدون شك، فإن التاريخ حقق تقدماً كبيراً في وسائل دراسته، وفي مفاهيمه وفي إبراز شخصيته كعلم قائم بنفسه، بأصوله وقواعده. ومثل هذا التطور

بالنسبة لمؤرخ شهير كقسطنطين زُريق ساعد في إتساع موضوع التاريخ، بحيث شمل مظاهر الحياة الماضية بأجمعها وفي تحقيق التطور الذي أصاب طرائق البحث التاريخي بما عادت عليه علاقاته بالعلوم الإجتماعية من مكان بين هذه العلوم وما دفعت منه بالمؤرخ الى التحول من أسلوب السرد الأدبي الى التحقيق العلمي وإستخدام النظريات في الكتابة التاريخية، وأيضاً الى إنصراف المؤرخين في تعليلاتهم لسير التاريخ من ما كان يشده من قوى علوية – غيبية الى المجتمع وعناصره والظروف التي تخص بيئته وتكوينه البيولوجي وما يتعلق بالدوافع الإقتصادية والإجتماعية والعقلية كلهاالتي تُكيّف سهولة الأفراد والجماعات. ومثل هذا التطور أنعكس في ظهور مؤرخين – سوسيولوجيين متأثرين بماكس فيبر مما ساعد في تطوير أساليب البحث التاريخي وفي أعتماد الفرضيات في الأبحاث التاريخية للتأكيد مثلاً في الحركات الإجتماعية قيد البحث على عامل الكرزما Charisma للشخصية والقيادة والعقيدة، إلا أن المؤرخ لا يزال على الرغم من كل هذا التطور في حقل التاريخ وفي مناهجه ومدارسه، له مشاكله المعقدة في أثناء كتابة التاريخ ودراسته وأن كثير من مفرداته لا تزال في بداياتها خاصةً في عالمنا العربي .

كتابة التاريخ ليس بالامر السهل إطلاقاً،انها عملية تنظيم وحُسن أستيعاب ومتابعة لكميات كبيرة من الحقائق غير واضحة العلاقة

مبدئياً. ومع ما يتوافر للمؤرخ من وسائل محددة – للتأكد من صحة ما يقرأ سواء كان ذلك يتم عن طريق النقد أم عن طريق اللجوء الى الأسئلة المباشرة، ومع أن التاريخ السياسي هو أكثر أنواع التاريخ شيوعاً وأكثرها صلة بعمل المؤرخ. وسواء كان التاريخ أخباراً أم تحليلاً، وسواء كان يدور حول الأحداث أم حول حقائق متعاقبة، فإن لكل من هذه الجوانب مشاكلها المنهجية والفنية الخاصة من وجهة نظر التاريخ وفلسفته فهو لا يمتلك كل شيء يحتاجه المؤرخ، لمواجهة تحديات الكتابة التاريخية فمثلاً، تعليل الأحداث بوساطة إخضاعها لقوانين لا مكان له في التأريخ بكل ما في الكلمة من معنى، وتنقصه مفاهيم لتقييم شيئ في غاية التعقد هو موضوع السبب Cause. وبدون شك إن بعض الأسباب هي اهم من الأخرى وأكثر أرتباطاً بالحادثة من الأخرى، ولكن يناقضه التمييز بين الأسباب الأساسية الطويلة الأمد، التي تجعل الحدث أمراً ممكناً وبين الأسباب الثانوية المباشرة، وكذلك بالنسبة لمسألة قلقة كالموضوعية عند المؤرخ، فليس هناك غموضاً أكثر من الموضوعية بين مفاهيمهم التأريخية فهي بقدر ما تظهر واضحة في العلوم الطبيعية، وتتقرر بنوعية الدراسة، لا تبدو هكذا في إطار التاريخ، ولا تتقرر بحدود معينة، وتظهر مستعارة من خارج دائرة التاريخ نفسه[١٨] .

أهم صفات المؤرخ في التأريخ الإسلامي وحضارته من وجهة نظر بيت الحكمة :

لقد شخّص عدد من الأساتذة الافاضل أهم صفات وسماته المؤرخ الناجح في التاريخ الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية؛ وهي إما صفات ذات طبيعة غريزية توجد في شخصية المبتدئ في دراسة التاريخ، أو صفات منهجية يكتسبها المؤرخ بالتدريب العلمي المنظم على البحث والعمل الكتابي من منظوره التاريخي، والأولى مكملة للاخرى، ومقومة لها، وإذا ما تلاحمت فستكوّن منه، في الأقل في بداية عمله مؤرخاً مؤهلاً للبحث والكتابة، أيا كان لون التخصص الذي يزاوله لهذه الممارسة. فلنتريث قليلاً عند هذه الصفات ونتعرف طبيعتها :

المجموعة الأولى تشمل مسائل واضحة عند المعنيين في شؤون البحث،منها رغبة المبتدئ في التخصص بالتأريخ، والقابلية على تحمل المشاق عند التحري والبحث عن المصادر وأستقصاء الحقائق، والتحلي ما أمكن بالصبر وعدم اليأس، إذا ما أنغمس في تطوير موضوع أختاره، والذي قد يأخذ وقتاً أكثر من المألوف عند تشابك جوانبه المختلفة وتعقدها، ثم هناك التبصر ورحابة الصدر، والأبتعاد عن الكذب والتضليل، وكل ما يزعزع الثقة بين قرائه مستقبلاً، خاصة وأنه يجرب مثل هذه الممارسة لأول مرة بشكلها الأكاديمي. وأن فقدان مثل هذه الصفات في شخصه ينفي عنه منزلة الإحتراف لا

محالة، ويُظهر عدم صلاحيته لهذه المهنة المعقـدة منذ البـداية. وعند تراكم السلبيات من عناصر أخرى من مكونات البحث، ستظهر مستلزمات كافية للحكم على الغث الذي تقدم بـه للنشـر أو الإطلاع المجرد. فهو من الآن مؤرخ مبتدئ غير ثقة Unreliable ولا جدوى فيه من متابعة لون تخصصه لأن ذلك وحـده كافياً لأن يقـضي على آماله وتطلعاته كلها لا محالة. وقد أورد كل من أسـد رسـتم وزميله حسن عثمان، رائدي منهج البحـث التأريخي بـين مؤرخي العرب المنهجيين، ملاحظات ثمينة على هذه السلبـيات التي تتركها الصفات الغريزية، وما تسببه أنعكاساتها على مستقبل المبتدئ ومسـيرة عمله التاريخي[١٩].

أما المجموعة الثانية المتمثلة بـالصفات المنهجية، التي هي الأساس في عمل المؤرخ المحـترف، وفي تطوير ذهنيته، فهي التي تتحدد بمفردات مَلَكَة النقد، وعدم التحـيز والقابـلية الكتابـية والتي حولها يدور تدريب المبتدئ تدريباً علمياً يؤهله لإكتساب منزلة الثقة بين أقرانه، وتمكنه من متابعة حلقـات الماضي، وفي تطوير صفاته التي تكوّن منه مؤرخاً ناجحـاً. فما علاقـة هذه الجوانب من زاوية أرتباطها بشخصية المؤرخ وذهنيته ؟

النقد في المفهوم عملية فكرية تطبق على المعلومات والمعطيات المتوافرة عن موضوع بحثٍ ما لغرض التأكد من سـلامة النصوص ذات الصلة، وللتحقـق من خلوها من جوانب الدس والتزوير ، التي تكثر حالتها في المصادر ، لاسيما عند مؤرخ الدراسـات الإسـلامية

بسبب خلفيات المؤرخين – الرواة، الذين أوردوا تلك النصوص للاسباب السابقة نفسها. وهذا شيء أساس في العمل التأريخي لأن المؤرخ يلتزم بطريقة ومنهج في عمله هذا، ويعتمد النص كأساس لمنهجيته. وطريف الخالدي محق في قوله إن من صميم العقلية التاريخية أن يكون المؤرخ ناقداً [٢٠] كما أنه محق أيضاً في التمييز بين النقد التأريخي العام، الموجه لضبط محتوى النصوص وبين النقد الذاتي الذي يمارسه المؤرخ على مسودة – كتابته، أثناء إنغماسه في تطوير مثل هذا العمل، لأن النقد الذاتي يوسع أُفق الباحث، ويوفر له فرصة لتقديم عمله آنياً .

إن ممارسة النقد بشكلها الفعّال شيء أساس في السير نحو الأصالة التي يسعى الى تحقيقها المؤرخ في أعماله التأريخية، والتي يشترط توافرها في الأعمال ذات الصبغة الأكاديمية. والعكس صحيح تماماً عند تبني تلك الممارسة شكلياً، أو في عدم ممارستها أساساً حيث يصح القول إن قيمة ما أنتجه هذا المبتدئ لا يزيد عن حالة أي من الكراسات التي تجمع في ثناياها اعداداً من الحقائق والمعلومات والإقتباسات عن الموضوع، ليس إلا، مصنفة طبقاً لترتيب زمني أختاره لها، إذا جاز لنا مثل هذا التفاؤل. والمؤرخ الكفء لا يرضى مطلقاً بهذا التقويم لنتاجه الأول منذ بداية أنخراطه في المهنة. والتدريب العلمي يساعد في صقل هذه (الممارسة) وفي تثبيت قواعدها في ذهنية المؤرخ، بحيث تصبح أساساً عند التعامل بأي مادة تاريخية تقع بين يديه. والملاحظ أن المَلَكَة تقوى عند الباحث كلما

زادت ثقافته في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية، وكلما رسخ تدريبه العلمي .

كذلك تأخذ صفة عدم التحيز Unbaisness في العمل الكتابـــي وتكويناته شرطاً ضرورياً في تثبيت مكانة المؤرخ ومنزلته الفكرية، وذلك بـــــالنظر لموضوعه نظرة علمية خالية من تأثيرات المذاهب السياسية والعقائدية مع أن مثل هذا التحديد لا ينكر على المؤرخ أهمية الإلتزام بنظرة فلسفية لكتابة التاريخ .

إن ظاهرة التحيز تبدو جلية في معظم نتائج المستشرقـــين، ممن كتبوا عن تاريخ العرب والإسلام قديماً وحديثاً خلال المدة الواقعة بين الحربين وما بعدها على الرغم من محـــاولة بـــعض المعاصرين من هؤلاء الإبتعاد عن هذا المرض الفكري الذي ميّز كتابات أســـلافهم، وذلك بتكريس الجهود في متابعة النواحي العلمية المتعلقة بـــعناصر هذه الحضارة وبالتجرد، -ما أمكن- عن التيارات الدينية والسياســـية والقومية التي تحكمت بكتابات ذلك الجيل، بما يوفر حســـن النيّة عند أختيار المستشرق – المبتدئ هذا النوع من التخصص. ومع ذلك، فإن صفة التحيز تحـــديداً هي ظاهرة عامة عند المؤرخين، فهي لا تظهر في جيل منهم لتختفي لاحقاً عند جيلٍ آخر، أو تختص بالمستشرقـــين بدون غيرهم لأنها ظاهرة ملازمة للنشاط الذهني وخلفياته، سواء كان ذلك ظاهراً على من سلك منهم منهجاً علمياً في بحوثه وأعماله، أم من تبنى غير ذلك. لكنها في الأحوال كلها تناقض مستلزمات الموضوعية التي تشترط التجرد عن الانحياز عن طريق النقد والتحليل للمحتوى،

مع أن كثيراً من النُقّاد الإجتماعيين ينكرون على المؤرخ قـدرته على التمتع بهذه الصفة .

أ ـ النقـــــد التأريخي وتحليل الروايات وعدم الأنصياع لرواية واحدة

لا توجد عملية فكرية في منهجية البحث أكثر حساسية ودقـة من النقد والممارسة النقدية في العمل الكتابي. فهي عملية فكرية موسـعة تستهدف تقويم المادة التاريخية المكونة للبحوث لتقرير مصداقـيتها وقيمتها، فما من أحد من المنهجيين يُقر بسهولة هذه المسألة، أو ينكر ما تثيره من مشاكل في أثناء ممارسـتها، وهي لا تقـع في يد كل من أكتسب شهادة التأريخ أو مارس العمل الكتابـي فيه، لما تتضمنها من خطواتٍ فكرية متداخلة لا يرتقي الى عملها إلا المؤرخون المحترفون من ضبطِ النصوص بمحتوياتها، الى تقـرير الأصالة الخاصة بـها، ومن ثم قبولها كحقائق مسلّم بها تعتمد المصداقية المنشودة: فضبـط النص لا يتحقـق إلا عن طريق تحـليل مادة الأخبـار، وتقـصـي عناصرها، وتقرير الأصالة غير ممكن بـدون توافر القـرائن الدالة عليها من الشاهد الداخلي والخارجي، الذي يدور أساساً حول فحـص الإسناد إن كان ذلك متوافراً، والمصداقية لا يرتقـي إليها إلا إذا تمت المقارنة المستمرة للروايات بعد إقرار حالة الأصالة، أو بعد تحـديد قيمتها. وهذا كله لا يتم بدون توافر الذهنية اللازمة للمؤرخ، المبـنية على منهجية البحث في الكتابة من منطلق التدريب على أصولها ونقده

شخصه كباحث، من هذه الناحية تأتي أهمية الممارسة النقدية منهجياً، فهي التي تقرر فيما إذا كانت المادة قيد البحث والمراجعة هي مجرد أساطير وقصص بالية من نسيج الخيال أو مجرد وثائق مزورة لا غير أو أخباراً متلقة. والممارسة النقدية لا تتحقق بدون الأخذ بنظر الإعتبار تلك الخطوات المتداخلة في عملية البحث والمنهجية، حيث تتحدد منها قيمة المادة التأريخية للمؤرخ، لأن عمل هذا المحترف هو أساساً ليس نقل الأخبار والروايات كما يقرؤها في مصادر عمله، وإنما تدقيق صحة الأخبار والعمل على تفسير مضمونها .

لقد كُتب الكثير عن النقد التاريخي منذ وقتٍ مبكر للدراسات التاريخية، على مستوى الكُتّاب في الغرب والشرق، بحيث توافر لدى المؤرخ كل ما تحتاجه من أمور تخص مفهوم النقد، وطبيعته، وأساليبه، وكل ما يمتّ له بصلة كموضوع، لكن المطلوب من المؤرخ أيضاً تجاوز صعوبات اللغة لتحقيق التقدم مباشرةً في ذلك المجال. ومن تلك الأعمال المهمة ذلك الكتاب الكلاسيكي في النقد، المدخل الى الدراسات التاريخية، ونقد النص[٢١] لمجموعة من المؤلفين الأوربيين .

والمعيار هو أحد الوسائل المهمة في هذه الممارسة، الذي يقف كمقياس للحكم على حقائق الأشياء التاريخية، ومع توافر ملكة العقل، يصبح نقد المؤرخ لمادته قوياً وفعّالاً. ولكن عيب هذه الوسيلة النقدية المهمة، أنها لا تتوافر في الحالات كله والتي يحتاج فيها المؤرخ الى

معايير لأحكامه، ويصبح أمر الحكم بمعيارين أمراً واقـــعاً، على الرغم من خطورته لعمل المؤرخ ومستقبله .

ب-الموضوعية : Objectivitv

الموضوعية هي أقتران ذهنية الباحث في حـــياد فكري في أثناء ممارسته العمل الكتابي، فهي صفة، ومعيار، وليست طريقة، كما أن الموضوعية هي مسألة تركيبية – نسبية وليست حـــالة متكاملة لذهن المؤرخ، لأن الأخير، مهما حاول التقمص والظهور بـــالموضوعية المطلوبة، لا بـــدّ من أن يتســـرب إليه من مصادره عناصر تنفي عنه جوانب من هذه الموضوعية . وما يتسم بـــالموضوعية يكون شـــيئاً منطقياً يقبله العقل وليس بالعكس، فقد يكون الفكر منطقياً بدون توافر صفة الموضوعية فيه. لكن الموضوعية لا تعني بـــــــعد أداء مهمة التحليل أن المؤرخ نفسه لا يستطيع تبني رأي حول موضوعه، أو أن يُبدي فيه وجهة نظر خاصة وشخصية، لأن هناك فرقاً أساسياً بين أن يتبـــنى الفرد فرضية خاصة يميل إليها، ثم يبحـــث في مصادره على الأدلة والقرائن التي تؤيد تلك الفرضية لتقـــمص شـــخصية المؤرخ المحايد، فمثل هذه الحالة لا تخرج عن كونها موضوعية مفتعلة، وبين أن يتوصل بالقرائن الى فرضية مقبـــولة بـــعد فحـــص مادته الأولية وتدقيقها بما تسمح بـــه حقائقـــه، والتي لا تخرج حـــينذاك عن نطاق الموضوعية المنشودة .

ج- مقارنـة الروايات التاريخية وصولاً الى الفهم الأكثر واقعية مع أحداث ذلك الزمان.

د - الأبتعاد عن التفخيم والمبالغة والتزوير والتشويه .

و - الأبتعاد عن الغلوّ في الطعن بأحداث السيرة النبـوية والخلفاء الراشدين .

منهج كتابة تأريخ العلوم عند العرب

إن من أبرز الأسس التي نستند إليها في بناء مستقبـلنا هو الأخذ بالعلم مع الأحتفاظ بالمقومات السـليمة التي أتاحـت لنا في الماضي الحياة الرفيعة والبقاء والإزدهار والنماء وأكسبتنا خصائصنا القومية المميزة. وقد أقتضت التطورات العظيمة التي حدثت في تقـدم العلوم والتقنية في الغرب أن نعتمد في دراسـة العلوم على ما تمّ في الغرب، وتبع هذا أعجاب عام بالمنجزات التي حققها الغرب وحده، ولعل مما أتاح لهذا التصور الخاطئ الإنتشار أن كتب العلوم العربية لم تُنشـر ولم تُدّرس إلا قـليلاً لإسـتعمالها مفردات خاصة ولأنها تعبـر عن المعارف في العصر الذي كتبت فيه. وبات من واجبـنا أن نلغي هذا التصور الخاطئ وذلك بدراسة كتب العلوم العربية الإسلامية ونشرها وأن نُبـرز السبـق العلمي للعلماء العرب والمسـلمين والنتائج التي توصلوا إليها وتصحيح الإسـنادات الخاطئة الى غير العلماء العرب والمسلمين وبث الوعي بالحضارة العربية الإسلامية لخلق جيل واعٍ مؤمن بهذه الحضارة ودورها في خدمة الإنسانية .

كما علينا أن نوجّه الإهتمام لدراسة تاريخ العلم والذي شأنه شأن التواريخ الأخرى يدرس تطور العلم في الماضي وما مرّ به من أحوالٍ وتبدلات بعدّه عملية عقلية من نتاج الفكر البشري .

ولا بدّ من الإشارة الى أنّ هناك عدداً كبيراً من الباحثين والمفكرين شاركوا في توضيح معالم العلم وتحديد نطاقه الى أن أصبح يشمل :

١-دراسة حياة العلماء ولاسيما الكبار البارزون وما قدمه كل منهم الى العلم .
٢-دراسة الأفكار والمعلومات العلمية المدونة .
٣-تتبع تطور التفكير العلمي أو تطور الطريقة العلمية التي هي جزء أساس في كيان العلم وتقدير حقائقه.
٤-التطبيقات العملية في الحياة والتقنية.
٥-آثار العلم في المجتمع وتنظيمه وتقدير مكانته في المجتمع ودوره في إنمائه وأزدهاره أو ركوده وجموده وهذا يتطلب فهماً لأحوال المجتمع وتقديراً للعوامل الفاعلة في نموه وأزدهاره فهو لا يقتصر على مجرد معرفة الحقائق وإنما يعتمد على نظرة الى المجتمع شاملة وصائبة أي فلسفة سليمة تضع الجزئيات في ضمن الصورة الشاملة للمجتمع في مسيرته وكل هذا يستلزم معرفة التطبيقات العملية للعلم وحقائق العلم المكتشفة وأساليب البحث العلمي والمُثل الأخلاقية التي يحضّ عليها العلم .

كما تتطلب دراسة تأريخ العلم دراسة الوثائق المكتوبة والتثبت من صحتها وضبط نصوص معلوماتها وهذا من صميم عمل المؤرخ. وهذه الأمور تتطلب فهماً واسعاً لتطور العلم أي أنه يتطلب بجانب الإختصاص عقلية تأريخية تصوغ أحكامها تبعاً للأهمية التأريخية للحقائق، أي أن يضع الباحث نصب عينيه أحوال الماضي ولا يُصدر أحكامه مقتصراً على التطورات المعاصرة. كما أن تنظيم البحث يتطلب تحديد موضع كل علم في الصورة العامة للفكر وعلاقته بالعلوم الأخرى، ومن هذا نشأت الحاجة الى تصنيف العلوم عند دراستها، وهذا عمل عقلي من إنتاج الإنسان يعتمد على مدى سعة المعرفة بالعلوم والأهتمام بها وعلى الجانب الذي يُنظر إليه منها.

وتظل دراسة المدونات المكتوبة أساس دراسة العلم لأن المدونات أو الكتب لها أهمية فائقة في دراسة تأريخ العلم والعلماء فهي المعتمد الأساس والأقوى في معرفة الآراء والمعلومات والأفكار .

ومن الأخطاء أيضاً القول إن العرب في الجزيرة العربية عاشوا في جاهلية وليس لهم أيّة معرفة بالعلوم ولكن المعلومات –على قلتها– تشير الى أهتمام إنسان البادية وإنسان الحضر بكثير من المعارف العلمية وإن نزول القرآن الكريم على العرب بما يحتويه من

معلوماتٍ كونية وأرضية وبشـرية لهو الدليل على ما كان عليه العرب من نضجٍ فكري .

وقد حفل الشعر العربي بمعارف عن النبات والحيوان والأنواء وصور الكواكب، كما أن معاجم اللغة حفلت بالكثير من المعارف العلمية مما يدل على أن العربي كان قد أمتلك –قبل أتصاله باليونان– ذخيرة من المعلومات العلمية. وإن كانت هذه المعارف لم تصل الى مرحلة العلم بالمعنى الذي نعرفه، لأنها متفرقة لا يجمعها إطار نظري موحد ولم تكن غير وسيلة لإنتفاع الناس بها في الحياة اليومية .

وقد زخر القرآن الكريم بحقائق كثيرة جداً تتعلق بالإنسان والحيوان والنبات والطبيعة والكون فكانت أساساً متيناً للتطور العلمي فيما بعد، كما كانت شعائر الإسلام في الصلاة والحج والأعياد حافزاً للعربي والمسلم لتحديد الأوقات والمواسم ومتابعة حركة القمر وتعيين القبلة وأوقات الصوم والإفطار والأعياد، فكان أن أرتبطت ممارساته لشعائره الدينية بالكون والطبيعة وضرورة معرفة كثير من الظواهر الطبيعية .

وهكذا لازمت النزعة العلمية للمعرفة خطوات الإنسان العربي والمسلم حتى بعد الإتصال بالحضارات الاخرى وكان يحاول الوصول الى الحقيقة من خلال التجارب مع تأكيده ربط العلم بالعمل ولعل خير من يمثل هذه النظرية هبة الله أبو البركات البغدادي

(ت ٥٦١هـ) في كتابه (المعتبر في الحكمة) يقول: "يقول قوم إن لكل علم عملاً هو كالثمرة للشجرة فعلم بلا عمل كشجرة بلا ثمر، وعمل بلا علم خير من علم بلا عمل ."

إن أبرز ما أمتاز به الفكر العربي الإسلامي هو الحزم بين الأصول والمبادئ والتجارب فلم يأخذ المعلومات بدون تمحيص وتجريب بل كان على الدوام يطلب التدقيق والبرهان والتثبت وقد نشأ هذا الموقف العلمي من:

١-مصدر شخصي ناتج عن أرتباط الإنسان بالطبيعة والإفادة منها وإخضاع ما تعلمه ويتعلمه لشؤون الحياة وهكذا تراكمت المعلومات التجريبية وتوسعت معارف العربي نتيجة احتكاكه الدائم بالطبيعة وضرورات المجتمع.

٢-مصدر إلهي ناتج عن الدعوة الإسلامية فكانت المبادئ العامة الإجتماعية والأخلاقية والعلمية والفكرية موجهات لازمة لكل مؤمن بالدعوة وسرعان ما أزداد أهتمام العرب باللغة والحديث والتأريخ والأدب والتشريع فوضعوا الأصول والقواعد العامة وهكذا بدأت براعم الطريقة العلمية تظهر بفضل ممارسات العرب المسلمين التجريبية في تقصي الحقائق والتثبت من الأخبار وأصبحت للعرب المسلمين قاعدة علمية متينة حيث جرى في ضوئها العمل بأتجاهات واضحة المعالم والأهداف على وفق النحو الاتي :

أ.التحقق والتثبت من الآراء والأقوال العلمية بالبـرهان والتجربـة والمشاهدة والأختبار .

ب.اتباع طريقة البحـث العلمي بـجمع الحقـائق وإقـامة التجارب والإعتماد على المشاهدة والأختبـار حـتى الوصول الى صياغة القواعد والقوانين العامة وتوسيع مجال تطبيقها.

ت.الشك في الآراء والأقوال والنظريات المنقولة.

وعن طريق هذه الإتجاهات قام العالم العربي المسـلم بتصحـيح كثير من المعلومات المنقـولة وتنقـيح أخرى ورفض ما لم يؤيده البرهان وما لم تثبت التجربة والمشاهدة صحته .

لذلك فمن الخطأ الإعتقاد بان العرب والمسـلمين قبـل أتصالهم بالثقافات الأجنبية لم يمتلكوا من أسباب المعرفة إلا القليل والدليل على هذا الخطأ ما نجده في كتب المعاجم اللغوية من ذخيرةٍ علميةٍ في شتى أنواع المعرفة .

وقد أشتملت المعرفة العربية والاسـلامية بـالعلوم على جملةٍ واسـعةٍ من المجالات نجدها بـوضوح في كتب الأنواء وكتب الفلك وكتب الجواهر والأحجار والمعادن وكتب النبات والحيوان .

ومن ما تقدم كله نجد أن كل بحث في تطور العلوم عند العرب يعدّ ناقصاً إذا أقتصر على ما نقله العرب من اللغات الأجنبـية الى لغتهم وما أصابوا من إنجازاتٍ علمية فليست الطريقـة العلمية وليدة الفكر اليوناني بل هي الأساس الذي أقيمت عليه علوم العربية من لغة وقرآن

وحــديث وتأريخ وفقــه وتشـــريع تدل على ذلك الألفاظ التي أســتخدمت فيها لتشــير الى الموضوعية مثل: العدل والإبــتعاد عن الشبهات والهوس، والألفاظ التي تشير الى التجربة والملاحــظة مثل الإمتحان والإختبار والتدقــيق والمراجعة والمشــاهدة وغيرها من الألفاظ وهكذا فالعلم العربي محــصلة كبــرى نتجت عن إســتخدام الطريقة العلمية والتراث العلمي العربي القديم وما ورد في القــرآن والأحاديث النبوية الشــريفة من توجيهاتٍ، أوحــت على طلب العلم وتكريم العلماء فضلاً عما ورثه العرب من الحضارات القــديمة وما قــام بــه العرب من إنجازاتٍ وإبــداعاتٍ في تمثيل العلوم جميعها وأستيعابها .

مصادر دراسة تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين :

١-تصانيف العلماء العرب في العلوم وهي أهم المصادر وأوثقــــها وأوسعها – وإن كانت وحدها – غير كافية بسبــب كثرة المفقــود وقلّة المطبوع ورداءة حال المخطوط .

٢-مفردات اللغة العربية التي جمعها الرواة ودونها أصحاب النوادر والأمالي والمعاجم، واللغة العربية هي أداة التفكير العلمي ووعاء المعرفة وهي غنية في التعبيرات عما يتصل بالإنســان وفي جملة ذلك تكوين جســمه وأعضائه وإحساســـاته وعواطفه وكذلك ما يتصل بالحياة المادية لســكان الجزيرة من ملبوســات ومأكولات ولوازم شتى، واللغة العربية تظهر الطابع الإنســاني للحــضارة

الإجتماعي الذي يتسم بالإحساس والتصور وتذوق الجمال ويدرك قيمة الأخلاق والسلوك الإجتماعي والحياة الإجتماعية. إن تأكيد دور رواة اللغة أساس في دراسة تاريخ العلوم لأنهم الرواد في تاريخ العلم، فكانوا رواداً في هذا المجال بدون تأثر بأية ثقافة أجنبية ومؤلفاتهم تتميز من مؤلفات المتأثرين بالثقافة الأجنبية.

٣-الكتب العامة التي تضم تعابير لغوية ومعلوماتٍ عن المحسوسات المادية التي تبحثها وفيها أوصاف لبعض المحسوسات وتعرضٍ حقائق حول موضوع واحد بصورة صادقة بدون أن تتبع ترتيباً معيناً وحيث تكون خالية من التعليلً والإستنباط. ومعلوماته تذكر بدون ذكر مصادرها وهي في الأصل جزء من ثقافة عامة لا شعورية وقد تكون جزءاً من المعرفة في المجتمع الذي نُقلت عنه. وأكثر هذه الكتب يحمل عنوان النوادر أو الصفات وقد ذكرها ابن النديم في فهرسه .

٤-ومن المصادر الكتب التي عَنيت بتدوين اللغة مصنفة حسب المواضيع والكتب التي أُلّفت للكتاب وهم موظفو الدواوين الذين صاروا بعد تعريب الدواوين يكتبون بالعربية فكان عليهم إتقانها ومعرفة المعاني الصحيحة لمفرداتها لكي يتجنبوا بإستعمالها الأخطاء التي قد تؤدي الى إرباك في الإدارة وظلم الناس ومنها في سبيل المثال كتاب (أدب الكاتب) لأبن قتيبة (ت ٢٧٦هـ). وكتب الخراج ومنها (الخراج وصنعة الكتابة) لقدامة بن جعفر ففيه

فصول عن خلق الإنســان وأعضائه والخيل ومفردات كثيرة تتصل بالتشــريح وعلم الحـــيوان فضلاً عن معلومات مهمة عن المزروعات.

٥-كتب الفقه فيها معلومات عن الزرع والنبات والحيوان وبــعض الظواهر الفلكية مذكورة في أبواب الزكاة والصدقــات والخراج وكتب الصوم والصلاة والحج. وفي كتب الفقه المفصلة كالمدونة للإمام مالك معلومات واســعة ودقيقــة عن المنتوجات في صدر الإسلام تذكر في ضمن نطاق الفقه وتُظهر مدى أهمية مادة العلوم في الحياة اليومية .

٦-المؤلفات العربــية في تأريخ العلماء وهي تعنى بدراســة العلماء وأخبارهم وأكثر من لقي أهتماماً بالتأليف هم الأطباء والحــكماء والكتب كثيرة جداً ومنها في سبيل المثال(طبقات الأطباء) لأبــن جلجل و (طبقات الحكماء) للقفطي و (عيون الأنبــاء في طبقــات الأطباء) لأبن أبي أصيبعة .

٧-كتب الثقافة العامة، وهي كتب تناولت جوانب متعددة من الحــياة والفكر، ومنها ما يتصل بالعلم فذكرت بــعض الأفكار والحقــائق العلمية وأسماء بعض العلماء وأقوالهم وما يتصل بحــياتهم ومن أقدم هذه الكتب (عيون الأخبار) لأبن قتيبة، وهو كتاب شامل نقل فيه نصوصاً عن الإبل والخيل وطبائع الإنسان وبعض الحيوانات وصنوف الأطعمة والمياه والصفات الجسمية للإنســان وغيرها.

ومنها أيضاً كتاب (مباهج الفكر ومناهج العبر) للوطواط، و(مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) لأبن فضل الله العمري .

٨-كتب التراجم والمصنفات .

٩-فهارس الكتب والمخطوطات والمطبوعات .

١٠-كتب التأريخ العام ففيها معلوماتٍ علمية ترد عرضاً، فضلاً عن ذكرها تاريخ العلوم لأقوامٍ غير عربية.

هذا ما يتعلق بدراسة تأريخ العلوم وتطورها ولا تكتمل الصورة إلا بالتنبيه على مسألة مهمة وهي ان العرب المسلمين أصحاب التراث الواسع كان لهم منهج علمي في ما كتبوا كله وأنهم ألتزموا بهذا المنهج العلمي وتمسكوا بقواعده بدون أن يفردوا له دراسة خاصة في أغلب الأحيان .

وقد وضح هذا المنهج حين أستفادوا من تراث الأمم الأخرى ومنهم اليونان فهم لم يكونوا مجرد نقلة للعلم اليوناني القديم بل أسهموا في تقدمه وزادوا عليه إضافات جديدة مبتكرة ذات أهمية كبرى والأهم من ذلك أنهم لم يبرعوا في هذا المجال نتيجة للصدفة العفوية بل أستناداً الى قواعد ثابتة وتنظيم عقلي منهجي هو محك النظر في رسوخ العلم وأصالته لدى أصحابه

لقد سبق المحدثون في أستخدام خطوات المنهج التجريبي في العلوم ولكنهم لم يفردوا أبحاثاً خاصة بالمناهج إلا القليل ولكنهم أكتفوا

أبحاثهم ومرتبطة بها الأرتباط كله.

لقد أدرك العلماء العرب أن التطور والتقدم مستمران على توالي الأجيال وأن الزمن لا يقف بل صنعته التغيير ولذلك يقول ابن المطران: "إذا قعد قديم تمم محدث، وإذا غلط متقدم سدد متأخر، وهكذا في الصناعات جميعها ."

ومن هذا المنطلق فهم العلماء العرب والمسلمون أن الإبداع والإختراع في علمٍ من العلوم لا يعني دائماً الجديد الذي لم يكن له وجود سابق وإنما يعني في بعض الأحيان الإضافة الى ما توصل إليه المتقدمون، أو إتمام النقص عندهم، أو إعادة تنظيم المادة بشكلٍ يمكن الإفادة منها حسب مقتضيات العصر .

لقد حدد حاجي خليفة في (كشف الظنون) هذا المعنى فقال: "إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عاقل إلا فيها وهي :

١-أما شيء لم يسبق إليه فيخترعه .

٢-أو شيء ناقص يتممه .

٣-أوشيء مغلق يشرحه .

٤-أو شيء يختصره بدون أن يخلّ بشيء من معانيه .

٥-أو شيء متفرق يجمعه.

٦-أوشيء مختلط يرتبه .

٧-أو شيء أخطأ فيه مصنّفه فيصلحه.

إن تحديث منهج كتابة التأريخ تعني تناول جوانب التاريخ كلها

سياسية وإقتصادية وإجتماعية ودينية وحـضارية وعلمية ولعل الإلتفات الى تاريخ العلم له أهميته في هذه الدعوة لأن العلوم وجه من أوجه الحـضارة وكان لهذه النظريات العلمية تأثير في الحـضارة الإنسانية حيث بنى الغرب نهضته الحـديثة على الكثير من الأصول العلمية العربية .

إن إعادة كتابة تاريخ العلوم لا تعني النشـر المجرد للمخطوطات العلمية بل تعني الكشـف عن العناصر الأصيلة فيها والتي تتلاءم مع عصرنا الحاضر، أي لا يعني أننا نستنسـخ التراث لأن هذا لا يخدم عملية إعادة كتابـة التأريخ لأنه وليد مرحـلة تأريخية لها طبـيعتها ومسـمياتها الخاصة بـها بـل يعني توظيف هذا التراث وحسـب مقتضيات العصر .

الفصل الثالث

مقترح منهج بيت الحكمة البحثي
في التأريخ الحديث والمعاصر

معنى التاريخ (عند مؤرخي التاريخ الحديث والمعاصر)، وتحديد هذه الحقبة التاريخية :

يدل لفظ "التأريخ" على معانٍ متفاوتة. فيعدُّ بعض الكتّاب أن التأريخ يشتمل على المعلومات التي يمكن معرفتها عن نشأة الكون كله، بما يحتويه من أجرامٍ وكواكب ومن بينها الأرض، وما جرى على سطحها من حوادث الإنسان. وبدأ المؤرخون الأقدمون كتاباتهم بالكلام عن نشأة الأرض. ومن المحدثين نجد المؤرخ هـ . ج . وِلز، يبدأ كتابه في "موجز تأريخ العالم" بدراسة نشأة الكون والأرض، وما ظهر على سطحها من مظاهر الحياة المختلفة، وهو في ذلك يفعل كما يفعل المصوّر أو المثّال الذي يعمد الى تشريح جسم الإنسان أو الحيوان، حتى يمكنه أن يرسم الصورة أو يصنع التمثال، على أفضل وجهٍ مستطاع. ثم يتدرج وِلز في عرض تواريخ الأمم والشعوب والحضارات المختلفة منذ نشأتها حتى العصر الحديث معبراً في ذلك عن وحدة البشرية، على الرغم من جزئيات تواريخها وتفصيلاتها .

ويقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على بحث حوادث الماضي واستقصائها، كما يدل على ذلك لفظ Historia المستمدّ من

الأصل اليوناني القديم، أي كل ما يتعلق بالإنسان منذ بـدأ يترك آثاره على الصخر والأرض، بتسجيل أو وصف أخبار الحوادث التي ألّمت بالشعوب [٢٣] والأفراد. وقد تدل كلمة تأريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلي الذي يصنعه الأبطال والشعوب ، والتي وقـعت منذ أقدم العصور ، وأستمرت وتطورت في الزمان والمكان حتى الوقـت الحاضر .

وفي اللغة العربـية التأريخ والتأريخ والتوريخ يعني الإعلام بالوقت. وقد يدلّ تاريخ الشـيء على غايته ووقـته الذي ينتهي إليه زمنه، ويلتحق به ما يتفق من الحـوادث والوقـائع الجليلة. وهو فن يبحث عن وقـائع الزمان من ناحـية التعيين والتوقـيت وموضوعه الإنسان والزمان، ومسائله أحـواله المفصّلة للجزئيات تحـت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفي الزمان [٢٤].

وحينما أخذ الإنسان البدائي منذ فجر المدينة يقصّ على أبـنائه قصص أسلافه ممتزجةً بأساطيره ومعتقداته، بـدأ التاريخ يظهر الى حيّز الوجود في صورةٍ بدائية أولية، وبدأ الإحساس به يتكوّن في ذهن البشرية منذ أقدم العصور، وتدرّج التعبـير عن التأريخ مختلطاً أولاً بعناصرٍ من الفن، كالرسم والنقـش على الحـجر. وعندما سـارت البشرية قدماً في مضمار الحضارة في شتى أساليبها وصورها، رويداً رويداً، أخذ التاريخ يشكل أساساً جوهرياً في تسجيل موكب البشـرية الحافل الدؤوب، إذ هو المرآة أو السجل أو الكتاب الشامل الذي يقـدّم

لنا ألواناً من الأحـــداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار .

ومهما كان من أثر القوى الإلهية أو الميتافيزيقية العليا التي يمكن أن تسيطر على مصائر البشرية وأحداث التأريخ، وهي ما لا يقـــوى الإنســـان بـــعدُ على إدراك كنهها وفهم أســـرارها، فإن التأريخ يتخذ مجراه على يد الإنسان بطريق مباشر، وفي ظروف معينة. والإنسان ابن الماضي، وهو ليس أبناً لأبويه فحسب، بل هو ثمرة الخَلق كله منذ أزمانٍ سحيقة. والعلاقة وطيدة بين حياة الفرد وبين الحياة في القرون والعُصُر الماضية. ويذهب بعض المفكرين مثل بندتّو كروتشـــي الى عدّ التاريخ كله تاريخاً معاصراً. ولا يستطيع الإنسان أن يفهم نفســـه وحاضره بـــدون أن يفهم الماضي. ومعرفة الماضي تُكسبـــه خبـــرة السنين الطويلة، والتأمل في الماضي يُبعد الإنسان عن نفسه، فيرى ما لا يراه في نفسه بسهولة من مزايا الآخر وأخطائه، ويجعله ذلك أكثر قدرةً على فهم نفسه، وأكثرقدرةً على حُســـن التصرف في الحـــاضر والمستقبل .

ولكي ندرك أهمية الماضي وضرورة دراسة التأريخ، فلنفترض جدلاً أننا استطعنا بطريقةٍ ما أن نقطع صلتنا نهائياً بـــالماضي، وأننا أمكننا أن نحـــــــرق دور الكتب، وندمر آثار العمران الراهنة كلها، وننسى أنفســـنا، فماذا يُنتظر أن تكون عليه حـــال الإنســـان ومصير الحضارة بعدئذ ؟ في الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكي يبـــدأ من

جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين، حتى يصل الى مستوىً ما، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذي قطع عنده صلته بماضيه السحيق. فماضي الشعوب وماضي الإنسان حافل بشتى الصور، وهو عزيز عليه في أدواره كلها، سواء أكانت عهود المجد والقوة والرفاهية، أم عهود الكوارث والآلام والمحن. والأقوام الذين لا يعرفون لهم ماضياً محدداً مدروساً بقدر المستطاع، لا يُعدّون من شعوب الأرض المتحضرة .

وعلى ذلك فإننا نجد أنه لا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه بعدّه كائناً إجتماعياً. فينبغي عليه أن يعرف تأريخ تطوّره وتأريخ أعماله وآثاره، فيدرس مثلاً العوامل التي أدت الى حدوث الغارات والحروب وما لابس ذلك. وما خلّفته من الآثار، ويتتبع مثلاً حركة الكشف الجغرافي في أواخر القرن الخامس عشر، وما ترتب على ذلك من تغيير طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب، وما أدى إليه من تدهور أممٍ وأرتفاع أخرى. وينبغي عليه مثلاً أن يدرس العوامل التي أدت الى ظهور نظام دستوري معين، ويفهم روحه ومضمونه، ويتبين أثره في هيئة الحاكمين وفي مجموع الشعب، وينبغي عليه مثلاً أن يدرس الأسباب التي أوجدت أنواعاً جديدة من الأدب، أو ألواناً جديدة من فنون التصوير والنحت والعمارة، أو أساليب جديدة من فنون الموسيقى، ويبين الى أي مدى أرتبط ذلك كلّه بالعصر وبالبيئة وبالعبقريات الأدبية والفنية التي خلقت هذه النماذج المبتكرة في

مختلف مجالات الأدب والفن، وما الى ذلك من أوجه النشـــاط الإنساني ومقوّمات الحضارة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشـــرين أختلف بعض رجال العلم والتاريخ والأدب، في وصف التأريخ بصفة العلم أو نفيها عنه. فقال بـــعض العلماء – مثل و. س. جيفونز – إن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن إخضاع الوقـــائع التاريخية لما يُخضعها له العلم من المعاينة والمشـــاهدة والفحـــص والأختبـــار والتجربة، وبذلك لا يمكن في دراسته أستخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة، على نحوٍ ما هو موجود فيما يخص علم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلاً. ومما يبعد بـــالتاريخ عن صفة العلم، في نظرهم، قـــيام عنصر المصادفة، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحـــرية الإرادة، مما يهدم الجهود الرامية الى إقامة التاريخ على أسسٍ علميةٍ، على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء وأضرابهم.

ويرى بعض رجال الأدب أن ســواء أكان التاريخ علماً أم لم يكن، فهو فن من الفنون، وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضي ســوى العظام المعروقة اليابسة، وأنه لا بدّ من الإستعانة بالخيال لكي تُنشـــر العظام وتُبعث فيها الحياة، ثم هي بحاجة كذلك الى براعة الكاتب حتى تبرز في الثوب اللائق بها(٢٧) . فمثلاً لا يســتطيع العلم الطبــيعي أن يفسر لنا حريق موسكو في عهد نابليون بونابرت في سنة ١٨١٢م، إلا على أساس قوانين الإشتعال. ولا بـــدّ من تدخل المؤرخ لكي يشـــرح

الأسبـــاب والظروف السياســية والعســكرية التي أدت الى ذلك الحريق، ولا بدّ من قــلم المؤرخ – أو قــلم الأديب – لكي يصف لنا الحريق[٢٦] وما تركه من الآثار. فكل من العالم الطبـيعي والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته، وكل منهما يكمّل الآخر، وكلاهما ضروري لتقدم المعرفة الإنسانية .

ويرى ف. هَرنشو أنه على الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قــوانين علمية ثابــتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية، فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم. وعنده أن العجز عن بلوغ أغراض مـحـددة في دراســة الميتورولوجيا مثلاً، بسبب عدم دقة قوانينها، لا يُجيز نفي صفة العلم عنها.

وعنده أنه يكفي في إسناد صفة العلم الى موضوع ما، أن يمضي الباحث في دراسته، مع سعيه الى توخي الحقيقة، وأن يؤسس بحــثه على حكم ناقد أُطرحَ منه هوى النفس، وابعد نفســـــــه عن أي إفتراض سابق، مع إمكان التصنيف والتبويب فيه[٢٨].

ويقول ف. هَرنشو إن التاريخ ليس علم تجربة وأختبـــار، ولكنه علم نقد وتحقيق، وإن أقــرب العلوم الطبـيعية شبــهاً بــه هو علم الجيولوجيا. فكل من الجيولوجيّ والمؤرخ يدرس آثــار الماضــي ومخلفاته، لكي يســـتخلص ما يمكنه أســـتخلاصه من الماضي والحاضر على الســواء. ويزيد عمل المؤرخ على عمل الجيولوجيّ من حــيث أضطرار الأول الى أن يدرس ويُفسّر العامل البشـــري الإرادي الإنفعالي، حتى يقــترب بقــدر المســتطاع من الحقــائق

التاريخية [٢٩]. وعلى ذلك نجد التأريخ مزيجاً من العلم والأدب والفن في وقتٍ واحد .

وإذا كان علم التأريخ ضرورياً للدراسة الخاصة والعامة، لثقافة الشعوب بعامة، فلا بدّ من بحثه ودرسه وكتابته، قبل أن يُدرس في المدارس والمعاهد، وقبل أن يُقدَّم للمختصين وللمثقفين على السواء. وينبغي أن يتم ذلك بطريقةٍ وافيةٍ دقيقة صحيحة، بقدر ما في طاقة المؤرخين من جهدٍ وصدقٍ وأمانةٍ وعدل وذكاء وإحساس وفن وذوق، وبقدر ما يُتاح لهم من زمن وإمكانيات في بلدهم، وفي مواطن البحث والدرس في أنحاء الأرض، على أن يكون هدفهم الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع، ولا شئ سوى ذلك .

ولا يُدرس التاريخ عفواً ولا يُكتب إعتباطاً، وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً، كما قد يتصور بعض الناس، أو كما يتوهم بعض الكُتّاب، حينما يُسطّرون صفحاتٍ طويلة عن حوادث ماضية أو معاصرة، ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخاً، ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس، ودارت لهم المطابع، وملأت كتاباتهم رفوف المكتبات! فلا بدّ من أن تتوافر في المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته .

العناصر الأساسيّة في مؤرخ التأريخ المعاصر :

فمن الصفات الواجب توافرها في المؤرخ:

١- أن يكون محبّاً للدرس جلداً صبوراً، فلا تمنعه وعورة البحث ولا المصاعب والعقبات عن مواصلة العمل، ولا توقفه ندرة المصادر، ولا يصرفه عن عمله غموض الوقـــائع والحقـــائق التاريخية وأختلاطها أو إضطرابــها. وينبــغي عليه أن يقـضي الشـهور والسنوات وهو يعمل ويرتحـل من بـلدٍ لآخر، في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيده. وينبغي عليه ألا يتسـرع أو يقتضب تعجيلاً لنيل منفعة، لأن هذا سـيكون على حسـاب العلم والحقيقة التاريخية .

٢-وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شـجاعاً مخلصاُ، فلا يكذب، ولا ينتحل، ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان، ولا يُخفي الوقـائع التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان، والتي قد لا ترضيه أو لا تُرضي قومه، إذ أنه لا رقيب عليه غير ضميره. ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يُعدّ مؤرخاً. ولا ريب في أن الكشـف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد الى حدٍّ كبير في السـعي الى تجنب عوامل الخطأ في الحـاضر، وعدم الكشـف عنها يُعدُّ تضليلاً وبُعداً عن التبصر والمصلحة الوطنية. وقـد يكون إخفاء الحقيقـة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف، كما تفعل الأمم كلها، ولكن لا بـدّ من ظهور الحقيقـة بـعد زوال الضرورة التي دعت الى إخفائها،

حتى يمكن إستخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية. ولا يمكن أن يُكتب التاريخ بغير التوصل الى الوقائع الصحيحة .

٣-ويلزم للمؤرخ أن تتوافر له ملكة النقد، فلا يجوز له أن يقبـــل كل كلام أو يصدق كل وثيقـــة أو مصدر بـــغير الدرس والفحـــــص والإستقراء، فيأخذ الصدق، أو أقرب ما يكون إليه، ويطرح جانبـــا ما ليس كذلك. وإذا أعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته، وأصبح مجرد شخص يحكي كل ما يبلغه على أنه حقيقـــة واقـــعة. وليس بهذا يُدرس أو يُكتب التاريخ.

٤-وينبغي على المؤرخ أن يكون بعيداً عن حبّ الشـــهرة والظهور، وألا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب، وأن يكرّس نفســـه لعمله العلمي في صمتٍ وســـــكون، من دون أن يوزّع جهده هنا وهناك، وبدون أن يقوم بأعمال أخرى، نافعة بغير شك، ولكن يمكن أن يقوم بأدائها آخرون على خير وجه، إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشـــف عنها تعدل كل ألوان الكســـب وصنوف المناصب أو تزيد عليها. وهؤلاء العاكفون المتفرّغون للدرس والبحـــــــث في كافة العلوم والفنون – ومنهم المؤرخون – هم الذين يقوم على أكتافهم – على نحوٍ أساسيّ – تقدم الإنسانية وأزدهار الحضارة .

٥-ومن الضروري أن يكون المؤرخ – كغيره من رجال العلـــم – ذا عقلٍ واعٍ مرتّبٍ منظمٍ، لكي يستطيع أن يميّز بجلاء بين الحوادث، ويُنسّق أنواع الحقـــائق، ويفيد منها في الموضع المناســـب، ولكي

يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ في الزمان والمكان، ويربط بينها على أتساقٍ وتوافقٍ. وبغير ذلك تختلط الحوادث أمام المؤرخ وتضطرب تفصيلاتها ويعجز عن الربط بينها، ويفقد صفته كمؤرخ .

٦-ومن الصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيّز. فعليه أن يُحرر نفسه بقدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصرٍ خاص أو لناحيةٍ تأريخية معينة. وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون حكمه أقرب الى العدل إلا بقدر المستوى الذي يصل إليه من البُعد عن التحيّز والهوى. وكيف ننتظر ممن بلغ إعجابه أو كراهته لعصرٍ ما حدّ التحيّز، أن يكتب تاريخاً علمياً ؟ ألن تكون كتابته ملونةً بالتحيّز الذي يجعلها تميل الى جانبٍ أو آخر، مما يُبعد بها عن بلوغ الحقيقة التاريخية ؟

٧-ينبغي على المؤرخ أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال، بالقدر الذي يُتيح له أن يُدرك آراء غيره ونوازعه وبذلك يمكنه أن يتلمس أخبار الإسكندر، وقيصر، وعمر بن الخطاب، وصلاح الدين الأيوبي، وابن رشد، وميكائيل أنجلو، وباخ، ولويس الرابع عشر، ونابليون، ونلسون، ومحمد علي، وأحمد عرابي ... ويحسّ بما جاش في صدورهم من شتّى العواطف، ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التي حركتهم لإتخاذ سلوك معين في الزمن الماضي، ويشارك رجال الأمس مواقفهم في

ساعات التاريخ الفاصلة، في ازمان الإنقلاب، وفي عهود المقـاومة، وفي ظروف النجاح والفشل. وإن آثار الإنسان لتتحدث الى قـلب المؤرخ المجيد فيجد في ثناياها صدى البشر وصدى نفسه، وتتجلّى فيه روح العلم والفن، ويبـعث التاريخ حـيّاً، ويحـيا في التاريخ، ويعيش للتاريخ .

أهمية دراسة التاريخ العثماني :

إن الخطاب المعرفي العربي أسـتند غالبـاً الى الفكر الغربـي الحديث حينما حاول أن يبلور منذ بـواكير القـرن العشـرين نظماً للمعرفة ووسائل البحث العلمي في المجالات المتعددة، وكان نصيب (التاريخ) من ذلك أن إنبرى نفر قـليل من الأكاديميين العرب الروّاد الى التأليف في موضوع منهج البحـث التاريخي، وربـما كانت تلك الريادة مقتصرة على الدكتور أسد رستم في كتابـه مصطلح التاريخ (١٩٣٩م)، والدكتور حسن عثمان في كتابه منهج البحـث التاريخي (١٩٤٣م)، اللذين أعتمدا على مؤلفات الغربـيين في هذا المجال، وعلى تجاربـهما الخاصة في دراسـة التأريخ، وما تضمنه التراث العربي الإسلامي من آليات بحثية كالنقد الذي أنصبَ غالباً في أسانيد الروايات الدينية وأحياناً على مضامينها.

إلا أن العمل الذي تصدى له أولئك الروّاد كان محـدداً، ولم يجر تطويره إذ أكتفى المؤلفون اللاحقـون في هذا المجال بالنسـج على منوال أسد رستم وحسن عثمان، باستثناء بعض المؤلفين الأكاديميين

المصريين الذين حاولوا تفعيل موضوعية منهج البحث التاريخي وتهيئة سُبل تطبيقه من خلال تعديله كيما يتوافق مع حقب معينة، ومن تلك الأعمال كتاب الدكتور علي إبراهيم حسن الموسوم: (إستخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط)، الذي صدر سنة ١٩٤٩م، وكتاب الدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف، المعنون: (مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه)، الذي أصدرته سنة ١٩٦٠م. ومن ثم نجد أن حاجتنا أصبحت ماسّة لإستكمال الخطوات التي بدأها أولئك الروّاد، وتطويرها بغرض تفعيل منهج البحث التاريخي وإخراجه من النطاق النظري الى مجال أرحب تجد دراساتنا فيه حضوراً فاعلاً يعزز موضوعيتها ويُكسبها رصانةً علمية، لاسيما أن عصرنا، عصر العقل العلمي الجديد كما يدعوه غاستون باشلار في كتابه (تكوين العقل العلمي)، يوجب المراجعة والتحرك لإحداث مثل هذا التطور. فالمقاييس المنهجية، على وفق هذا التوجه، ليست بمأمن من النقد، وهي ليست ثابتة، إذ يمكن فحصها وتحسينها وتعويضها بأفضل منها

ويمكننا أن نلمس ضعف تأثير منهج البحث التاريخي في دراساتنا التأريخية من خلال مظاهر عدّة منها قـلّة الإهتمام بـه، وقُصر الإستفادة منه على كيفية ضبط هوامش الدراسة التأريخية، وترتيب [illegible] مصا[illegible]ها ومراجعها، وطريقة الإحالة على هذه المصادر و[illegible]راجع. [illegible] الى ذلك من أمورٍ (شكلية)، مما يجعل منهج البحث

التاريخي منهجاً نظرياً بعيداً عن التطبيق العملي غالباً. كذلك فإن مظاهر ضعف ذلك التأثير فيما يبدو، هو إهمال المؤسسة الأكاديمية التعليمية والبحثية اياه، إذ لا يتم تدريسه غالباً للمختصين في التاريخ سوى في مرحلة الدراسة الجامعية الأولية، ولا تُخصص له جامعاتنا سوى أقل من ٢% من الساعات المطلوبة لمرحلة البكالوريوس. وأحياناً تُدّرس مادة منهج البحث التاريخي لفصل واحد في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) كمادة دراسية من بين ما لا يقل عن خمس وعشرين مادة مقررة لهذه المرحلة، وذلك على الرغم من أن موضوع (التاريخ) لم يرتقِ الى مصاف العلوم، ويبلغ درجة العلم إلا بعد أن صاغ له الأوربيون (منهجاً) في البحث خاصاً به .

ومن ثم نجد المتخصصين في التاريخ الذين يُنهون دراساتهم العليا (الماجستير والدكتوراه) يكتسبون موضوع تخصصهم ويمارسوه، نتيجة لذلك، عن طريق المحاكاة والتقليد، لا على أساس أنه علم له قواعد وأصول ينبغي أن تُحذق وتطبق على الدراسات التي يعالجها هذا الموضوع، شأنهم في ذلك شأن الحرفي الذي يتعلم صنعته من خلال طول الممارسة من أستاذه. إلا أن هذا الحرفي، وليكن (ميكانيكياً) في سبيل المثال، يختلف بطبيعة الحال عن الذي يدرس علم الميكانيك ويُطبّق ما درسه عملياً، فالأول يستطيع أن يعالج عطل محرك الإحتراق الداخلي، ولكنه لا يعلم كالثاني قوانين علم الميكانيك التي يعمل على أساسها هذا المحرك .

كذلك يمكن القول إن شمولية منهج البحث التأريخي الذي نتداوله، وعموميته، وإستناده الى الفكر التأريخي الغربـي، لا تتيح له إمكانية التطبيـق الموضوعي على معظم حقـب التاريخ، وعلى المواضيع المتعددة التي تتناولها الدراسـات التأريخية لاسـيما تلك التي تتعلق بـتاريخنا. ذلك أن كل حقبـة تأريخية، بـل حـتى كل موضوع من مواضيع الحقبة الواحدة، له آليات دراسية ووسـائل خاصة ومصادر مباشرة تختص به بـدون غيره من مواضيع تقـع في ضمن الحقبـة التاريخية نفسها. وهذا ما يبرز أهمية تطور منهج البحـث التأريخي وتوسيع نطاق المواضيع التي يعالجها لتشمل أُطراً زمنية أو جغرافية أو حضارية متعددة – وهذا ما سنقـدم مثالاً عليه في البحـث يتعلق بتأريخ العراق في حقبة الحكم العثماني – شرط أن تكون هذه الأُطر ثابتة ومحـددة كيما تؤدي غرض الموضوعية المنشـودة للبحـث التاريخي، وتبقى سمة العلم تسمّ التاريخ، إذ لا علم إلا بـالكلّي. ومن الجدير بالذكر أن هنالك محاولات مبكرة جرت لإعادة منهج البحـث التأريخي كي يختص بحقب وتواريخ معينة من دون غيرها بغرض تفعيل هذا المنهج وإخراجه من إطاره النظري وترصين موضوعيـة العمل التأريخي. وقد أشرنا الى أهم هذه المحـاولات التي جرت على يدي الدكتور علي إبراهيم حسن والدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف.

كذلك فإن من الضروري التنبـيه على أننا نسـعى لتعديل منهج البحـث التأريخي ذي الأصل الغربـــي الذي نتداوله، أو تكييفه مع

تواريخ معينة، بدون أن نستهدف تجاوزه أو إلغاءه –وهو مما يتعذر علينا في واقع الحال – ذلك أن هذا المنهج فيه قدراً كبيراً من المبادئ العلمية العامة التي تصلح لإعتمادها في البحوث التأريخية التي تتناول حقباً وتواريخ مختلفة، فضلاً عن أن هذه المبادئ لا تتقاطع في الوقت نفسه مع الغرض الذي نسعى إليه من وراء هذا التعديل أو التكييف، وهو الوصول بالدراسة التأريخية الى الموضوعية المتوخاة من خلال معالجة حقب وتواريخ يُعاني فيها التدوين التأريخي من مشاكل تغييب الآخر، والتأريخ الرسمي، والتأريخ الآيديولوجي، وسواها من مشاكل مشابهة اياها. ومن ثمّ لا بدّ من أن نقرر أن منهج البحث التأريخي الذي نتعامل معه لا يمكن تجاوزه، إذ هو يشبه ماكنة الإحتراق الداخلي التي لم تتبدل فكرة عملها منذ إكتشافها قبل أكثر من قرن، إلا أن التعديلات تجري عليها لتحسين أدائها بما يناسب الأجواء المختلفة أو مثالية الأداء أو سواها من الدواعي

.إن ما تقدم يمثل، من وجهة نظرنا، مدخلاً ضرورياً لرؤى سنقترحها هنا من الممكن أن تتشكل في مجموعها معالم منهج نقدي موضوعي لدراسة تاريخ العراق في العهد العثماني يستند الى الأُطر العامة للمنهج (العام) للبحث التاريخي، في محاولة لإخراج هذا المنهج (العام) من نطاقه النظري، وتهيئة إعتماده في الدراسات التي تتناول تأريخ العراق في العهد العثماني لترصين عمليتها

إن بلوغ هذه الأهداف ليس بالأمر اليسير، ولكن تحقيقها ليس بالأمر المتعذر في الوقت نفسه، لاسيما إذا تضافرت جهود المهتمين بهذا الموضوع وتوافرت لهم سُبل مواصلة عملهم.

وقبل أن نتطرق لذكر الخطوات التي نرتأيها لبلوغ هذه الأهداف لا بدّ لنا أن نقرر أن التنظير لمنهج بحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني يستند الى المنهج (العام)، لا بدّ من أن يأتي عقب ممارسات بحثية فعلية لهذا التأريخ، أو لأهم جوانبه، ولأكثرها عرضة للإختلاف وتعدد الآراء. وهناك شواهد عديدة تدعم رأينا هذا، منها أن ابن خلدون كتب تاريخه المعروف (العبر ...) قبل أن يكتب مقدمة عن هذا التاريخ، والتي أشتهرت ب (المقدمة) فقط، وتوصل فيها الى قواعد عامة تشكّل في مجموعها منهجا نقدياً للدراسة التأريخية الموضوعية، لاسيما في مجال التأريخ الإسلامي، تستبعد فيها الأخطاء والهفوات والأكاذيب التي وقع فيها بعض مدوني هذا التأريخ. كما أن قواعد البحث التأريخي الحديثة التي بدأت تتبلور في الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضعها مؤرخون محترفون معتمدون بصورة أساسية على ممارساتهم الفعلية وتجاربهم الخاصة في الدراسات التأريخية. وكان رائد هؤلاء المؤرخ الألماني درويسن الذي نشر كتابه (مناهج التأريخ) سنة ١٨٥٨م، أعقبه المؤرخ البريطاني فريمان في كتابه (منهج الدراسة التأريخية) المنشور سنة ١٨٨٥م، ثم المؤرخ الفرنسي فوستيل دي كولانغ في

كتابه (أبحاث في بعض مشاكل التأريخ) الذي صدر في السنة نفسها، فكتاب المؤرخ الألماني برنهايم المعنون (متن في المنهج التاريخي) الذي نُشر سنة ١٨٨٩م. ثم توّج العمل في هذا المجال بكتاب شامل في منهج البحث التاريخي وضعه المؤرخان الفرنسيان شارل لانغلوا وشارل سينوبوس وصدر في باريس سنة ١٨٩٨م، حيث عالجا فيه طبيعة المراحل المختلفة للدراسة التاريخية، وكيفية تعامل الباحث معها، مستندين في ذلك على تجاربهما الخاصة في ممارسة البحث التأريخي وعلى الإستدلالات العقلية والمنطقية وتجارب أقرانهما من أساتذة التاريخ الأكاديميين .

إن الممارسات البحثية الفعلية في تأريخ العراق في العهد العثماني التي أشرنا قبل قليل الى أهميتها وأسبقيتها لعملية تقنين منهج للبحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني، لا بدّ أن تسبقها خطوات تمهد لهذه الممارسات وتهيء مستلزماتها والأجواء المناسبة لها، وأهمها :

-جمع مصادر تاريخ العراق في العهد العثماني، وتصنيفها، ثم نقدها من حيث طبيعة مادتها، ومدونيها ومدى تبنيهم وجهة النظر الرسمية كخطوة أولى لتحديد مدى موضوعيتها وموارد صدقها ودقتها، وكذلك جوانب ضعفها وإحتمالات التشويه أو التزييف التي تكتنفها. وجدير بالذكر أن هذا العمل من الممكن أن يشكّل نواة مركز أبحاث لتاريخنا في العهد العثماني تحتضنه مؤسسة علمية أو أكاديمية

كبيت الحكمة أو إحدى الجامعات، لاسيما وأننا نفتقر لوجود مركزمثل هذاعلى أهمية تاريخ العراق في العهد العثماني الذي أمتد لحوالي أربعة قرون .

ـ كذلك فإن المراجع تشكل أهمية كبيرة لهذا العمل، فالدراسات الغربية والتركية الحديثة التي تتناول التاريخ العثماني بصورةٍ عامة أو العراق في العهد العثماني بصورةٍ خاصة، تتضمن رؤى وتحليلات وأستنتاجات لا غنى لنا عنها للمشروع الذي نتحدث عنه. ومن ثم لا بدّ أيضاً من جمعها وتصنيفها، بل والشروع بترجمتها أو ترجمة الأكثر أهمية لهذا المشروع منها.

أما الخطوة الأخرى التي تلي عملية وضع اليد على المصادر والمراجع بأكملها فهي غربلة هذه المصادر والمراجع ونقدها على وفق الأسس والأهداف التي سبق ذكرها، أي التعامل معها على وفق ما تمليه قواعد العملية التي تُعرف ب (النقد الخارجي) من عمليات منهج البحث التأريخي (العام)، أو على أساس أيّة قواعد عامة أخرى قد تفرزها طبيعة الموضوع الخاصة .

تليها الخطوة المهمة الرئيسة الأخرى التي تمثل العمود الفقري لهذا العمل، التي تتمثل بالممارسة البحثية الفعلية لتأريخ العراق في العهد العثماني. ومن الواضح أن تحقيق هذه الخطوة لا يتأتى إلا بعملٍ دؤوبٍ تقوم به مجموعة من الباحثين الموضوعيين المتخصصين في التاريخ العثماني، يعالج كل واحد منهم مشكلة أو أكثر من المشاكل الرئيسة، أو مفصلاً من المفاصل الأساسية للتاريخ العثماني، لكي

يُصار بعد ذلك الى وضع النتائج التي يتم الوصول إليها كمبادئ وأسس عامة يُصاغ من مجموعها منهج بحث خاص بتاريخ العراق في العهد العثماني .

وقبل أن نتطرق الى ذكر أمثلة لمواضيع البحوث التي أقترحنا أن تُمارس أولاً عن تاريخ العراق في العهد العثماني، لا بد لنا من تأكيد أن منهج البحث التأريخي (العام) فيه من الآليات البحثية الموضوعية ما يتواءم مع الدراسات التاريخية المختلفة التي تتناول حقباً وتواريخ شتى. بل أن من هذه الآليات ما هو ضروري ولا بديل عنه لأي دراسة تاريخية ومن ثم لا بدّ من إعتماده في أي منهج بحثي (خاص) كالمنهج الذي نسعى الى الوصول إليه لإعتماده في دراسة تاريخ العراق في العهد العثماني. ويأتي (النقد) في مقدمة هذه الآليات التي يجب أن تفعّل وتمارس كما ينبغي، إذ تتمثل أهميته في إمكانية التوصل من خلاله الى معالجة الصورة التاريخية المشوّهة أو غير الدقيقة التي رسمها كثير من مدوني حوادث الماضي بدوافعٍ وأغراضٍ شتى – سياسية ودينية وطائفية وسواها من دوافع، وعلينا أن نتذكر مقولة شارل لانغلوا ونضعها أمام أعيننا دائماً، والتي يقول فيها: (إن العمل في التأريخ عمل نقدي من الطراز الأول) .

أما المفاصل الرئيسة والمواضيع المهمة، أو تلك التي تحتمل آراء مختلفة وتفسيراتٍ متعددة وسواها مما يناظرها من مواضيع في تاريخ العراق في العهد العثماني أقترحنا أن تدرس كيما يصار بعد ذلك الى

صياغة منهج موضوعي نقدي فاعل لدراســـة هذا التاريخ، فمنها في سبيل المثال :

١-قضية الحكم العثماني للعراق – وللبلاد العربية بــصورةٍ عامة – والإختلاف في تقويمه ومن ثمّ وسمه بصفة الإستعمار، أو نفي هذه الصفة عنه، وما يتبع ذلك من تحليلاتٍ وتعليلاتٍ وأحكامٍ تاريخية. وبهذا الصدد يبدو لنا، من خلال قراءة تحليلية نقديةٍ سريعة، أن من المتعذر وصف الحكم العثماني للعراق بصفة الإستعمار إنطلاقـــاً من إعتباراتٍ شتى يبرز منها كون الدولة العثمانية دولة مســلمة، هذا من جهةٍ، وأن منطلقـــاتها وتوجهاتها ومعايير العصر الذي بدأت فيه حكم العراق كانت تختلف عن تلك المنطلقات والتوجهات والمعايير التي جعلت من الدول الأوربــية الكبـــرى في التاريخ الحديث دولاً إســتعمارية، من جهةٍ أخرى. بــيد أننا إذ نفينا صفة الإستعمار عن الحكم العثماني للعراق على أساس وجيه وقــوي – من بين أسسٍ عديدة – وهو (الإسلام) الدين المشــترك للعثمانيين والعراقيين، فإننا سوف نواجه بــمعضلاتٍ أخرى تنجم عن رصد مديات إلتزام الدولة العثمانية في حكمها للعراق بتطبيق ما يفرضه (الإسلام)، الرباط المشترك أو (المسوّغ) لحكم العراق من أحــكامٍ ومبادئ وإلتزاماتٍ ومن ثمّ معاملة العراقيين المحكومين على وفق ما جاء بـــه من هذه الأحــكام والمبـــادئ. فهل طبّق العثمانيون المسلمون أحكام الإســـلام ومبـــادئه في العراق لكي تُضفي صفة

الشرعية على حكمهم ولكي لا يُعدّوا مستعمرين ؟ وما تقويم مؤرخينا لكل حدث تأريخي من أحداث العراق العثماني أبستعدت فيه الدولة عن الدين الإسلامي مبادئاً وأحكاماً وروحاً، أو تقاطعت معه تقاطعاً واضحاً ؟ وإذا كان الجواب على التساؤل الأول بالنفي كما هو مؤكد، فإن رصد تلك المخالفات لثوابت الشريعة ومبادئها يُرسي قاعدة في النقد التأريخي تقوم على أساسها أحداث تاريخ الدولة العثمانية في العراق –وفي سوى العراق – على وفق معايير تلك الثوابت .

٢ - كذلك فإن تعامل الحكم العثماني في العراق مع مكونات المجتمع العراقي بحاجة الى مزيدٍ من الدراسة والإستقصاء، ذلك أن حقيقة ذلك التعامل مع المكونات الرئيسة عرقياً ومذهبيا قد تكون غير واضحة عند كثيرٍ من الباحثين المختصين فضلاً عن الآخرين. ويمكننا أن نرصد على حقيقة هذا التعامل أمثلة كثيرة. منها في سبيل المثال. الأعضاء الذين كانت تختارهم السلطة العثمانية لمجلس إدارة ولاية بغداد من عناصر تنتمي لمكونات دينية وطائفية محددة بدون سواها من مكونات المجتمع العراقي. على أن الغرض من دراسة هذا الجانب هو إستخلاص معايير نقدية موضوعية تُقاس على وفقها المادة التاريخية الخاصة بالعهد العثماني في العراق، ومدى صدقها ودقتها .

٣ –ويمكن أيضاً وضع مثل هذه المعايير المنهجية لتُقاس على وفقها

المادة المصدرية والمرجعية لتأريخ العراق في العهد العثماني، من خلال رصد تعامل الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية. وهو موضوع مهم لا تزال بعض جوانبه بحاجة الى الإستقصاء والدراسة للخروج بأحكام موضوعية عامة لا تعتمد في التعامل مع تأريخ العراق في العهد العثماني فحسب، بل ومع سواه من تواريخ ذات صلة بهذا الموضوع. فالدولة العثمانية أتجهت نحو التعامل مع مواطنيها النصارى واليهود على وجه التحديد، على وفق ما كانت ترغب فيه الدول الأوربية الكبرى في أن يتساوى هؤلاء في المعاملة مع المسلمين، وعدّت هذه الدول المساواة (مبدأ) ثابتاً، فتبنت الدولة العثمانية هذا (المبدأ) منذ مرسوم (كلخانة ١٨٣٩م) الإصلاحي على لسان السلطان العثماني – وهو (خليفة) المسلمين كما يوصف في بعض المؤلفات العربية – بدون مراعاة بعض أوجه مخالفته لمبادئ الإسلام، إرضاءً للدول الأوربية ورغبةً في منعها من التدخل في شؤونها الداخلية بذريعة حماية غير المسلمين .

٤–وهناك معايير نقدية موضوعية يمكن إستخلاصها أيضاً من خلال دراسة سياسات الولاة العثمانيين وأعمالهم في العراق وتحليلها، دراسة تقويمية شاملة بعيدة عن عملية إحصاء المساوئ والمحاسن وتوظيفها لأغراض غير موضوعية. فالوالي مدحت باشا، مثلاً، يتداوله إتجاهان متقاطعان من هذا القبيل، يُقلل أحدهما من أهمية

إنجازاته الإصلاحية في العراق بدعوى تحرره وإبتعاده عن قيم الإسلام بل ومحاولته بثّ الفسق والفجور في أوساط المجتمع العراقي كما نصّ على ذلك مؤلف لمؤرخ عراقي كتبه في أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن ذلك الوالي في ضوء الإتجاه الآخر، يُنعت بإطلاق شتى نعوت الإطراء عليه، التي يستحق بدون شك جانباً كبيراً منها، بدون تبني هذين التقويمين وأمثالهما لمعايير أخرى تعتمد الفائدة الفعلية التي تحققت للعراق وللمجتمع العراقي على المدى البعيد من إصلاحاته تلك التي أغفلت، مثلاً، إشراك العراقيين في إدارة ولاياتهم، أو كسر جمود الأنظمة العثمانية التي طبقها، أو تجاوز سياسة التتريك في التعليم والقضاء في كثير من جوانبها المتشددة، أو سوى ذلك من أعمال كان من الممكن أن تُضفي على مدحت باشا بحق صبغة (المتنور) و (المُصلح) وغيرهما من صفات أُسبغت عليه .

وأخيراً، فإن هناك أمثلة كثيرة أخرى، لا يتسع المجال لذكرها، لدراسة أهم مفاصل تأريخ العراق في العهد العثماني، دراسةً علميةً موضوعيةً ناقدة تُتيح التوصل الى رؤى واضحة ونتائج محددة، لتكون بمثابة أُسس ومبادئ عامة يمكن أن يُصاغ في ضوئها، في خطوة لاحقة، منهج للبحث التأريخي يختص بتأريخ العراق في العهد العثماني ويتصف بالموضوعية وإمكانية التطبيق[٣٠].

نقد الأصول والوثائق التاريخية

عرفنا أن التأريخ يُدرس بوساطة الأصول التأريخية كالوثائق بما تشمله – في المعنى العام – من آثار الإنسان ومخلفاته، ويمكن أن نُعرف أشياء عن حوادث التأريخ من طريقتين: طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلّفتها هذه الحوادث. فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلّفتها الهزة الأرضية، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التأريخ.

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحّالة مثلاً تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفاصيل، وبتصورها لنواحٍ من روح العصر، وهو ما لا يُتاح بسهولة للكاتب المتأخر. على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني أنه يستطيع الإحاطة بنواحيه كبها، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية، لعوامل الهوى والتحيّز والخشية والرغبة في المنفعة، ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب.

فحوادث التاريخ تُعرف إذا بصفة أساسية عن طريق غير مباشر، بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التي تُحفظ من الضياع. فالمؤرخ لا

يرى الحوادث نفسها، ولكنه يرى ويدرس آثارها. فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء، والحقيقة التأريخية هي الهدف الذي يتوخّى المؤرخ الوصول إليه. وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق طويل معقّد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء، التي تبتعد بالباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة. ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول الى غرضه. ودراسة الأصول التأريخية وتحليلها بأساليبٍ مختلفة، هي من أهم المراحل في طريقة البحث، وهي عبارة عن ميدانٍ نقد الأصول التأريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنيةٍ وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة، أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي، لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ، وبين أسباب وجودها، وأرتباط ذلك بحوادث التاريخ. ولكن الكتابات التي يدوّنها الإنسان عن حوادث تأريخية معينة هي أثر عقلي سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً. وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن من دوّنها. وبذلك تنحصر قيمة الآثار الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير، لأن الإنسان نفسه، على وجه العموم، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم. فلا ريب في أن يكون الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غراره .

وللوصول الى الأصل التأريخي المكتوب الى الحوادث، ينبغي

أن نتعقب سلسلة العوامل التي أدت الى كتابــته. ولكي يصل المؤرخ الى الحوادث الأصلية لا بــدّ من أن يُحــيي في خياله الظروف التي أحــاطت بــكاتب الأصل التأريخي، منذ أن شـــهد الوقــائع، وجمع معلوماته عنها، حتى دونّها في الأصل المكتوب والماثل أمام المؤرخ. وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البــدء في نقــد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في الحالة نفسها التي كان عليها من قبل ؟ ألم يَبلَ ويتآكل ؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقــراته ؟ وذلك لكي يرمّمه بقدر المستطاع، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك مراحــل كثيرة للنقــد. فالنقــد الظاهري External Criticism يتعلق بامور متعددة، مثل أثبات صحة الأصل التأريخي، ونوع الخط والورق، وتعيين شـــــخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه. أما النقد الباطني Internal Criticism فيبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بــما كتب، وهل كان يعتقــد صحــة ما كتبــه، وهل توافرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك ؟ وأساس النقد الحذر والشــك في معلومات الأصل التأريخي، ثم دراســته وفهمه وإســـتخلاص الحقائق من بين ثناياه. وما أكثر ما يتكلم الناس على ضرورة النقــد، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً، لأنه ليس بالأمر الســهل. وقــد يكون الإنســان في حــياته اليومية أكثر ميلاً الى تصديق ما يصادف هوى في نفسه، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته. وليس

من المستطاع قبول أقوال الناس بالثقة نفسـها، لإختلاف قـيمهم وأغراضهم ونوازعهم. وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقـون ويُغررون للوصول الى أغراضهم ومطامعهم – أوليس ذلك أدعـى الى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة؟ فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر. فما بالنا بحوادث الأمس، والأمس البعيد؟

ولقـد أسـتخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التأريخية بدون نقدٍ أو تمحيص، إذ أنه أسهل على الإنسـان أن يصدق بغير مناقشة، ويوافق بدون نقد. ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل الى الحقيقة التاريخية، إذا لم يُعمل بالنقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية، وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقـليل. وليس هناك ما يحمل الباحـث على العجلة والتسـرع أو العمل فوق طاقته. ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذي يرغب في كتابة التاريخ كتابة علمية، ينبغي عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة، لكي يظفر ببحث علمي مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ. والباحـث في التأريخ، كغيره من الباحثين في شـتى فروع المعرفة، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الخالص، الذي يستوفي شروط البحـث الصحيح، فلن يرضى بغيره بديلاً في الأحوال والظروف كلها.

وأول مرحلة من مراحـل نقـد الأصول التأريخية هي إثبـات صحـتها، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بـعضه مزيفاً أو منتحلاً فلا يمكن الإعتماد عليه على وجه العموم. صحيح أن تزييف

الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي، ولكن دوافع التزييف والدسّ لا تزال قائمة، كالأهواء والمطامع، وحب الكسب، والشهرة. والتزييف والإنتحال يوجدان في أنواع الأصول والمصادر التاريخية كلها .

فقد تُزيّف الآثار المادية من أجل الكسب، في أحوالٍ كثيرة. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية في أورشليم في سنة ١٨٧٢م. وقد دلّ على وجودها سليم العربي الذي كان يعمل في خدمة بعض المنقبين عن الآثار في فلسطين، وأشترى بعضها متحف برلين. ولكن البحث العلمي أثبت أن هذه الآثار مزيفة، وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب [٣٠٠]

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في إيطاليا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥م ، على اساس أنها قد كُتبت عن جزيرة سردينيا فيما بين القرنين الثامن والخامس عشر. ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة في الأوساط العلمية، لأنه كان مجهولاً وجود كتابات من هذا النوع في سردينيا في ذلك العهد. وبعد نشر هذا الكتاب، وُضعت أصوله الخطية في مكتبة كالياري في سردينيا. وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات. فعُرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم في برلين لدراستها. وفحص بعض العلماء الخطوط التي كُتبت بها هذه الأصول، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية، وناقش غيرهم

المعلومات التاريخية، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن الخطوط وأدبها وتاريخها في أثناء تلك القرون. فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة[٣١] .

والملكة ماري أنطوانيت من الشخصيات التأريخية التي دُسّت عليها رسائل لم تكتبها. ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوي الصحيح والمزيف منها. ولجأ المزيفون الى الإقتباس من رسائلها من حيث الخط والأسلوب، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً للتمييز بين الصحيح وبين المزيّف من تلك الرسائل. ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل في باريس في سنة ١٨٥٨م، وتحتوي على رسالة لم يسبق نشرها، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩م، تبين أن ماري أنطوانيت أعتقدت أن أسلم سياسة ينبغي أن يتبعها لويس السادس عشر هي الإنضمام الى الشعب. فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة. وبالدراسة المقارنة وُجد أن ماري أنطوانيت كانت ذات ميول بعيدة عن الشعب الفرنسي. وهذا مما حدا الباحثين الى الشك في صحة هذه الرسالة، وأستبعاد صدورها عن ماري أنطوانيت. إلا أنه من الجائز أن ماري أنطوانيت كان لها هذا الرأي المخالف لما عُرف عنها بعامة، إنقاذاً لموقف الملكية في فرنسا في تلك الظروف العصيبة. وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً الى رأي قاطع في صحة بعض

الأصول التاريخية التي تقع تحــت يده [٣٢]، وما عليه ســوى أن يجتهد بقدر المستطاع، ثم يُفصح عن نتيجة إجتهاده.

وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التأريخية، والطريقة التي ينبغي أن تتبع في إثبات صحتها وأصالتها وخلوّها من الدسّ والتزوير والإنتحال. وبذلك تتضح الصعوبات التي يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلّب عليها. وبــغير ذلك لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التأريخ، لأنه إذا بنى أبحاثه على أصولٍ مزوّرةٍ منتحلة، خرج بنتائج بــعيدة عن الحقيقــة، ومخالفة للواقــع التأريخي.

نحو إقامة مشروع كتاب في
(منهج كتابة تأريخ العراق المعاصر على وفق رؤية بيت الحكمة)

يهدف هذا الموضوع الى تبيان الطرائق الشائعة والمألوفة عند الكتابة عن تأريخ العراق المعاصر ثم تقديم مقترح يتضمن الآلية الجديدة أو المنهج الجديد لإعادة كتابة تاريخ العراق المعاصر.

أصبح للتاريخ أهمية كبيرة في حياة الأمم والشعوب وأصبح له مكانة متميزة على المستويات جميعها ومراحل الحياة وخاصةً بعد أن تشابكت المصالح وتداخلت الأمور. ومما زاد من أهميته ذلك التغيير الكبير الذي ساد العالم بمختلف جوانبه الإجتماعية والإقتصادية والفكرية والتربوية... وبهذا شهدت كتابة التاريخ تطوراتٍ جذرية مهمة شملت المادة والمنهج. ففي حقل المادة كانت إنجازات الإنسان في مجال الثقافة والإقتصاد وفي حقل الإجتماع والسياسة والعلوم الطبيعية أمور ساعدت في توسيع حقل إهتمامات التاريخ وشجعت المؤرخ وساعدته في مناقشة مواضيع جديدة وصياغتها. إذ أصبح بإمكانه اليوم أن يبحث في نمو السكان وأن يكتب في وفرة الغذاء والإنتاج وفي الأزمات الإقتصادية وأن يعالج مواضيع كالإضطرابات وحركات العمّال والطلبة والمرأة وغيرها من الإهتمامات والمواضيع ذات التركيز في الدور الشعبي. إنّ التاريخ لم يعد بمفهومه الحديث تاريخ أفراد فقط ولا تاريخ فتوحات وأنتصارات

بل هو تاريخ الشعوب في التعبـــير عن حــركة المجتمع ورصد خزينه. فالإنسان الفرد وليس القائد الفرد هو محور العملية التأريخية أو العنصر الفاعل الذي يحـــــرك عجلة الحــــــــدث التاريخي.

وإنطلاقا من أهمية التأريخ والدعوة الى إعادة الكتابـــة فيه فقــد عكفت المؤسسات الرسمية الأكاديمية ومراكز البحوث ودور النشــر على إعطاء الموضوع إهتماماً كبيراً [٣٣].

جرت العادة عند الكتابــــة عن تاريخ العراق المعاصر أو وضع كتاب يتناول تأريخ العراق المعاصر ليشمل الحقبة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٥٨م إعتماد الأساليب الاتية:

أولاً: أسلوب البحث في الموضوع عبر الطريقة (الحــولية) أو (آلية التسلسل) لتاريخ الوزراء والوزارات العراقية المتعاقبة.

ثانياً: البحــث في قــيام النظام الملكي وسقــوطه في ضمن هيكلية إســتعراض الدور الفاعل لسلســلة أفراد العائلة المالكة... الإنجاز والإخفاق.

ثالثاً: البحث عبر طريقة (الثنائية) أي البحث في العلاقات الخارجية للعراق مع الدول الأخرى، وبالأخص بريطانيا من خلال مناقشـــة فحوى المعاهدات والإتفاقيات والإلتزامات المتبادلة بين الطرفين.

وهنا لا بدّ من الإشارة الى أنه مع التوصيف السابــق فهذا لا يعني عدم ظهور دراســات خرجت عن هذا الأســلوب أو الإطار أو عدم ظهور دراسات تناولت جوانب ذات بعد إجتماعي وإقتصادي وفكري

أعطت للفرد الاعتيادي الدور المباشر والمؤثر في صنع الحـدث التاريخي وخلقـه... إن هذا النوع الأخير من الدراسـات فضلاً عن كونها محدودة وأبتعدت في بعض الأحـيان عن المنهجية المألوفة... قد وظّفت لأغراض سياسية وإعلامية في أحيان أخرى.

ومع التطور الكبير في ميدان المعلوماتية ووسائل الإتصال وتوافر وسائل الطبع وسهولة النشر والإنفتاح على ثقافات الأمم والشـعوب الأخرى ونتاجاتها فهذه كلها عوامل تدفع بـــإتجاه إعادة النظر في الكيفية والمنهجية والأسلوب الواجب إعتماده في وضع كتاب يتضمن الفهم الواعي والأنموذجي لتاريخ العراق المعاصر. وحـتى يوضع هذا الهدف موضع التطبيق لا بدّ من الأبتعاد عن أسلوب أو طريقـة السرد التقليدي لتراجم رجال النخبة السياسية وسيرهم ممن كان لهم الدور الفاعل في توجيه الإدارة السياسية في تاريخ العراق وإبـراز إنجازاتهم وإضفاء الثناء والمديح عليهم والتغاضي فـي كثيـر مـن الأحيان عن سلبياتهم.

إن الدراسة الجديدة والهدف المنشود من الدعوة لوضع كتاب عن منهج كتابة تاريخ العراق المعاصر يستلزم إعطاء مساحـة واسـعة للمجتمع ولدور المجموعة البشـرية (الجماهير) بـــإعتماد طرائق التحليل والإستقراء للنواحي الإجتماعية والإقـتصادية والفكرية... وكل واحدة منها تتوزع هي الأخرى على مواضيع وفقرات ومباحث مترابطة تخدم في المحصلة النهائية الإطار العام لخطة وضع هذا ي

الكتاب، وفي الآتي عيّنة من هذه المواضيع:

أولاً: المجتمع العراقي قُبيل الإحتلال البريطاني وبعده (التركيب السكاني):

أ – سكان المدن: يكون البحث شاملاً للفئات الاتية: الموظفون، والعمّال،والكسبة،والملاكون،والحرفيون،والإقطاعيون. نسبتهم، وتوزيعهم، ومصادروثروتهم، وتأثيرهم،وتعليمهم... الى غير ذلك.

ب – سكان الريف: يتناول البحث سكان الريف من حيث: توزيعهم، ونشاطهم الإقتصادي، والمضيف ومكانته في المجتمع الريفي، والعُرف العشائري، ومراسيم الزواج وتعدد الزوجات، والوازع الديني، والمستوى الصحي للفلاح، والهجرة من الريف الى المدن، القوانين التي عالجت مشاكل الأراضي والفلاحين.

ثانياً: الطبقة الوسطى في العراق... نشأتها ودورها السياسي والإجتماعي:

١ – تعريف الطبقة الوسطى.

٢ – البدايات الأولى لنشوء الطبقة الوسطى في العراق.

٣ – مواصفات الطبقة الوسطى في العراق وواقعها.

٤ – عوامل نمو الطبقة الوسطى بعد الحرب العالمية الثانية.

٥ – دور الطبقة الوسطى واسهاماتها في التطور السياسي الحديث.

ثالثاً: الحركة الفلاحيّة وتطورها التاريخي:

ويدخل في ضمن دراسة الحركة الفلاحيّة المواضيع الاتية:

١ – الإرهاصات الأولى للحركات الفلاحيّة.

٢ – أسباب الحركة... ميادينها ونتائجها.

٣ – الصحافة والحركة الفلاحيّة.

٤– الجمعيات الفلاحيّة وأبرز الزعامات الفلاحيّة.

٥ –الأحزاب وعلاقتها بالحركة الفلاحيّة.

٦ – تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق.

رابعاً: الحركة النسوية:

١ – وضع المرأة العام... مكانة المرأة ودورها في الحياة الأُسرية والإجتماعية.

٢–المشاكل التي تعاني منها المرأة (الجهل،والعنف،والمرض، والخرافات والأساطير...).

٣ – الصحافة النسوية... نماذج من هذه الصُحف وأبرز من أشتغل في الصحافة من النساء.

٤ – النشاط الوطني والحزبي للمرأة العراقية.

٥ – التعليم النسوي والدور العلمي للمرأة العراقية.

خامساً: الحركة الطلابية:

١ – بواكير التنظيمات الطلابية... أين ظهرت... ولماذا؟

٢ – الأفكار والآراء التي أنتشـــرت وتداولتها المجاميع والحلقـــات الطلابية.

٣ –الصحـــافة الطلابـــــية... تمويلها وتوزيعها والمواضيع التي تناولتها.

٤ – نشاط الطلبة السياسي والثقافي.

سادساً: الحركة العمّالية:

١ – بدايات نشـــوء الحـــركة العمّالية في العراق... ولماذا تأخر هذا النشوء.

٢– المناطق التي نشطت فيها الحركة... نُضج الحـــركة وعلاقـــتها بالحركات العمّالية خارج العراق.

٣ – المؤتمرات والتنظيمات العمّالية.

٤ – الزعامات العمّالية وقيادتها لأنشطة الحركة الوطنية والنقابية.

٥ – الصحافة العمّالية... مواضيعها... من كتب فيها... إصداراتها. مسيرتها.

٦– السلطة الحاكمة ومطالب الحركة العمّالية.

سابعاً: الأحزاب السياسية ودورها الوطني والقومي:

١–بدايات ظهور الحركة الحزبية في العراق.

٢ – تصنيف الأحـــزاب من حـــيث: البُنية التنظيمية، والمبـــــادئ، والقيادات،و الإتجاهات.

٣ – الأحزاب والحركة الوطنية.
٤ – دور الأحزاب في الأنشطة القومية.
٥– اسهام القيادات الحزبية في الإدارة السياسية.
٦ – صحافة الأحزاب: العلنية – السرية.

مصادر الكتاب

أهم ما يتسم به الكتاب وفرة المصادر التي تناولت موضوعاته وتتصف هذه المصادر بتنوعها وشموليتها وتوافرها وتأتي في المقدمة منها الوثائق بأنواعها، الصحف المحلية والأجنبية، والمصادر المطبوعة باللغة العربية ومنها ماهو مترجم، وكتب المذكرات والمقابلات الشخصية، والرسائل الجامعية.

منهجية إثبات الحقائق التأريخية في التأريخ الحديث والمعاصر

يصل الباحث في التاريخ، عن طريق نقده للأصول التاريخية، الى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضي، وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها في الأقل. فظروف الكذب والإنتحال والخطأ متنوعة، كما رأينا، ولا يكفي النقد وحده للوصول الى الحقيقة التأريخية. ويقوم النقد التأريخي بإثبات صحة الأصول التاريخية، وبتحليلها الى عناصرها الأولية، ويزن كلها تفصيلاتها واحدة بعد أخرى، ويصل في أحوالٍ كثيرة الى التمييز بين الروايات الكاذبة وبين الروايات المشكوك في صحتها، وبين الروايات التي

يُحتمل الصدق فيها، والروايات التي لا يمكن تحديد قـــيمتها، لعدم إمكان الباحث الوصول في شأنها الى رأيٍ حاسم.

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخي لا يُثبت الحقيقة التاريخية، بل يساعد في بلوغها، ويؤدي الى إحتمال الصدق فيها. وصحـــيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التي يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلاً. وبذلك تكون النتائج الثابـــتة المؤكدة هي نتائج سلبـــية،والنتائج الإيجابية كلها تكون موضع الشك، ويوجد الإحتمال في صدقها.

ولا بـــدّ من عملية نهائية للوصول الى نتيجة محـــددة، إذْ ينبـــغي الخروج من دائرة الإحتمال والشك الى دائرة اليقين. ومن الضروري للباحث في التاريخ أن يتابـــع الدرس والبحـــث، للوصول الى نتائج حاسمة بقدر المُستطاع. فعليه أن يبدأ بتقســـيم النتائج التي وصل إليها عن طريق النقد، ويضع في قسم واحـــد المعلومات الواردة كلها عن حادثٍ أو عن مسألةٍ ما. والوصول الى رأيٍ نهائيٍ في هذا الشأن، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات.

وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حـــادثٍ تاريخي معين. فعلى الباحث في التأريخ أن يحذر الروايات أو الكتابـــات التي أنفرد بها راوٍ واحد أو كاتبٍ واحد. وقد فطن علماء الإســـلام ســـواء أكانوا من المحدثين أم من رواة الأخبـــار، الى خطورة الإعتماد على رواية الآحاد. فجعل العلماء الحـــديث النبـــوي الكريم درجات، من

وأشترطوا فيه أن يبلغ عدد المحدثين مبلغاً يمنع في العادة من تواطئهم على الكذب.

وينبغي على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها. والرواية المفردة، مهما كانت صادقة، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية، بل يمكن أن تُستخدم، مع الأعتراف بأنها رواية مفردة، وينبغي الإشارة الى قائلها أو كاتبها، لأنه هو الذي يتحمل مسؤوليتها. ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت في أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة، مع أن هذا غير جائز. فمثلاً الحروب الميدية التي تكلم عنها هيرودوت، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة، كما هي الحال بالنسبة الى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى، التي شهدها وكتب عنها مؤلفون عديدون، بوجهات نظر متفاوتة.

وفي حال تعارض الأصول وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين، ينبغي على الباحث في التأريخ أن يتبع بعض القواعد التي قد تعينه على الوصول الى الحقيقة التاريخية.

فأولاً: لكي يتثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقّاً، ينبغي أن يستوثق من أنها تتعلق بالحادث نفسه، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين، وربما لا ينطبقان على الزمن نفسه أو على المكان نفسه أو على الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث أنفسهم.

وثانياً: إذا كان تعارض المصادر حقيقياً، فربما يكون بعضها صادقاً

وبعضها الآخر كاذباً. وفي حالة مثل هذه يوجد إتجاه طبيعي نحو التوفيق بين الخبرين المتعارضين، وأتخاذ موقف وسط بينهما. ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة. فإذا أختلف مصدران مثلاً في عدد جيشٍ ما، فلا يصُح أن نأخذ المتوسط بينهما. إذ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ. فلا بد من السعي الى معرفة أيّ المصدرين أصح، لإسقاط ما لا يقبله النقد. وإذا تعذر الوصول الى رأيٍ محدد. فيجب الإعتراف بذلك. وذِكْر ما قاله المصدران معاً. بدون ترجيح رأي أحدهما على الآخر.

وثالثاً: ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وجدت عدّة أصول تقول برأي معين، ووجد مصدر واحد يقول برأي مخالف، فمن الجائز أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح. والكثرة العددية لا تحدد حتماً صحّة ما تورده، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد، من حيث صفات الكتّاب وظروفهم ووسائل بحثهم. ولا عبرة بالعدد أحياناً في بعض المسائل التاريخية[٣٥] .

ورابعاً: ينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بوساطة النقد التاريخي. وإذا لم يستطع فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكمٍ نهائي، حتى يعثر على أدلة تُنير له السبيل.

ولنأخذ مثالاً على توضيح حالة المصادر المتعارضة:

بعد سقوط الباستيل في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩م، زار لويس السادس

عشر باريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان: الأحمر والأبيض والأزرق، أي ألوان الثورة الفرنسية. فهل كان ذلك صحيحاً ؟ يرجع هذا الرأي الذي أخذ به بعض المؤرخين، الى أن ديكنوا، أحد أعضاء طبقة العامة في مجلس طبقات الأمة، والذي كان مرافقاً للملك في ذلك الوقت، كتب في مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان. وكانت الحقيقة غير ذلك. فأوراق حكومة باريس تحتوي على مرسوم يأمر كل مواطني فرنسا الذين أنتظموا في سلك (الميليشيا)، بوضع شعار مكوّن من اللونين الأحمر والأزرق. ولقد شاهد موريس حاكم باريس مرور الملك في موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩م، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين. وذكر كل من سفير بارما وسفير البندقية في باريس في ذلك الوقت، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين.

وإذن فمن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح. وربما أخطأ النظر، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار باريس أن الملك قد أقترب من صفوفهم. وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة في ذكر غير ما رأوه فعلاً، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار باريس ذا اللونين، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان[٣٦] .

الوقائع التي تثبتها الأصول التاريخية، وبين الحقـــائق التي تثبــت بطرائقٍ أخرى. فقد تتعارض بعض المعلومات التأريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية، أو مع القوانين العلمية الثابتة. فقد يكون الحـــادث المرويّ متعارضاً مع التأريخ نفســــه، أو مع الفســـــيولوجيا أو مع السيكولوجيا. وقد تتغير نظرة الناس الى بعض الحوادث بـــأختلاف الزمن، أو بإختلاف البيئة.

ولا شـــك في أن الملاحــــظات التي دوّنت نتائجها في الأصول التأريخية، لا يمكن أن تساوي في الدقـــة والصحّة الملاحــظات التي يدونها رجال العلوم الطبيعية. فالطريقة غير المباشـــرة في دراســـة التاريخ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقـــة عن طريقـــة الملاحـــظة المباشرة والتجريبية في العلم الطبيعي. فإذا كانت نتائج الملاحظة في التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة في العلوم الطبيعية، فلا بد من أن تُســلّم الأولى للثانية. ولا يمكن لعلم التأريخ أن يدّعي معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها، بل على علم التأريخ أن يُصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها. ولا شـــك في أن التاريخ مهما بلغ في دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقـــة بـــدرجاتٍ متفاوتة، بسبب وسائله غير المباشرة في الحصول على معلوماته .

تنظيم الحقائق التأريخية

يصل الباحث في التاريخ الى مرحـــلة تنظيم أو ترتيب الحقـــائق التأريخية التي تجمّعت لديه. ومن غير شك ينبغي عليه أولاً أن يُفاضل

بينها وأن يتمسك ببعضها ويدع جانباً بعضها الآخر. وفي الواقع أن الحقائق التأريخية كلها لها قيمة في حدّ نفسها، ولكن الباحث مضطر الى أختيار جزء منها لإستخدامه في كتابة التاريخ، والحقائق التي يتركها جانباً تساعده – وإن لم يُبرزها – في فهم كثير من مسائل التاريخ. ويمكن للباحث أن يختار الحقائق على أساس موضوعه أو أتجاهه الى الكتابة في الناحية التي تعنيه، سواء أكانت ناحية سياسية أم إقتصادية أم عسكرية أم دينية أم ثقافية .

وينبغي على الباحث أن يُشرع في تنظيم الحقائق التأريخية وتنسيقها في مجموعات وأقسام، تبعاً لظروفها الظاهرة ولسائر خصائصها. وأسهل طريقة للتقسيم هي القائمة على ظروف الحقائق الخارجية، إذ أن كل حقيقة تأريخية ترتبط بزمان ومكان محددين، وتتعلق برجل أو بجماعة أو بمسألة معينة، وبذلك يجد الباحث أمامه مجموعاتٍ من الحقائق المتنوعة. ثم عليه أن يأخذ في تقسيم هذه المجموعات على أقسامٍ فرعية، ويُرتبها ترتيباً زمانياً أو مكانيّاً، أو بحسب المجموعات التي تنتمي إليها. وقديماً كانت الحقائق تُذكر بغير ترتيب، فكان ليفي وتاسيتوس مثلاً يخلطان الحقائق الخاصة بالفيضان والأوبئة بأخبار الحروب والثورات، وكذلك فعل مؤرخو سائر الأمم .

ولم تُقسّم الحقائق تبعاً لطبيعتها وخصائصها إلا في زمنٍ متأخر. والقاعدة المتبعة في هذا التقسيم، هي أختيار الحقائق المتعلقة بنوعٍ

واحدٍ من الأفعال ووضعها في قسمٍ واحـد. وكلٌّ من هذه الأقسـام يُصبح موضوعاً لفرعٍ معينٍ من التاريخ .

وهناك بعض ما ورد في كتاب لانجلوا وسينيوبوس بشأن تقسـيم الحقائق التأريخية بناءً على الظروف الخارجية، وعلى طبيعة الحقائق وخصائصها، وأرتباطها بمظاهر النشاط الإنساني :

١ – الظروف المادية :

(أ) دراسة الجسد: علم الإنسان (الإنثروبـولوجيا) والتشـريح وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم السـكان من حـيث العدد والجنس والتوالد والوفيات والأمراض.

(ب) دراسة البيئة: البيئة الجغرافية الطبـيعية وعمل الإنسـان مثل الصناعة والزراعة والطرق والمباني ...

٢ –العادات العقلية :

(أ) اللغة وما يتصل بـها من الكتابـة والألفاظ وعلم الأصوات وعلم المعاني.

(ب) الفنون التشكيلية كالرسـم والتصوير والنحـت وفنون العمارة والفنون التعبيرية كالأدب والموسيقى والرقص .

(ج) العلوم: مناهجها ونتائجها

(د) الفلسفة والأخلاق(نظرياً وعملياً) .والدين بـما فيه من العقـائد والشعائر.

٣-العادات المادية:

(أ) الحياة المادية بما فيها من الغذاء و الملبس و أدوات الزينة و المساكن و الاثاث.

(ب)حياة الانسان الخاصة كالعناية بالجسد و المراسم الاجتماعية في الزواج و الوفاة و الأعياد ووسال الهو و التسلية.

٤- العادات الإقتصادية :

(أ) الإنتاج في الزراعة وفي تربية الحيوان و إستغلال المعادن.

(ب) الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل .

(ج) التجارة و التبادل .

(د) التوزيع: نظام المِلكية وما يتصل بها .

٥- العادات الإجتماعية :

(أ) الأسرة، تكوينها و السلطة الأسرية و أحوال النساء و الأبناء و التنظيم الإقتصادي في الأسرة وملكية الأسرة و الميراث فيها.

(ب) التعليم، فرصهُ ووسائلهُ و القائمون به، العلوم و الفنون و الآداب و الثقافة.

(ج) طبقات المجتمع و أساس تقسيمه و القواعد التي تنظمه .

٦-النظم العامة:

(أ) النُظُم السياسية، الحكومة و الإدارة المالية، الهيئات المنتخبة وطريقة أنتخابها وسلطتها، و الهيئة القضائية، و القوة العسكرية،

ولأعمال العامة، والمواصلات، والشـؤون الصحـية، والقـوانين المحلية .

(ب) الهيئات الدينية وما يتصل بها.

(ج) النُظُم الدولية، الدبلوماسية، والحرب والسلام، والقوانين الدولية والتجارية (٣٧).

ويُلاحظ أن هذه التقسيمات لا تكون مستقلة بعضها عن بعضها الاخر تمام الإستقلال، إذ هي متداخلة فيما بينها. ففي العرض التاريخي نجد مسائل جغرافية أو إجتماعية أو سياسـية أو أدبـية أو إقـتصادية... متصلة بعضها ببعضها الاخر، ويتضح فيها الأثر المتبـادل بـينها، بحسـب الموضوع الذي يتناوله الباحـث في التاريخ. وإذا لم يكن الباحث راغباً في دراسة هذه المسائل كلها على قدم المساواة، فإنه في هذه الحالة يجعل بحثه منصبّاً في مسألة بعينها، فيتوسع ويتعمق فيها، جاعلاً من المسائل الأخرى المتصلة بها وسـيلة الى فهم المسـألة الخاصة التي يجعلها هدفاً لدراسته وإيضاحها.

وحينما يُشرع الباحث في تنظيم الحقائق التاريخية التي أجتمعت لديه وترتيبها، تبدو أمامه مسألة جديرة بالعناية. فكل عمل إنساني هو بطبيعته ظاهرة مفردة ترتبط بزمانٍ ومكانٍ محددين. وبـمعنى أخر فإن كل حقيقة أو كل حادث تأريخي هو حادث قائم بنفسه وله مميزاته وظروفه الخاصة. ولكن يُلاحظ من ناحيةٍ أخرى أن كل عمل إنساني يشبه في الوقت نفسه أعمالاً أخرى للشخص نفسه، أو يشبه أعمال

رجال آخرين ينتمون لبيئته نفسها، وقد يبلغ التشابـــه درجة تجعل هذه الأعمال تتصف بصفاتٍ واحدة، حتى لتفقد مُشـــخّصاتها كأعمال مفردة قائمة بنفسها. وهذه المجموعات من الأفعال المتشابهة يمكن أن تُسمى بالعادات أو العُرف أو النُظم، والتي هي حقائق جماعية تمتد في الزمان والمكان .

وعلى ذلك ينبغي أن تُدرس وتُنظّم على أساســين: على أســاس العناصر المفردة القائمة بنفسها، وعلى أســاس عناصرها الجماعية المستمرة. وكلتا الحالتين ضرورية، إذ لا بدّ من الجمع بين الحوادث العامة والحـــــوادث الخاصة المعينة. فمثلاً لا يمكن فهم تاريخ النُظم الفرنسية، إذا أقتصر الباحـث على دراســة الحـوادث أو التيارات العامة، بدون دراسة سقوط الباستيل مثلاً، والعكس صحيح

وينبغي على الباحث في التأريخ أن يُلاحظ أوجه الشبه والخلاف بين الجماعات الإنسانية. ولا يجعل تنظيمه وتقسيمه الجماعات قائمين على التشابه السطحي، بل ينبغي عليه أن يتبين على وجه الدقة طبيعة كل جماعة بعينها: فما أوجه الشبه بين أفراد الجماعة الواحــدة ؟ وما الصلة التي ربطت بينهم ؟ وما الآراء أو العادات التي سادت بـينهم ؟ وما أوجه الخلاف ؟ فالبروتستانت مثلاً تجمعهم رابطة واحدة بالنسبة الى الكنيسة الكاثوليكية، ولكنهم ينقسمون فيما بينهم على طوائف من أتباع لوثر أو كلفن أو زوينجلي... واللغة الواحــدة مثلاً تنقســم على لهجات، ولبعضها قيمة أدبية خاصة، والدولة الواحــدة تنقســم على

تتقسم على مقاطعات... ففي مثل هذه المسائل يُلاحـظ الباحـث الصفات العامة المشتركة التي تكوّن فيما بينها وحدة أو رابطة عامة، فضلاً عن ملاحـظة الجزئية المميزة لكل فرعٍ أو شعبـةٍ من هذه الرابطة العامة الجامعة .

وتقتضي دراسة النُظم مثلاً التذرّع ببعض الأسـئلة، لكي توضح بعض المسائل المتعلقة بالأشـخاص ووظائفهم. وفيما يتعلق بـالنُظم الإجتماعية والإقتصادية، ينبغي على الباحـث في التأريخ أن يعرف تقسيم الطبقات التي وُجدت، وكيف تكوّنت كل طبقة، وما وظائف كل طبقة منها ؟ وما العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة، وبـين كل طبقـة وأخرى ؟ وعلى هذا الأساس تُنظّم الحقائق التاريخية المتعلقـة بـهذه النواحي، تمهيداً للعرض التأريخي .

وعلى الباحث أن يُبرز الحقائق التي يدور عليها محور الحـوادث التي يتناولها. فإذا أراد أن يكتب مثلاً عن تاريخ مجلس طبقـات الأمة حتى ثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩م، فإن أهتمامه يتجه أولاً نحو فرساي ثم ينتقل الى باريس ثم الى فرنسا كلها وهكذا. فعليه أن يرتب الحقائق على هذا الأساس، وينظم الحقائق المتعلقة بحوادث الثورة في باريس، ثم ينتقل الى بيان أثر الثورة في أنحاء فرنسا، لأن محـور الحـوادث أنتقل إليها، حيث ثار الفلاحون على أمراء الإقطاع، وترتب على ذلك القضاء على بقايا النظام الإقطاعي، وأنتهى الأمر بـإلغائها في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩م. ثم تصبح فرساي مرةً أخرى مركزاً للحوادث

حينما أخذ رجال الثورة يبحثون في هل يعطون الملك حق رفض القوانين ؟ وهذه مسألة من أهم المسائل التي واجهتها الثورة الفرنسية في ذلك الوقت. وتبـــع ذلك الظروف التي أدت الى حــوادث ٥ و ٦ أكتوبر من السنة نفسها .

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يجمع الباحث الحقـــائق ويقــوم بتنظيمها، عليه أن يحرص على إبراز التغييرات التي ربما تكون قــد طرأت على المجتمع في المدة التي يتناولهـــا. وظـــروف المجتمـــع خاضعة لعوامل التغيير من عصرٍ الى آخر، حـــتى لو ظهرت أنها ثابتة. وقد يكون التغيير تقدماً أو تأخراً وإنحلالاً. ولكي يفهم الباحـــث طبيعة هذا التغيير – أو التطوّر – عليه أن يتذرّع ببعض الأسئلة التي يتوصّلِ بها الى معرفة حالة المجتمع في عصرٍ معين، ويبحث أسباب التطوّر الذي طرأ على الحوادث والتقاليد والحـــكومة والشـــعب... وظروف ذلك التطوّر ومداه .

ويمكننا أن نضع العمليات التي تساعدنا في فهم التطور الذي يلحق بالمجتمع الإنساني، على النحو الاتي:–

١– تحديد الحقيقة التي يدرس الباحث تطوّرها .

٢– تحديد الزمن الذي حدث خلاله التطوّر .

٣– تحديد أدوار التطوّر ومراحله.

٤–بحث العوامل التي أحدثت ذلك التطور .

٥– تحديد النتائج التي ترتبت عليه وأثرها في المجتمع الإنساني.

ومن الواضح أن التطوّر التاريخي لا يحدث نتيجة للقوانين والقواعد المجردة فحسب، بل يحدث نتيجة للحياة العملية الواقعية، ويتأثر بعوامل متنوعة، ويخضع أحياناً لظروف طارئة لم تكن في الحسبان. وعندما يطرأ تغيير على عادةٍ ما، على اللغة أو على الدين أو على نظام الحُكم في ظروف الحياة المألوفة، فإنّ هذه العادات أو النُظم لا تتغير من تلقاء نفسها، بل الذي يتغير أولاً هم الناس الذين يمارسون هذه العادات ويُطبّقون هذه النُظم. كما أن العادات أو النُظم ربما تصبح غير ملائمة للمجتمع فيعمل الإنسان على تغييرها. ويضطر الباحث أحياناً الى ملاحظة بعض الحقائق المفردة، لأنها توضح أصل إتجاهات خاصة في المجتمع، وتعدّ نقطة البدء لأنواع مختلفة من التطور التأريخي

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يدرس العوامل المختلفة المتداخلة، التي تؤثر في المجتمع الإنساني، ويضع كل مجموعة من الحقائق في زمانها ومكانها، على إتساق وتوافق، في سلسلة التطوّر الإنساني. وأحياناً يكون التطور أسرع في ناحيةٍ منه في سائر النواحي، في ناحية السياسة أو الإقتصاد أو العلم أو الفن أو الأدب... فعليه أن يوضح هذه الناحية الخاصة – إن وجدت – مع دراسة سائر النواحي التي ترتبط بتيار التطور الأساسي .

ومن الأمثلة على ذلك ما أحدثته غارات البرابرة على فرنسا

الإمبــراطورية الرومانية من التغيير في حــياة الشــعوب التي خضعت لها، في اللغة أو النُظم السياسية أو في حياة الناس الخاصة أو في الإقــتصاد أو في الفن... ونحــن لا يمكننا دراســة تاريخ النُظم الفرنسية وتطوّرها، إذا لم ندرس الأثر الذي أحدثه فتح يوليوس قيصر لبلاد الغال، وأثر غارات البرابرة فيها، التي كانت من أهم العوامل في نشأة فرنسا الحديثة. فينبغي على الباحث في التأريخ أن يُنظّم الحقائق التاريخية التي تقع تحت يده، على النحو الذي يُمكّنه من أن يضعها في السياق التأريخي الملائم .

التعليل والإيضاح

بعض الآراء الميتافيزيقية الطريقة المقارنة أسباب الحوادث الخاصة ، أسباب وراثية

لا يستطيع الباحث في التاريخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والدرس، بل لا بد له من السعي الى محاولة الوصول، بقدر المُستطاع، الى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت الى حدوث الوقائع التأريخية. والبحث في تعليل الحوادث وإيضاحها من العوامل التي تجعل دراسة التاريخ دراسة صعبة. وهو في ذلك يجتهد مثلاً في معرفة أسباب الحوادث العامة كإرتفاع أمة وسقوطها، وظهور حضارة ونموها وإزدهارها وهبوطها أو زوالها، كما يحاول أن يعرف أسباب الحوادث الخاصة مثل كسب معركة أو كشف طريق.

ولقد حاول بعض الباحثين ردّ الحوادث الى العناية الإلهية التي تسيطر على العالم وتقود الوجود الى غاية لا يعلمها إلا الله. وهذا تفسيرٌ عُلوي، ولا يُنتظر من الباحث في التأريخ أن يبحث العلّة الأولى للوجود .

وأستمد بعض الباحثين آراء ونظريات لتعليل الحوادث من الأصل الميتافيزيقي. فمن ذلك مثلاً الفكرة التي سادت عند تلاميذ هيجل [٣٨]، مثل مومسون [٣٩] ، وميشليه) [٤٠]، وهي التي تقول بأن كل حادث تاريخي هو في الوقت نفسه حادث عقلي، يقع طبقاً لخطة يقة

منطقية عامة، وإن لكل حادث مبررات وجوده. وله دور خاص في تقدم المجتمع الإنساني. فالنظم مثلاً وجدت لفائدة المجتمع وتلبية حاجاته، وبذلك يُعلل ظهورها ونموها وتطورها. ومع ذلك فلا يمكننا أن نخرج من ذلك بقاعدة ثابتة، إذ لا تدل حوادث التأريخ على أنها حدثت دائماً بطريقة عقلية منطقية، أو بطريقة تحقق أكبر نفع ممكن للإنسان، وفي بعض الأحوال يأتي التغيير بنتائج على عكس ما كان يُرتجى ويؤمل منه، أو في الأقل يأتي بنتائج لم تكن متوقعة. كما أنه لا يُعرف في بعض الأحيان قيم النفع وقيم الضرر على وجه التحديد .

ومن هذا المصدر الميتافيزيقي وجدت أيضاً النظرية الهيجيلية الخاصة ب (الأفكار) أو (الصور) التي تتحقق في التاريخ بوساطة الشعوب المتتابعة، والتي نشرها ميشليه في فرنسا، وعُرفت في ألمانيا بنظرية (الرسالة التأريخية) للأشخاص والشعوب. وكذلك أُشتقَّ من هذا المصدر الميتافيزيقي، نظرية تقدم المجتمع المُطرد. وصحيح أن المجتمع يعيش في تغير وتحوّل مستمرين بصورةٍ عامة. ولكن هذا التغيير لا يعني أنه يتجه دائماً نحو التقدم. ولا تدل دراسة التاريخ على حدوث تقدم عام واحد مستمر بالنسبة للبشرية كلها، ولكنها تدل على وجود عدد من حركات التقدم الجزئية في نواحٍ من حياة المجتمع، يعقبها أحياناً ازمان إضمحلال وهبوط. ولا يمكننا أن نستخلص من هذه الدراسة أسباباً ثابتة تؤدي حتماً الى نتائج معينة .

وقد حاول بعض الباحثين في التأريخ أتباع طريقة العلماء رجع

الطبيعيين ونحوهم، لمعرفة أسباب الحوادث. فقـاموا بمقــارنة مجموعات من الحقائق، لإكتشاف أيّ الحوادث يقع في الوقت نفســه، ويكون الأرتباط بينها قويّاً. فيدرس الباحث مثلاً ناحية من تاريخ النُظم أو العقائد، ويُقارن بين أوجه تطورها في مجتمعات متعددة، لكي يحدد أتجاه تطورها العام، بقصد الوصول الى معرفة السبب المشترك الذي يرجع إليه ذلك التطور. وعلى ذلك ظهرت أنواع من الدراســـات التأريخية المقارنة، مثل دراســة فقــه اللغة المقــارن، والأســاطير المقارنة، والقانون المقارن، والنُظم المقــارنة، والأدب المقــارن... وحاول بعض الباحثين في أوربــا أســتخدام الإحــصائيات في هذه الدراسة المقارنة زيادةً في الدقة .

ولكن هذه الطريقة لا تصل دائماً الى معرفة الأسباب الحقيقــية كافة للحوادث، لأنها قد تنطبق على حالاتٍ مفردة، أو تقوم على تشابه ظاهري، وبخاصة أن الحالات لا يمكن أن تتشابه مطلقاً، ولا بــد من وجود عناصر للتفاوت والإختلاف فيما بــينها. وكذلك لا يســتطيع الباحــث في أحــوالٍ كثيرة أن يعرف الظروف كلها والتي وقــعت خلالها الحالات التي هي موضوع المقارنة، لإنتشارها وإمتدادها في الزمان والمكان، مما قد يحمله على التســرع في أســتخلاص النتائج التي يصعب التثبت من حقيقتها .

وقد تؤدي دراســة التأريخ الى إســتخلاص بــعض القــوانين التجريبية، التي تدل على وقوع حوادث متتابعة، ولكنها لا تفسر دائماً

التفسير المقنع الصحيح. ومن المعلوم أنه في حقـــائق التاريخ – بعكس حقائق العلوم الطبيعية وأضرابها – قد تتضافر أسبـــاب كثيرة للوصول الى نتيجةٍ ما، كما أن ذات الأسباب قـــد لا تؤدي الى النتيجة نفسها في ظروفٍ أُخرى. وأحياناً ربما يؤدي سببٌ ما الى نتيجةٍ معينةٍ في بيئةٍ معينةٍ، ولكن السبب نفسه ربـــما يؤدي الى نتيجة مختلفة أو عكسية في بيئةٍ أخرى .

وفي أحوالٍ كثيرة يستطيع الباحث أن يعرف جزءاً من أسبـــاب حـــــوادث التأريخ الخاصة، وذلك من الأصول التأريخية التي يعتمد عليها والتي يسجلها واضعو الكتب التأريخية على النحو الذي فهموه، مثل سبب النصر أو الهزيمة في معركة حربـــية. ومن البـــديهي أن معرفة الأسباب في حوادث التأريخ تستلزم تتبع الحقبة السابقـــة التي نهّدت لها، لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشـــرة، التي أدت الى وقوعها وسيعرف الباحث خلال دراســـته الظروف التي وقـــعت في أثنائها تلك الحوادث، مثل الظروف السياسية أو الإقتصادية أو الدينية أو الحربية أو الشخصية...، سيعرف شيئاً غير قليل من الأسباب التي تُفسّر تلك الحوادث .

والباحـــث مضطر أحـــياناً لأن يضع بـــعض الافتراضات التي يتخيلها من ظواهر الحقائق التي تُعرض له، ويحـــاول أن يجد التعليل أو التفسير الذي يناسب هذه الافتراضات واحداً فواحداً، حـــتى يصل الى ما يُقنعه. ولكن ينبغي ألا يخضع لفكرة واحدة أو لنظرية محـــددة

ويحاول أن يُعلل على أساسها الحوادث التي يصل إليها، لأنه في هذه الحالة يحمّل الحقائق أكثر مما تحتمل، كما يفعل بعض المتحمسين لفكرةٍ سياسية أو لنظريةٍ إقتصادية أو لمذهبٍ ديني معين... ويكون ما يكتبهً في هذه الحالة غيرٍ معبّرٍ عن الحقيقة التاريخية في نفسها، بل يكون معبراً عن لون تفكيره ونزعته واهوائه .

وعلى أية حال فليس من الممكن أو السهل دائماً معرفة أسباب الحقائق التأريخية بدرجةٍ واحدة. فقد تُعرف أسباب بعض الحوادث بسهولة، لإمكان معرفة الظروف التي أحاطت بها، في حين لا يمكن أو لا يسهُل معرفة أسباب بعضها الآخر على وجه الدقة لغموض الظروف التي أحاطت بها، واختلاط الأصول والروايات بشأنها، على نحوٍ يجعل الوصول الى الحقيقة أمراً متعذراً أو عسيراً، مهما أجتهد الباحث في البحث والتحرّي والإستقصاء. وهل يعتقد واحد من علماء التاريخ أنه من الممكن جلاء الأسباب التي أدت الى ظهور عصر عظيم كعصر النهضة في إيطاليا، الذي أمتد الى أكثر من قرنين من الزمن، فيما بين نهاية العصور الوسطى وبدء العصر الحديث ؟ لا شك في أن المؤرخين من مختلف الأمم المتحضرة قد درسوا هذا العصر العظيم، وتتبعوا العوامل والمؤثرات كافة سواء منها القريبة أم البعيدة التي أدت الى حركة النهضة، وقدموا إلينا محصولاً ضخماً يتناول مختلف أوجهها ومظاهرها، ولكن هل أمكننا معرفة كل شيء عنها ؟ وهل يمكن أن ندرك أسرار البشرية والوجود كافة ؟ كلا، إذ ستظل أشياء كثيرة منها غير قابلة للتفسير الكامل

المقنع. وما على الباحثين سوى أن يدرسوا ويجتهدوا الى أقصى ما يستطيعون أبداً .

ويُلاحظ أنه من الممكن أحياناً أن نعرف الأسباب التي تؤدي الى الحوادث العامة في التأريخ، بموازنة الحاضر بالماضي. ويمكن الإستعانة في ذلك بالآتي :

١–لمعرفة أسباب العادات أو النُظم أو الآراء في مجتمعٍ ما، ينبغي أن يركّز الباحث بحثه في المراكز المحددة التي طُبّقت فيها هذه الأمور، وذلك بدراسة الرجال والبيئات التي ظهرت فيها، وقد يجد الباحث أن الوحدة والتشابه قويان في ناحيةٍ منها، كما في الحالات الإقتصادية، مثل حياة العمّال في المصانع. ولكن التشابه قد يقل وتظهر فروق متنوعة، وقد تختلف العادة الواحدة من رجلٍ الى آخر في المجتمع الواحد، كما في النواحي العقلية، مثل المسائل التي تتعلق بحياة الشعراء ورجال الفن وآثارهم. فلا بدّ من ملاحظة أوجه الإختلاف أو التفاوت، حتى لا يحكم الباحث على شاعر بحكمه على الشعراء المعاصرين له، وحتى لا يُفسر أعمال فنان بأعمال فنان آخر، إذا لم يكن هناك ما يُسَوّغ له ذلك .

٢–ولكي يحدد الباحث الأسباب التي تؤدي الى تطورٍ ما، من الضروري أن يدرس البيئة التي حدث فيها ذلك التطور أو التغيير، فيُلمّ بالظروف التي أحاطت بها، إذ قد تحدث تغييراتٍ في ظروف البيئة نفسها، من نحوجفاف بعض المناطق الممطرة، أو

تحوّل طريق التجارة من مكانٍ لآخر، مما يترتب عليه فقــر بــعض البلاد وغنى بعضها الآخر. وكذلك ينبغي على الباحث أن يدرس الإنسان، وهو الكائن المتطور. ونلاحــظ نوعين من التغيير الذي يُصيب الإنسان: فإما أن يبقى الأشخاص أنفسهم، ولكنهم يغيرون من طرائق تفكيرهم وعاداتهم وأعمالهم، أختياراً أو تقليداً أو قسراً وكرهاً، وإما أن يزول من الوجود الأشخاص الذين مارســوا هذه العادات نفسها، وقــد يكونون أجانب جاءوا عن طريق الهجرة أو الغزو والفتح، أو ربما يكونون أحفاد الأشــخاص الذين زالوا من الوجود ولكنهم تعلموا بطرائقٍ جديدة .

وتبقى ناحية جديرة بالنظر. فهل الرجال كلهم متشابهون ؟ وهل يختلفون في الظروف التي عاشوا خلالها من ناحــية التعليم أو الثروة أو نوع الحكم الذي خضعوا له فحســب ؟ وهل يتغير المجتمع – الى أحسن أو الى أسوأ – وهل تتأثر حوادث التاريخ بــتغير هذه الظروف وحدها ؟ أليس هناك أشخاص توجد بــينهم فوارق وراثية، فيولدون ولهم أتجاهات وميول وملكات متفاوتة، تقوى وتنمو بحســب البــيئة التي يعيشون فيها ؟ فالفوارق الطبيعية بــين أفراد البشــر، وظروف الحــياة التي تنمّي هذه الفوارق، هي من عوامل التغيير في المجتمع، وهي من أسباب حــوادث التاريخ. فعلى الباحــث مراعاة الأسبــاب الأنثروبولوجية والفسيولوجية والسيكولوجية التي تفســر حــوادث التأريخ، بناءً على نوع الجنس وصفاته الجسمانية والعقلية والنفسية .

وعلى ذلك فإن للعامل الشخصي أثره الواضح في تعليل حوادث التأريخ. فأبطال التأريخ أو الرجال صانعو التأريخ قد أستطاعوا أن يؤثروا في مجرى التاريخ لتوافر الصفات التي جعلتهم قادرين على التأثير في مجرى الحوادث، بحسب التيار العام الذي هم إحدى نتائجه، سواء أكان ذلك بإدراك مشاكل البيئة التي عاشوا فيها. ونجاحهم في تحقيق حاجاتها، أم بإحساسهم بمشاكل بيئاتهم وسعيهم الى إصلاحها بدون أن ينجحوا في ذلك، أم بسعيهم على نحوٍ أساسيّ الى تحقيق أهوائهم ومطامعهم الشخصية .

ولا بدّ من توافر الظروف الملائمة التي تُمكّن هؤلاء الرجال من العمل.والأشخاص كلهم الذين كانت لهم عيون ترى، وآذان تسمع، وعقول تعي، وقلوب تخفق. أستطاعوا أن يؤثروا بصورةٍ أو بأخرى في الظروف المناسبة في مجرى التأريخ(٤١)

منهج كتابة تأريخ العراق

من نهاية الحكم العباسي الى بداية الإحتلال العثماني٦٥٦ هـ / ١٢٥٨م ـ ٩٤١هـ / ١٥٣٤م

تعدّ المرحلة الممتدة بين سقوط الدولة العباسية وبداية الأحتلال العثماني للعراق من المراحل التي أهملها الباحثون والمؤرخون حتى وقت قريب. ويعود ذلك لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها قلّة المصادر باللغة العربية وأختلاف الباحثين في تقويمها، حتى أن البعض منهم دعاها (الحقبة المظلمة) وهو تعبير فيه شيء من المبالغة وعدم الموضوعية، لأنهم أعتقدوا أن ليس في تلك المرحلة ما هو جدير بالبحث والمتابعة بعد أن خضع العراق لسيطرة أقوام بدوية متخلفة، لم تزد شيئاً على الحضارة الإسلامية. ولكن الواقع يشير الى أن لدراستها أهمية كبيرة ذلك أنها مرحلة أمتدت نحو ثلاثة قرون ولا بدّ وأن تترك بصماتها في تأريخ العراق المعاصر سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً. الأمر الذي يجعل البحث فيها وإزالة العتمة عن أحداثها وإعادة تقويمها في ضوء منهجية علمية رصينة ذا فائدة كبيرة. خاصة وقد نشر الباحثون في السنوات الأخيرة كتباً وبحوثاً علميةً على الرغم من قلّتها وأختلاف وجهات نظر كاتبيها في تقويمهم اياها، فإنها كثيرة الفائدة. إذ أنها أشرت

احداثها المهمة وحـــددت مصادرها التي كان معظمها بـــاللغتين الفارسية والتركية، وهي متوافرة في مكتباتنا، الأمر الذي يُشجّع على التعمق في دراستها بشكلٍ موسع. وبإمكان مؤسسة بيت الحـــكمة أن تتولى ترجمة المهم من هذه المصادر أو في الأقـــــــل ما يتعلق منها بالعراق ليتمكن الباحثون من إعادة كتابتها بشكلٍ أقرب من الحقيقة .

أما من حيث المنهج وخطة كتابـــة تاريخ هذه الحقبـــة فيمكن عرضها بشكلٍ موجز بالصورة الآتية :

١-قبل كل شيء يجب وضع المرحلة في إطارها الزمني الصحـــيح إذ أن بعض أقسام التأريخ في جامعاتنا تعدها طبقاً للتأطير الزمني الغربي في ضمن التاريخ الوسيط (الإسلامي). في حـــين تعدها أقسام أخرى في ضمن التأريخ الحديث مع أنها بعيدة كل البُعد عن المعنى العام لمفهوم الحـــداثة. فهل بـــالإمكان أن نُفرد لها إطاراً زمنياً خاصاً بها ؟ أم نجعلها مع التاريخ الإســـلامي أم مع التاريخ الحديث؟

٢-حكمت العراق في تلك المرحلة أقـــوام عدّة أعتنقـــت الإســـلام وتمثلت الحضارة الإسلامية وأفاد ت منها. فلا بـــدّ من التعريف بـــكل منها والأسبـــاب التي مكنتهم من حـــكم العراق هذه المدة الطويلة مع أنهم ظلوا في عزلة عن المجتمع وغادروا العـــراق حال أنتهاء حكمهم وأختفى من بقي منهم بـــين العراقـــيين. ومن المفيد أن يُفرَد مبحث خاص لكل حكومة من تلك الحـــكومات ا

يتناول بإيجازٍ من أين جاءوا وكيف تمكنوا من أحتلال البلاد وحكمها، والنظام الذي أقاموه وأبرز حكامهم وكيف تعاملوا مع السكان وموقف المجتمع منهم والأسباب التي أدت الى زوال حكمهم.وهذه الأقوام هي :المغول الإيلخانيون (١٢٥٨ – ١٣٣٧)، الجلائريون (١٣٣٨ – ١٤١١)، التيموريون (١٣٩٣ – ١٤٠٤)، القره قيونلو (١٤١١ – ١٤٧٤)، الآق قيونلو (١٤٧٤ – ١٥٠٨)، الصفويون (١٥٠٨ – ١٥٣٤)، والسنة الأخيرة هي السنة التي دخل فيها العثمانيون بغداد .

٣-أن يُفرد فصل في كتاب منهج بحث كتابة تأريخ العراق – خلال المدة المذكورة – أو أكثر لعلاقات العراق الخارجية ولاسيما مع المماليك (حُكّام مصر والشام والحجاز) الذين أحتضنوا الخلافة العباسية. وكانت تلك العلاقات يشوبها التوتر في أغلب الأحيان. ومع إيران وحكومات أواسط آسيا الإسلامية التي شهدت أنفتاحاً كبيراً وتطوراً واضحاً. ومع تركيا وأوربا والتركيز في الأسباب التي أدت الى تردي هذه العلاقات أو تطورها

٤-لما كانت تلك الأقوام لا تملك تجارب سابقة في الحكم والإدارة فإن أنماط حكمها كانت إسلامية (عباسية) أي أنهم واصلوا العمل طبقاً لما وجدوه في البلاد من تنظيمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية مع أختلاف في بعض التسميات. ولذلك يُفضّل دراسة الجوانب الحضارية والإنسانية بشكلٍ متكامل وموحد مع

الإشارة الى اصولها وإجراء مقارنات وتحـديد أوجه الإختلاف أو التغيير بين حـكومة وأخرى في ضمن البحـث الواحـد وهذه الجوانب تدرس في ضمن المحاور أو الفصول الآتية:

- الإدارة وتشمل رئاسة الحكومة (السلطان أو الوالي)، والدواوين، والتقسيمات الإدارية، والوظائف المدنية والدينية والعسكرية.
- .الجيش وتنظيماته ومكوناته.
- .الزراعة وتتناول: ملكية الأراضي (وخاصة الإقـطاع الإداري والعسـكري الذي أسـتعمل على نطاقٍ واسـع في تلك العهود) والري والفيضانات وسياسة الحـكومة الزراعية والحـاصلات الزراعية ومستوى الإنتاج والأسعار.
- الحِرَف والصناعات والفنون.
- التجارة الداخلية والخارجية وطرق المواصلات .
- الموارد المالية، والنفقـات، والمصروفات، والضرائب وطرائق تحصيلها، والنقود. ودور الضرب.
- المجتمع: وتشمل الحـالة العمرانية للمدن، والقـرى والأرياف، والسكان ومكوناتهم، وحالة الأقليات الدينية والعرقية، والتوزيع الجغرافي للعشائر العربـية والكردية والتركمانية. والتنظيمات الإجتماعية.
- التعليم: المدارس ومراكز التعليم الأخـرى، العلـوم والعلمـاء، وحركة التأليف، والمكتبات، والمجالس العلمية والحياة الثقافية .
- الإتجاهات الفكرية.
- .الصحة والأمراض وطرائق علاجها .

الهوامش

١- أ.د. عماد الدين خليل: ضوابط ومعايير أساسية في منهج كتابة التاريخ الإسلامي ..

٢-حول الأساليب التي أتبعت في حضارة وادي الرافدين في تأريخ الأحداث بالنسبة الى حوادث معينة رسمية Date Formulae أو من سني حكم الملوك وطريقة التاريخ الآشوري المعروفة بمصطلح (لمو) أي تاريخ الحوادث بالسنين التي تخصص لكبار موظفي الدولة أبتداءً من السنة الأولى من حكم الملوك. راجع : مقدمة في تأريخ الحضارات القديمة ، ج١، سنة ١٩٧٣ .

٣-طه باقر: طرق البحث العلمي، ص١٤٦ – ١٤٧.

٤-طه باقر: طرق البحث العلمي، ص ١٦٠.

٥ -طريف الخالدي: بحث في مفهوم التأريخ ومنهجه (بيروت: دار الطليعة، د.ت)، ص٧.

٦-منهج البحث التأريخي، ط٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٦م)، ص١٢.

٧ -مصطلح التأريخ، ط٣ (بيروت - صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٥م)، ص٣٤.

٨-عبد العزيز الدوري: التأريخ والحاضر في تفسير التأريخ، (بغداد: مطبعة الإرشاد، د.ت)، ص٣ .

٩- مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار العودة، د.ت)، ص٢ .

١٠- نصوص التعريف في فرانز روزنثال، علم التأريخ عند المسـلمين، ترجمة: صالح أحمد العلي (بغداد: مكتبـة المثنى، ١٩٦٣م)، ص ٣٨٥

١١-روزنثال: المصدر نفسه، ص٢٣ – ٢٥؛ ويحدد شـاكر مصطفى: التأريخ العربي والمؤرخون، ط١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨م) م١، صص٥ – ٥١ : أربع معانٍ لكلمة التأريخ عند العرب المسلمين هي (سـير الزمن والأحـداث) (تأريخ الرجال) (عملية التدوين التأريخي أو التأريخ) (علم التأريخ والمعرفة به)

١٢- أنجلوا وسينسوبس: النقد التأريخي، ترجمة: عبد الرحـمن بـدوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣م)، ص أ (المقدمة) ؛ كار: ما هو التاريخ، ص٣ (بالإنجليزية).

١٣-ابن خلدون: مقدمه ابن خلدون، ص ص ٧ – ٢٢ ؛ يسميه بـالعلم تارة والفن تارةً أخرى ويقول: "إعلم أن التاريخ علم وفن في آنٍ واحـد" ، أما هملتون جب: التأريخ، في دراسات في حضارة الإسلام، ترجمة: إحسان عبـاس (بـيروت، ١٩٦٤م) ص١٤٣ ، فيعده من العلوم الإنسـانية في ضمن إصطلاحات الأدب العربي .

١٤-مقدمة صالح العلي لروزنثال، علم التأريخ عند التأريخ، ص ص ح و.

15- R. F. Atkinson, Knowledge and Explanation in History (London : Macmilan, 1978) , p. 26 . B.

16–Lewis, Islam in History (London : alcore press, 1973) π. 57 .

١٧-مصطلح التاريخ، ص ص و – ز، ص ص ٣٣ -٢١٤.

18- Atkinson . Knowledge and Explanation in History, pp. 90, 143 .

١٩ -رستم: مصطلح التاريخ، ص ٢٤ صص٤٩-٥٠؛حسن عثمان: منهج البحث التأريخي، صص ١٨-٢٠ .

٢٠-بحث في مفهوم التأريخ ومنهجه، ص٧٧ .

٢١- لانجلوا وسينوبوس: النقد التأريخي، صص ١ – ٢٥٢؛ وفيما يخص نقد النص بول ماس: في المصدر نفسه، ص ٢٥٣ – ٢٧٨؛ عن النقد أيضاً وأنواعه ينظر: علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ط٣، ص ١٢٢ – ١٣١.

٢٢-قد تأتي عن طريق الآراء الواردة في مصادره، والتي يميل إليها، أو عن طريق أحكامه الشخصية التي يفرضها على عملية البحث أو عن طريق إخفاء معلومات معينة بشكلٍ متعمد أو خلاف ذلك. النقيب، مرتضى: المؤرخ المبتدئ ومنهج البحث التأريخي، (بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م)، ص ٣٧.

٢٣-هرنشو، ف: علم التاريخ، ترجمة وتعليق وإضافة: عبد الحميد العبادي، (القاهرة، ١٩٣٧م)، ص٨.

٢٤-السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، (القاهرة: ١٣٤٩ه)، ص٧.

٢٥-هرنشو: علم التأريخ، ص ٣ –٤.

26-Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method, New Haven, Yale Un. Press, 1926, p. 20.

٢٧-هرنشو: علم التأريخ، ص٦ – ٧.

٢٨-هرنشو: علم التأريخ، ص١٢ – ١٣ .

٢٩-د. جميل موسى النجار: البحث التأريخي ... رؤى لصياغة منهج موضوعي (تأريخ العراق العثماني إنموذجا).

30- Fling : op. cit, p.51

31-Fling : op. cit, p. 52 .

32-Fling : op. cit, p. 57 – 59.

٣٣-وإنسجاماً مع هذا التوجه دعا بيت الحكمة – ممثلاً برئيس مجلس أمنائه الأستاذ الدكتور شمران سركال العجلي – للقيام بتنفيذ مشروعه الإستراتيجي التأريخي من أجل تحديث منهج كتابة التأريخ، على وفق رؤية بحثية جديدة تعتمد الموضوعية والتفتح والمرونة والحوار الموضوعي البنّاء بعيداً عن التعصب والتزمت وإنكار الرأي الآخر .

٣٤-حتى لا يُتهم ويُنتقد الكتاب بإنغلاقه وإقتصاره على المسائل ذات الطابع المحلي (القطري) لذا يجب الإحاطة والتنويه بكل ما له علاقة بالمسائل القومية – إن وجدت – عند مناقشة فقرات هذا الكتاب.

. 35-Langlois and Seignobos : op. cit. p. 199 .

36-Fling : op. cit. pp. 114 – 117 .

37-Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 234 – 236

٣٨-جورج فيلهلم فريدريش هيجل (١٧٧٠ – ١٨٣١م) الفيلسوف الألماني. من مؤلفاته: (أصول القانون) (فلسفة الدين) (علم المنطق) (فلسفة التأريخ). والتأريخ عنده هو تأريخ الفكر الإنساني وقسم التأريخ ثلاث دورات أو مراحل: المرحلة الشرقية والمرحلة الكلاسيكية والمرحلة الجرمانية، ولكل مرحلة رسالة تؤديها.

٣٩-تيودور مومسون (١٨١٧ – ١٩٠٣م) المؤرخ والأركيولوجي الألماني. ومن آثاره: (تأريخ روما) (القانون الدستوري الروماني). أمتاز بدقته في البحث والتحري وفي أستنتاجاته وتعميماته وفي تتبع آثار الفكر الإنساني في الحياة السياسية والإجتماعية. وحصل على جائزة نوبل في الآداب سنة ١٩٠٢م .

٤٠-جول ميشليه (١٧٩٨ – ١٨٧٤م) المؤرخ الفرنسي، من مؤلفاته: (تأريخ فرنسا) (تأريخ الثورة الفرنسية). وله أعمال أدبية تمتاز بأسلوبها الوجداني مثل (الجبل) (العصفور).

٤١-ينظر: كتاب منهج البحث التاريخي، د. حسن عثمان .

٤٢-د. نوري عبد الحميد خليل، تأريخ العراق من نهاية الحكم العباسي الى بداية الاحتلال العثماني .

المحتويات

هذا الكتاب

تماشياً وسير العمل بالمشروع الإستراتيجي التاريخي لبيت الحكمة (تحديث منهج كتابة التاريخ)، والذي يهدف الى الاهتمام بصياغة أو تحديث منهج بحثي جديد وأنه من الموضوعية بمكان ونحن نشهد تطورات ومتغيرات ملحوظة في مجال حرية الفكر وإبداء الرأي والحوار مع الآخر. فإنه من الموضوعية أن نُعيد بناء أهم تكوين ثقافي وحضاري يرثه الفرد (أيّ فرد) بدءً من عائلته الى عشيرته ومذهبه وجنسه ودينه. على وفق طريقة بحث لا تتنكر للماضي أو تحدده بزاوية ضيقة وبموروث أعتادت عقولنا على قراءته والبحث فيه. جاء هذا الكتاب ليُبين روية بيت الحكمة حول الأساس المطلوب وضعه وبنيانه من قبل المختصين في هذا المجال لتحديث منهج كتابة التاريخ. فتكون منهجية تعتمد الموضوعية فلسفة في السرد التاريخي.



- بيت الحكمة/ جمهورية العراق- بغداد
- هاتف/٤١٤٠٠١٥/ ص.ب. ٥٣٦٤٠
- Email:baytal_hikma@yahoo.com
  Info@baytulhikmairaq.org
- رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (٢٩) لسنة ٢٠٠٩
- المطبعة الوطنية - بغداد
- تصميم الغلاف/ عمر عادل عباس